CAES
مركز الدراسات
العربية الأوراسية

ملخص تاريخ الترك وصولاً للجمهورية التركية الثانية

أحمد دهشان

ملخص تاريخ الترك وصولاً للجمهورية التركية الثانية

الفصل الأول: "أصل الشعوب التركية"

يعاني العالم العربي الضعف والتفكك منذ إعلان استقلال البلدان العربية، حيث فشلت الدولة الوطنية الحديثة في النهوض بمسؤولياتها في أغلب البلدان العربية، ولهذا الأمر أسباب كثيرة يطول شرحها، لكننا سنسعى في هذا المقال -وغيره من المقالات- إلى معرفتها من زاوية البعد التاريخي، ودوره وتأثيره فينا حتى اللحظة؛ فمعرفة أسباب الخلل وتاريخه، وصولًا إلى تحديد أصل الداء، هي البداية الصحيحة لتناول العلاج الشافي.

كان ما يُعرف اليوم بالعالم العربي مركزًا للصراع بين القوى العظمى في حقبة الحرب الباردة، وصولًا إلى تحوله إلى مرتع لصراعات بين قوى دولية وإقليمية غير عربية تسعى إلى نيل ما تعتقد أنه حصتها المشروعة في هذا الفراغ المحاذي لها، وفي هذه العملية يُستخدم التاريخ والبعد الديني للحشد، وخلق بؤر تأييد لهذا التدخل، وقبوله مجتمعيًّا في ظل غياب لملامح لأي مشروع عربي واضح المعالم يعبر عن هوية الشعوب العربية وآمالها وتطلعاتها.

برزت الجمهورية التركية كقوة إقليمية ناهضة، ولها مشروع قومي يسميه البعض "العثمانيين الجدد"، والمقصود بهؤلاء الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، ورفاقه في حزب العدالة والتنمية. وهذا المشروع هو امتداد لمشروع "العثمانية الجديدة" الذي ظهر في السبعينيات من القرن الماضي، إذ يرتكز في الأساس على استغلال الإرث التاريخي للإمبراطورية العثمانية لخلق مراكز نفوذ للجمهورية التركية الحديثة، وسنأتي على هذا المشروع بجميع تفاصيله، والمراجع التي تحدثت عنه، في مقال سنخصصه لهذا الموضوع.

إن الأمة التي تقرر أن هؤلاء هم حلفاؤها، أو أعداؤها، أو أصدقاؤها، أو خصومها، دون معرفة تاريخهم، وفهم دوافعهم، محكوم عليها بأن تصبح لعبة بيد الآخرين، يقررون نيابة عنها مصيرها، ثم تجلس في النهاية لتندب حظها، وتلقي باللائمة عليهم، وتتهمهم بالطمع في خيراتها وخداعها، ولا تدرك أنها هي من خدعت نفسها بنفسها؛ لعدم إدراكها طبيعة الصراع ونظرة الآخرين إليها، وهو ما يحدث في عالمنا العربي على نحو شبه يومي، وفي كل تحالفاته وعداوته؛ ولذلك تكمن أهمية فهم وتحليل دوافع الصديق أو العدو المفترض، لمعرفة كيفية وضع سياسة مرتبطة بالواقع للتعامل معه، وذلك بغض النظر عن نظرتنا إليه؛ فقبل أن نختلف على توصيف طبيعة العلاقة معه علينا أولًا أن نفهمه، ونعرف ماذا يريد منا، وماذا نريد منه.

بعد المقدمة السابقة، وما نراه في هذه الأيام من صعود قوي للنفوذ التركي، وتراجع للنفوذ الإيراني، وغياب أي أسس لخلق حوار يصل بنا إلى أي نتيجة نظرًا إلى غياب أبسط مقوماته الأساسية، وكعادتنا نقيم المواقف السياسية وفق عواطفنا وغرائزنا، أو تمنياتنا التي غالبًا ما تكون أوهامًا؛ لذلك قررت البدء بالحديث عن تركيا التي نسمع ونتحدث عنها دون أن نفهمها أو نعرفها!

مَن هم الترك؟

الترك هم مجموعة بشرية، يرجع موطنها الأصلي إلى منطقة آسيا الوسطى، المكونة الآن من بلدان (كازاخستان، وأوزباكستان، وتركمانستان، وقرغيزستان، وإقليم شينجيانغ أو "تركستان الشرقية" في شمال غرب الصين). إذن، الترك مجموعة بشرية تعتقد أنها ذات أصل عرقي واحد، ومكونة من عدة قبائل، كما يعتقد بعض العرب أن القبيلة وتسلسل النسب محصور فقط فيهم، وهذه خرافة لأن كل الشعوب تاريخيًّا كانت قبلية، ومع متغيرات الزمن وتحول القبائل إلى دول وإمبراطوريات فقدت القبيلة قيمتها. للترك لغتهم وثقافتهم وتراثهم وعاداتهم وتقاليدهم، لكن نظرًا إلى الترحال الدائم، وتوسعهم الاستيطاني بحثًا عن السهول الخصبة، تزاوجوا مع عدة أجناس، ودخلت بينهم شعوب أخرى أصبحت تركية بلغتها وثقافتها، وإن لم تكن عرقيًّا منهم، كما أن التمدد الجغرافي لرقعة شعوب الترك من آسيا الوسطى ليشمل كل أراضي شمال ووسط وغرب أوراسيا خلق تباعدًا فيما

بينهم، ومع اختلاطهم بشعوب وثقافات أخرى فقدت اللغة وحدتها، وأصبحت لهجات تطورت نتيجة لذلك إلى لغات تركية ذات جذر لغوي واحد.

خصائص الترك

الترك أوجدهم القدر في هذا المكان من آسيا الوسطى، الذي يعتمد النشاط الاقتصادي فيه على الرعي وتربية المواشي، وبسبب ذلك كانوا شعبًا من البدو الرحل ساكني الخيام، والبداوة ليست منقصة ولا مدعاة للفخر بقدر ما هي نمط حياة تُجبر فيه البيئة وظروف المناخ شعوبه على التنقل والترحال من مكان إلى آخر؛ ولذلك فالبدوي بطبيعته ليس مرتبطًا بالأرض، ولا بموطنه الأصلي كما هي الحال لدى الشعوب الزراعية المستقرة بجوار الأنهار والوديان؛ ولذلك عاش الترك في الخيام لأنهم في حالة ترحال مستمر بحثًا عن أراضٍ جديدة، فيها سهول تحتوي على الأعشاب والحشائش والمياه، وذات مناخ ملائم لتربية مواشيهم ورعي أغنامهم، وهذه الظروف والتحديات تخلق شخصية ذات بأس وقوة وجلد على تحمل الصعاب، ومحاربة بطبيعتها وفطرتها؛ لأنها في حالة صراع مستمر مع الطبيعة والشعوب التي تنافسها على الأراضي الخصبة، ومعادلة الصراع: إما أقضي عليك لكي أعيش وإما العكس، وهذا يفسر لنا قوة الشعوب البدوية وقدرتها على الانتصار العسكري رغم تراجعها الحضاري مقارنة بحضارات كبرى عريقة وإسقاطها، ولم يكن الترك استثناء من هذا. ونظرًا إلى هذه الأسباب التاريخية، نجد شخصية الترك تميل إلى الحدية الراديكالية، ولا تعترف بالنسبية والحلول الوسطية، سريعة الغضب تميل إلى العنف بطبعها، وغير ودودة مع الأغراب، وتسعى دائمًا إلى التمدد والاستحواذ على أراضٍ جديدة، حيث تعتمد على قوتها في الحصول على خيرات الآخرين لتنمية مواردها، وترى في الغزو أحد الأنشطة الاقتصادية. كما أن لديها قدرة على الحرب، وأكثر ميلًا إليها من السلم والاستقرار، وقد طُبعت شخصية الترك بهذه الصفات نتيجة للتاريخ الطويل من التنقل والترحال والصراعات، وحتى مع تطور الزمن تغيرت الآليات والوسائل، ولكن بقيت هذه القيم راسخة في نفوس الشعوب بعد مضي زمن طويل عليها، وتحولها إلى ما يشبه الجينات المميزة لشخصيتها. كذلك من خصائص الترك بعد سيطرتهم على أراضٍ جديدة، المبادرة بالاستيطان فيها وإخضاع شعوبها، وإذا تعذر ذلك يسعون إلى هضمها وإدماجها في هويتهم وثقافتهم من خلال إجبارها على تبني لغتهم، والعيش وفقًا لنمط حياتهم، وقد حدث هذا الأمر على مر التاريخ؛ لذلك من المهم فهم هذه الخصائص، وبُعدها التاريخي لفهم الشخصية التركية سياسيًّا، ورؤيتها لفكرة الوطن وأراضي الآخرين، وتصورها عن الوحدة والاتحاد الذي يعني لها الذوبان في هويتها، أو التهميش لتصبح هي المتسيدة.

الترك والأتراك والتركمان

يحدث لبس لدى البعض في التفرقة بين هذه الأسماء المختلفة، وكل هذه الأسماء هي لشعب واحد هو الترك، لكن نتيجة لتمددهم الجغرافي خارج موطنهم الأصلي، ظهرت هذه

الأسماء للتفرقة بينهم على أساس جغرافي، فالترك هم كل هذه الشعوب، لكن يختص بها الآن الشعوب التركية التي ما زالت تسكن في موطن الترك الأصلي في آسيا الوسطى، والتي ذكرنا أسماء دولها الحديثة آنفًا، أما الأتراك فهم سكان الجمهورية التركية الحالية، والتركمان هم فرع من قبائل الترك سكنوا تاريخيًّا المنطقة التي تعرف الآن بتركمانستان، وشمال شرق إيران، وشمال غرب أفغانستان، وشمال القوقاز الروسي، كما أنهم ينتشرون في كثير من البلدان، منها بلدان عربية، مثل الأردن، والعراق، وسوريا. كما يعتقد البعض أنهم سُموا بهذا الاسم لدخول كثير من زعماء قبائلهم في الإسلام في يوم واحد، فأطلق عليهم العرب "ترك إيمان"، التي دُمجت فيما بعد لتصبح تركمان.

قبائل الترك وشعوبهم وأماكن وجودهم

أصبح للترك الآن عدة دول مستقلة وممالك وإمبراطوريات تاريخية، ووجود ما بين المهم أو الأقلية في عدد من البلدان في العالم، وهم:

- الكومان: جزء من سكان كازاخستان، وحكام دولة خانية الكازاخ في الفترة من 1456 إلى 1847، ولهم وجود في روسيا. والأغلبية الساحقة منهم مسلمون، مع أقلية صغيرة العدد أرثوذكس يتبعون الكنيسة الأرثوذكسية الروسية.

- آفار أوراسيا: جزء من سكان المجر، وجنوب غرب روسيا، وبلدان البلقان. أغلبيتهم مسيحيون كاثوليك في المجر، وأرثوذكس في البلقان، وأقلية مسلمة في روسيا.

- السلاجقة: قبائل من الترك الغُز. وقبائل الغُز هي الأكثر عراقة في جميع قبائل الترك، ويمثلون في مكانتهم وسط الترك مكانة قريش لدى قبائل العرب؛ لأن الحكم والرياسة يكونان غالبًا فيها، وهم مؤسسو الدولة السلجوقية في الفترة من 1037 إلى 1194، وقد ذابوا في محيط البلدان التي حكموها، وهي (إيران، وأوزباكستان، وسوريا، وقرغيزستان، وكازاخستان، والعراق، وفلسطين، وأذربيجان، ولبنان، وأرمينيا، وأفغانستان)، ويطلق عليهم اسم جامع (التركمان)، والأغلبية الساحقة منهم مسلمون.

- الخزر: مؤسسو إمبراطورية الخزر في الفترة من 690 إلى 1048، التي تشكلت من بعض أراضي (روسيا، وأذربيجان، وجورجيا، وأرمينيا، وتركيا، وأوكرانيا، وكازاخستان) اليوم، وكانوا على العقيدة الشامانية، واعتنق قلة منهم الإسلام، وفي القرن الثامن الميلادي تحولت الأغلبية نحو اليهودية، واليوم هم موجودون في أوزباكستان مسلمين، وأرثوذكسيين في روسيا، ويهودًا في إسرائيل وبلدان أوروبا الشرقية وتركيا وأمريكا، ويعتقد أنهم المعروفون بالأشكناز، فهم ترك تهودوا واعتنقوا اليهودية.

- العثمانيون: مؤسسو الدولة العثمانية التركية في الفترة من 1299 إلى 1923، وموطنهم الأصلي منطقة تركستان الشرقية بالصين حاليًا، وينتمون إلى قبائل الغُز التركية العريقة،

ووجودهم الحالي في تركيا وبعض البلدان العربية التي استوطنوا فيها، وهم جميعا مسلمون.

- مماليك القبجاق: مؤسسو دولة المماليك البحرية في مصر والشام والحجاز في الفترة من 1250 إلى 1382. موطنهم الأصلي جمهوريات آسيا الوسطى الحالية، وتوجد بقاياهم اليوم في مصر والشام، وهم جميعا مسلمون.

- الهون: وهم من يطلق عليهم في المراجع العربية "الهياطلة"، وقد أسسوا إمبراطورية عظمى اجتاحت كل أوروبا، وأصبحت تحت سيطرتها في الفترة من 420 إلى 469، وكان أتيلا الهوني أعظم أباطرتها، وقد تحللت هذه الإمبراطورية إلى إمارات وممالك صغيرة حتى اختفت من الوجود في القرن الثامن الميلادي.

- البلغار: هم حلف مكون من قبائل الترك والسلاف، وهم مؤسسو دولة فولغا بلغاريا في السهل الأوروبي الشرقي في روسيا الحالية، وهي أول دولة مركزية تنشأ في روسيا في القرن السابع الميلادي، وظلت حتى أسقطها المغول عام 1240، وقد أعلنت الإسلام دينها الرسمي في عام 919م، في عهد الخليفة العباسي جعفر المقتدر بالله، وراسل ملكها ألمش خان يلطوار، الخليفة يطلب منه سفيرًا يعلمهم شؤون الدين، وقد أرسل إليهم الرحالة العربي الشهير أحمد بن فضلان، وكتب كتابًا عنهم وعن الروس يعد الأول في وصف الروس عبر التاريخ. يقع مقر هذه الدولة الآن في جمهورية تتارستان الفيدرالية الروسية، وغالبية سكانها من المسلمين.

- الأوزبك: سكان أوزباكستان.

- الأويغور: سكان إقليم تركستان الشرقية، أو شينجيانغ بشمال غرب الصين.

- التركمان: سكان جمهورية تركمانستان، مع وجود بشري في تركيا والعراق وسوريا والأردن ولبنان.

- التتر: في روسيا.

- القرغيز: في جمهورية قرغيزستان.

- الكازاخ: في جمهورية كازاخستان.

- البشكير: في جمهورية باشكورستان الفيدرالية الروسية.

- التشوفاش: في جمهورية تشوفاشيا الفيدرالية الروسية.

- الأوغوز: في منطقة غاغاوزيا الذاتية الحكم في جمهورية مولدوفا.
- الأذر: في جمهورية أذربيجان، وشمال غرب إيران.
- الأتراك: في الجمهورية التركية.

الغالبية الساحقة من هذه الشعوب تعتنق الإسلام، إلى جانب أقلية أرثوذكسية، ويوجد بالإضافة إلى ما سبق مهاجرون ترك في أنحاء العالم، وفي كل القارات، ويبلغ العدد الإجمالي للشعوب التركية من 150 إلى 200 مليون يتحدثون بنحو 20 لغة تركية، ويُنظر إلى الجمهورية التركية اليوم على أنها الوطن الأم لكل الترك في العالم.

كيف ومتى وُجِدَ الترك في الشرق الأوسط؟

حدث اللقاء الأول بين العرب والترك عبر الفتوحات العربية زمن الخلافة الأموية لبلاد ما وراء النهر، والمقصود بها البلاد الواقعة خلف نهر جيحون الذي يفصل بين الشعوب الفارسية والشعوب التركية، وهي بلدان آسيا الوسطى حاليًا (باستثناء طاجيكستان)، وقد استمرت هذه العملية نحو قرن من الزمان، وبدأت عام 697م.

عملًا بنصيحة إمام الدعوة العباسية الأول محمد بن علي بن عبد الله بن العباس؛ اتخذ الدعاة السريون للعباسيين من خراسان الكبرى مقرًا لدعوتهم لتحريض الترك والفرس على الثورة على الدولة الأموية، وبعد انتصار العباسيين وسيطرتهم على الحكم عام 754م، أصبح غالبية جنود الجيش العباسي من الترك. كما أن كثيرًا من الخلفاء العباسيين كانت أمهاتهم من الجواري التركيات حتى تمكنوا من الهيمنة على شؤون الخلافة إلى جانب سيطرتهم العسكرية بعد إزاحة النخبة الفارسية بالدولة العباسية. ويعود الفضل إلى الخليفة العاشر المتوكل على الله، في تمكين الترك من جميع مفاصل الدولة بعد توليه الخلافة عام 847م؛ نظرًا إلى كراهيته للفرس، ولكونهم أخواله؛ لأنه ابن جارية من الترك تُسمى "شجاع"، وقد تخلصوا منه بقتله فيما بعد.

ترسخ وجود الترك في المنطقة ليتحول إلى استيطان عندما استغاث الخليفة العباسي السادس والعشرون القائم بأمر الله بأقوى قبائل الترك في ذلك الوقت، وهم السلاجقة، وراسل القائد العسكري ركن الدين طغرل بك بن سلجوق، ليدخل بغداد ويخلصه من حكم البويهيين، وهم من الديلم؛ أحد الشعوب الفارسية، وكانوا شيعة، وبالفعل تمكن طغرل بك من الانتصار على البويهيين، ودخل بغداد عام 1055، لكنه أجبر الخليفة على الزواج بابنته، ووسّع دولة السلاجقة على حساب العباسيين، وقسمها بين أفراد عائلته، وأصبح الخليفة لا حول له ولا قوة، وصار منصبه شرفيًّا، ويذكرنا هذا الأمر بمن كانوا يطالبون بالتدخل التركي لأن الأتراك "سنة" لينقذوا العالم العربي من الإيرانيين "الشيعة"، دون إدراك منهم لما حدث في الماضي، وحتمية تكراره في الحاضر!

أصبح للترك السلاجقة سلالات حاكمة في الشرق الأوسط، وجلبت كثيرًا من الترك للخدمة في الجيوش، والاستيطان بالمنطقة، حتى وقعت معركة ملاذكرد عام 1071م بين الترك السلاجقة والإمبراطورية البيزنطية، التي انتهت بنصر ساحق للسلاجقة، تمكنوا على أثره من الاستحواذ على منطقة الأناضول؛ ومن هنا بدأ وجودهم فيما تُعرف الآن بتركيا، التي لا يزيد تاريخهم فيها على ألف سنة.

الأتراك المحدثون

الأتراك الحاليون، سكان الجمهورية التركية، في أكثريتهم هم سلف الترك، ولكن ما يميزهم عن باقي الشعوب التركية أنهم أكثر تنوعًا من الناحية العرقية، فأراضي تركيا الحالية كانت مقر الإمبراطورية العثمانية التي كانت تحكم شعوبًا شتى، ووفد إليها كثير من الأجناس والأعراق، إلى جانب بعض الشعوب التي هاجرت إليها في أثناء مرحلة ضعف الإمبراطورية وتفككها، واستوطنوا في عاصمتها، وأصبحوا مواطنين أتراكًا بعد قيام الجمهورية، إلى جانب الأراضي التي اقتطعتها هذه الجمهورية التي قامت عام 1922 من العرب، واليونانيين، والأرمن، وباقي جيرانهم، أو التي كان يسكنها أقوام غير تركيين، مثل الكرد، والسريان، والكلدان، والآشوريين، وغيرهم من الشعوب؛ لذا فتركيا الحالية متنوعة عرقيًّا، وملامح سكانها لا تشبه الترك القدامى، وكثير من نخبتها من أصول غير تركية. على سبيل المثال، رئيس وزراء تركيا عندنان مندريس من تتر القرم، وعاشر رؤساء تركيا، أحمد نجدت سيزر، من أصول شركسية قوقازية، وأول امرأة تركية تتولى منصب رئاسة مجلس الوزراء تانسو تشيلر، من أصول بوسنية سلافية. كما يقال إن رجب طيب أردوغان من أصول جورجية، لكنه نفى هذا الأمر بشدة في أحد لقاءاته التليفزيونية. الشاهد هنا هو أن تركيا الحديثة خليط من الأجناس، والترك فيها هم الأكثرية، والثقافة واللغة والتراث التركي هي المهيمنة على البلاد.

الخلاصة

نستخلص مما سبق أن الترك أمة ذات تاريخ قديم، وانقسمت إلى عدة قبائل وشعوب، أسست عبر تاريخها ممالك وإمبراطوريات ودولًا مستقلة، وشعوبها منتشرون على رقعة كبيرة من الكرة الأرضية، وبالتحديد بالمنطقة الأوراسية، والشرق الأوسط، وبجميع البلدان العربية بنسب متفاوتة. كما عرفنا الفرق بين الترك والتركمان والأتراك، وسكان تركيا الحديثة، وعلاقتهم بالترك القدامى، وخصائص الشخصية التركية التي صنعتها الأحداث والظروف التي عاش فيها الترك تاريخيًّا، وعلاقتهم بمنطقتنا، وبدء وجودهم فيها، وهو وجود حديث نسبيًا، بل هم العرقية الأحدث تاريخيًّا في المنطقة مقارنة بباقي الأعراق والقوميات الأخرى.

الفصل الثاني: "منظومة الحكم والسياسية"

تحدثنا في الفصل الأول من هذه السلسلة عن "تاريخ الترك"، ومن أين جاءوا، وما الفروق فيما بينهم، وكيف بدأت علاقتهم مع العرب، وخصائص الشخصية التركية، ونكمل اليوم سلسلة مقالاتنا بالمقال الثاني عن منظومة الحكم والسياسة لدى الترك، وكيف أثرت في العرب، وما تركوه من ميراث سياسي ترسخ عبر قرون وضعوا فيها العرب تحت قبضتهم الحديدية.

النظام العسكري للدولة العربية - الإسلامية

بعد هجرة رسول الإسلام محمد -صلى الله عليه وسلم- إلى يثرب، التي سُميت فيما بعد "المدينة المنورة"، بدأت أولى المعارك الحربية بين المسلمين من المهاجرين معه من أهل مكة، والأنصار ممن آمنوا برسالته من أهل "المدينة"، فيما سُميت غزوة بدر عام 624م، ثم توالت الحروب والغزوات بين الطرفين، وبعض القبائل العربية المتمردة وصولًا إلى فتح مكة عام 630م، ثم وفاة الرسول محمد -عليه الصلاة والسلام- عام 632م، وتولي أبي بكر الصديق الخلافة من بعده، حيث تمردت بعض القبائل العربية على حكمه، ومنهم من خرج من الإسلام، ومنهم من ادعى النبوة وأتى بدين جديد، وفي هذه المرحلة بدأت ما سُميت "حروب الردة" لمدة سنة كاملة، وانتهت بانتصار دولة المدينة عام 633م. بدأت بعدها حركة الفتوحات الخارجية، والتطلع إلى ممتلكات الإمبراطورية الفارسية الساسانية شرقًا، والإمبراطورية البيزنطية شمالًا، وأكمل عمر بن الخطاب ما بدأه أبو بكر، ثم عثمان، وصولًا إلى علي بن أبي طالب، ونهاية دولة الخلفاء التي اصطلح على تسميتها تاريخيًّا "دولة الخلفاء الراشدين" عام 661م، والتي ضمت ما عدده الآن (31) دولة، بمساحة تقدر بنحو (6.400.000) كيلو متر مربع، كان من ضمنها بعض بلاد الترك ما خلف نهر جيحون. في هذه الفترة كان التجنيد بالجيش العربي محصورًا في القبائل العربية التي دخلت الإسلام، ويتولى زعامته قيادات من قريش وأهل المدنية السابقون الأولون من المهاجرين والأنصار، والذين اتبعوهم بإحسان، ويعاونهم في بعض الأحيان أعراق غير عربية ممن اعتنقوا الإسلام، أو من "المتعاونين" المحليين؛ نظير حماية أو مكتسبات خاصة، وكان نظام التجنيد قائمًا على عقيدة الجهاد، وأنها أحد أعظم الأعمال التي يمكن للمسلم القيام بها بعد الشهادتين، فإذا نال النصر فسيحظى بعز الدنيا من أموال، وجوارٍ، وضياع، وغيرها من الغنائم، وإذا قُتل في المعركة فهو شهيد، والشهيد يدخل الجنة بدون حساب، ليحصل فيها على كل ما يريد من ملذات بلا تعب، في خلود دائم لا ينتهي.

ظل وضع الجيش العربي المسلم في توسعه بالفتوحات على ما هو عليه في أثناء حقبة الدولة الأموية التي استمرت (89) سنة، من عام 661 إلى عام 750م، وكان أول خلفائها

معاوية بن أبي سفيان، وقد ضمت ما عدده الآن (45) دولة، بمساحة تقدر بنحو (11.100.000) كيلو متر مربع، لكن هناك مستجدات طرأت على هذا الجيش، فكان التجنيد يتم في أثناء دولة "الخلافة الراشدة" طواعية، ولا وجود لجيش نظامي للدولة، في حين أسس معاوية نواة جيش نظامي، وشرطة، وحرسًا شخصيًّا، ونقل كل ما كان لدى الروم البيزنطيين من بروتوكولات وأنظمة حكم بعدما انتقلت عاصمة الدولة إلى دمشق بالشام، وكان يتطوع في هذا الجيش باقي العرب في أثناء الحملات العسكرية الكبرى، وضم في صفوفه بعد الروم البيزنطيين، والسريان، والمصريين، والأمازيغ، والترك، والهنود من بلاد السند (باكستان) ممن دخلوا في الإسلام، ولكن بأعداد قليلة غير مؤثرة، كما استعان بعض الولاة في بلاد الترك خلف نهر جيحون ببعض الجنود الترك المتحالفين مع الدولة لردع بعض القبائل التركية المتمردة ودحرها، وبدأ يُستعان بالجند الترك في بعض الأعمال العسكرية داخل الدولة، وكان أبرزها إخماد "فتنة" الحارث بن عبد الرحمن بن سعيد الدمشقي، الذي ادعى النبوة في الشام، وكان يمتلك قدرة على صنع الخوارق حتى صدقه كثير من الناس، وخشي بعض الجند من مواجهته، فتمت الاستعانة بالترك الذين قبضوا عليه وعلى من معه، وسلموه للخليفة الأموي عبد الملك بن مروان. وخلافًا لهذا لم يكن لهم دور يذكر، ولا أي وجود مؤثر داخل الدولة الأموية.

بدأ دور الترك يظهر على الساحة العربية- الإسلامية مع تولي العباسيين السلطة عام 750م. حكم العباسيون، وهم أحفاد عبد الله بن العباس عم الرسول محمد -صلى الله عليه وسلم- من خلال قيامهم بثورة على الحكم الأموي، وقد بدأ الإعداد لهذه الثورة منذ خلافة عمر بن عبد العزيز الأموي، عام 717م، حيث بدأت كدعوة سرية يقودها محمد بن علي بن عبد الله بن العباس، تدعو المسلمين إلى الثورة على الحكم الجائر لبني أمية، على أن يختاروا بعد إسقاطهم مَن يرتضونه من آل محمد ليكون خليفة لهم، وعندما سأله نقباء الدعوة وهم قادتها في أي الأماكن نبدأ بالدعوة السرية للثورة بين الناس، فتح رقعة عليها خريطة للدولة الأموية وقال لهم: "أما الحجاز فأهله لا يعرفون إلا حبّ أبي بكر وعمر، أما البصرة وسوادها فقد غلب عليها عثمان وصنائع عثمان، فليس بها من شيعتنا إلا القليل، وأما الكوفة وسوادها فقد غلب عليها علي وشيعته، وليس بها من شيعتنا إلا القليل، وأما الشام فشيعة بني مروان وآل أبي سفيان، وأما الجزيرة فحرورية وخارجية مارقة، ولكن عليكم بهذا الشرق، فإن هناك صدورًا سليمة، وقلوبًا باسلة لم تفسدها الأهواء، ولم تخامرها الأدواء، ولم تعقبها البدع، وهم مُغيظون موتورون، وهناك العدد والعدة والعتاد والنجدة، ثم قال: وأنا أتفاءل إلى حيث يطلع النهار". كانت سياسة العباسيين تعتمد على استغلال ظلم الولاة الأمويين، واحتقارهم للفرس والترك في أرض خراسان الكبرى، وإمكانية صنع ثورة في هذا الأراضي سريعًا من خلال وعد سكانها بأنهم إن ناصروا إمام الرضا من آل محمد، فإنه عندما يتولى الخلافة سيساويهم بالعرب في الرتب والمنزلة، ويُنهي العصبية القبلية العربية، ويُرسي المبدأ الإسلامي بالمساواة القائم على الآية القرآنية {إن أكرمكم عند الله أتقاكم}[1]. بالفعل نجحت ثورتهم ووصلوا إلى السلطة، وكان

جيش الدولة في هذه المرحلة يتكون من قادة عرب وفرس، وجنود من الترك؛ ومن هنا بدأت الحكاية، وأصبح للترك وجود قوي داخل الدولة، لكنه مقتصر على الجنود والجانب العسكري لا أكثر، وتحت قيادة العرب والفرس، وقد نحى العباسيون العرب من قيادة الدولة؛ لما رأوه من صراع قبلي فيما بينهم، وتنافس لا ينتهي، كان أحد أهم الأسباب في سقوط الحكم الأموي، وكانت نظريتهم تعتمد على الاستعانة بالفرس والترك؛ لأن ولاءهم سيكون حصرًا لبيت الخلافة العباسي، ومع مرور الوقت أصبح الترك هم غالبية الجند في الجيش النظامي العباسي في ظل نظام تجنيد تختار الدولة فيه من ينضم إلى صفوف الجيش، وليس تطوعًا أو متاحًا لجميع الراغبين الانضمام إليه، أو حصرًا على العرب كما كان من ذي قبل في ظل الحقب الأربع (حقبة الرسول - حقبة الخلفاء الأربعة - حقبة الأمويين - حقبة العصر العباسي الأول). في ذلك الزمان، لم يكن للعسكر مؤسسة مستقلة عن سلطة الحكم، ولا دور لهم في الشأن السياسي وصراعاته، وكانت طاعتهم مطلقة للحاكم صاحب الشرعية.

النظام العسكري للترك

كما أسلفنا في مقالنا السابق، كان الترك قوم بداوة وتنقل وترحال، وقد وصفهم الجاحظ في (كتاب الرسائل) (قسم مناقب الترك) قائلًا: "الترك أصحاب خيام، وسكان فيافٍ، وأرباب مواشٍ، وهم أعراب العجم، فحين لم تشغلهم الصناعات والتجارات والطب والفلاحة والهندسة، ولا غرس ولا بنيان ولا شق أنهار، ولا جباية غلات، ولم يكن همهم غير الغزو والغارة والصيد وركوب الخيل ومقارعة الأبطال وطلب الغنائم وتدويخ البلدان، وكانت هممهم إلى ذلك مصروفة، وكانت لهذه المعاني والأسباب مسخرة ومقصورة عليها وموصولة بها، أحكموا ذلك الأمر بأسره وأتوا على آخره، وصار ذلك هو صناعتهم وتجارتهم ولذتهم وفخرهم وحديثهم وسمرهم". يوضح الجاحظ، المولود عام 776م، في رسالته، مدى التراجع العلمي والفكري والسياسي لدى الترك، وأن صنعتهم الوحيدة التي كانوا بها يعيشون هي تربية المواشي، والقتال والحرب، واستيطان أراضي الغير؛ ولذلك كان النظام العسكري، وفكرة المؤسسة العسكرية عريقة وعتيقة لدى الشعوب التركية، وجميع الإمبراطوريات والدول التي أسسوها كانت قائمة على القوة العسكرية حصرًا، وبينما لم يكن لديهم أي دراية بشؤون السياسة، ولا تنظيم الحكم، كان لديهم نظام عسكري صارم ومنظم جدًّا، والحكم والرياسة محصورة فيمن يمتلك العدد الأكبر من العساكر، وهو ما يختلف تمامًا عن المنظومة العسكرية العربية التي بدأت مع الرسول محمد -عليه الصلاة والسلام- منذ غزوة بدر 624م حتى نهاية العصر العباسي الأول عام 847م. ولمن يرغب في التوسع بدراسة تاريخ الترك العسكري أنصح بكتاب (الأتراك في تاريخ العالم: The Turks in World History)، للبروفيسور في قسم التاريخ بجامعة أوهايو، كارتر فون فيندلي (Carter Vaughn Findley).

شرعية الحكم لدى العرب وآلياته

لم يكن للعرب في شبه الجزيرة العربية قبل الإسلام دولة مركزية، ولا إمبراطوريات خارج نطاق وجودهم الجغرافي، ولا سعوا في أي مرحلة من المراحل للاستيلاء على أراضي الآخرين، والأسر العربية التي حكمت في الشام مثل الغساسنة، وفي العراق مثل المناذرة، كان حكمهم نابعًا من توافق بينهم وبين الإمبراطوريات الكبرى، ونتيجة استيطانهم في هذه الأراضي منذ زمن بعيد، فوجد الروم البيزنطيون في الغساسنة، والفرس الساسانيون في المناذرة، حلفاء جيدين، وجديرين بالحكم باسمهم في هذه المقاطعات التي يشكلون فيها أغلبية سكانية، ولكي يشكلوا أيضًا عنصر أمان وحماية لطرق التجارة. كما أن العرب لم يكونوا بعيدين عن الحضارة، وبجوارهم حضارات كبرى، ولديهم ارتباط قوي بها عبر الاستيطان والتجارة، فأهم طريق تجاري في القرن السابع الميلادي قبل ظهور الإسلام كان يمر من شبه الجزيرة العربية، وهو طريق البخور والتوابل التي تأتي من شبه القارة الهندية إلى اليمن جنوبًا، إلى جانب بضائع القرن الإفريقي، ومنها إلى الحجاز ثم نجد والعراق شرقًا، وشمالًا إلى الشام ومنها إلى القسطنطينية، ومصر ومنها إلى روما وشمال إفريقيا؛ مما مكنهم من الاحتكاك والتعامل مع كل هذه الحضارات الكبرى، والاختلاط بسكانها، وجلب بضائعها المهمة، إلى جانب حكمهم أجزاء من العراق والشام.

كذلك تمكن العرب من التعرف على جميع الأفكار الدينية التي كانت تموج بها الساحة العالمية في الشرق، بل لم يكن من مكان تجتمع فيه جميع الأديان والمذاهب والطوائف، وتعيش في أمن وسلام سوى شبه الجزيرة العربية، حيث إن المصلحة التجارية هي الحاكمة في العلاقات مع الآخرين، ولا مكان لعنصرية عرقية أو كراهية دينية فيها، ولا سلطة مركزية لها دين رسمي تفرضه على رعاياها، أو تلاحق غير المؤمنين به. أيضًا لم تكن شبه الجزيرة العربية تخضع لسلطة أي من الإمبراطوريات المتصارعة فيما بينها، وتحديدًا الفرس والروم، فكانت الملاذ الآمن والمثالي لكل أصحاب الأفكار الدينية المضطهدة الراغبين في ممارسة عقائدهم دون خوف أو ملاحقة، إلى جانب قدرتهم على العمل التجاري بحرية وإمكانية تحقيق الثروة. على سبيل المثال، جميع الأفكار والعقائد والأناجيل المسيحية غير المتفقة مع ما قرره الإمبراطور الروماني قسطنطين الأول، والكنائس الرسمية في مجمع نيقية الأول عام 325م من أناجيل أربعة معتمدة (متى، ومرقص، ولوقا، ويوحنا)، وقانون الإيمان المسيحي، وجد أصحابها في شبه الجزيرة العربية المكان المناسب للإقامة والعيش فيها. كذلك كان الأمر مع اليهود، وأصحاب الإيمان التوحيدي من العرب "الأحناف"، ومَن يسمون "عبدة الأصنام"، ومعتنقي المانوية، والزرادشتية "المجوسية"، وغيرها من الأفكار الدينية.

كانت مكة مدينة آمنة، وعلى الحياد بين الجميع، ومفتوحة لكل القبائل لممارسة عقائدها، والتقرب إلى الله عبر تقديم القرابين لتماثيل قديسيها، وبها دار الندوة، وهي ما تشبه مجلس الشيوخ الروماني، تمثل وجهاء قريش، وتُناقش فيها جميع قضاياهم، إلى جانب تنظيم اجتماعي وسياسي وعسكري وطبقي بين قريش الظواهر ساكني ضواحي مكة، وقريش البطاح ساكني وسط المدينة بالمصطلح الحديث، وكانت مكة مكانًا مفتوحًا، كل شيء فيه مسخر لخدمة التجارة والسياحة الدينية، والترفيه على الوافدين، فهناك قصاصون يرون قصصًا مثيرة منقولة من ثقافات وحضارات عدة فيما يشبه الفن المسرحي الآن، وشعراء، وأسواق تجارية، وتحويل عملات، ومقرضون كانوا في الغالب من اليهود، وقيان أي مغنيات، وجلسات سمر وموسيقي ورقص، وحانات "بارات" لشرب الخمور، وذات الرايات الحمر أي مجالس خاصة لمن يرغب من القادمين لمكة بممارسة رغباته الجنسية مع نساء من أجناس شتى مخصصات لهذا الغرض، بجانب أماكن الطعام والشراب، والكعبة، وممارسة الشعائر الدينية. وقد أسس لهذا النظام قصي بن كلاب، المؤسس الفعلي لقبيلة قريش، الذي ولد عام 400م، وتربى في حوران بالشام، وهو الجد الرابع للرسول محمد، عليه الصلاة والسلام، فكانت مكة مركزًا تجاريًّا وحضاريًّا يحتوي على جميع المنتجات التجارية. ولمن يريد التوسع في هذا التاريخ؛ عليه العودة إلى موسوعة "المفصل في تاريخ العرب"، للدكتور جواد علي، وكتاب "أخبار مكة وما جاء فيها من الآثار"، للمؤرخ الأزرقي.

في ظل عصر كانت الإمبراطوريات فيه هي الحاكمة، ولم يكن هناك وجود للدولة القومية أو القطرية الضيقة، وكان النظام العالمي كله قائمًا على نشوء إمبراطورية وتوسعها وحكمها أممًا متعددة؛ كان العرب في ذلك الزمن مهيئين حتى بالتحليل الاجتماعي لمن لا يؤمن بالإسلام دينًا بأن يخرجوا إلى هذا العالم، ويؤسسوا إمبراطورتيهم، لكن كان لا بد للإمبراطوريات من راية ترفعها، وشعار تدعيه يمنحها شرعية حكم الأمم الأخرى من خلاله، فكان في العصور القديمة دعوة التفوق العرقي الذي يمنح قومية ما "الحق" في حكم باقي القوميات، كما كانت حال الإمبراطورية الفارسية الأخمينية، أو الفلسفة ونمط الحياة المثالي كما رفع اليونانيون "الإغريق" هذا الشعار، أو نقل قيم الحضارة ومنظومة القوانين الرومانية كما ادعى الرومان، وفي العصور الوسطى كانت الراية هي الدين بعد ظهور المسيحية، واعتناق الإمبراطورية الرومانية لها، وقرار الإمبراطور ثيودوسيوس الأول بأنها الدين الرسمي والوحيد للإمبراطورية عام 391م، وكانت الزرادشتية ديانة الإمبراطورية الفارسية الساسانية؛ وعليه، كان العرب بحاجة فقط إلى الراية التي كانت في ذلك الزمان الدين، فكان الإسلام هو رايتهم، وخلال أقل من مئة عام، أصبحت لديهم إمبراطورية تقدر مساحتها بنحو (11,100,000) كم²، تمتد شرقًا من شمال غرب الصين إلى جنوب فرنسا غربًا.

تأسس على ظهور الإسلام دولة، وكان لهذه الدولة شرعية حكم راسخة منذ اليوم الأول تعتمد على عدة مبادئ تستقي منها شرعيتها، منها أن تكون الأولوية للخليفة المختار ممن حضر غزوة بدر، أو من السابقين الأولين في الإسلام، وأن يكون عربيًّا منتميًا إلى قبيلة قريش، وأن يتولى اختياره "أهل الحل والعقد"، وهم مجموعة من النخب العربية، ولا وجود فيهم لقادة عسكريين، أو دور للجيش في اختيارهم، وهم أشبه بهيئة انتخابية، على أن يبايع عامة الناس من قررت هذه الهيئة الانتخابية النخبوية اختياره خليفة، وهو ما يشبه الاستفتاء في الوقت الحالي، ولا يُنصَّب قبل إتمام هذا الإجراء، ويمارس سلطة حكمه وفق مبدأ الشورى بشأن أي قرار مهم قبل اتخاذه، وكانت هذه الشرعية قوية منذ اليوم الأول عندما قررت النخبة المجتمعة في سقيفة بني ساعدة اختيار أبي بكر الصديق خليفة، وبايعه غالبية المسلمين بعد ذلك، ومن رفضوا، ونظرًا إلى الحاجة إلى التأسيس لهذه الشرعية ورسوخها داخل المجتمع لضمان التداول السلمي على السلطة، شن عليهم أبو بكر الحرب المسماة "حروب الردة"، حتى أخضعهم بالقوة لما قررته النخبة، وهم أشبه بالنبلاء في أوروبا، مع الفارق في كونهم ليسوا إقطاعيين؛ بل من ذوي الوجاهة الاجتماعية، والمكانة الدينية بما قدموه من خدمات للإسلام. وعندما توفي أبو بكر، كتب وصية لعمر بن الخطاب، ووافقت النخبة على ترشيحه واختارته، وعندما تعرض عمر للاغتيال ترك للمسلمين أمر اختيار الحاكم من بعده في ستة أفراد ممن تنطبق عليهم الشروط السالفة الذكر، فاختير عثمان بن عفان، وعندما اغتيل عثمان بن عفان على يد "الثوار" بايعت النخبة نفسها عليًا بن أبي طالب، وحتى النزاع الذي حدث على خلافة علي بن أبي طالب، ونظرًا إلى رسوخ شرعية تعيين الحاكم، لجأ الطامحون إلى السلطة (معاوية بن أبي سفيان) في ذلك الوقت، إلى ما يمكن تسميته بالاحتيال، من خلال ادعاء رفضهم لعلي، لا لكونهم ضد قرار الهيئة الانتخابية، أو لطمعهم في السلطة، ولكن كون الخليفة "خالف الشرعية" عندما لم يقتص من قتلة عثمان، ومن باب الحفاظ عليها؛ لا بد من تنحيته، وهو ما فعله الثوار مع عثمان بن عفان، أو الخوارج في قتالهم ضد الخلافة لتغييب مبدأ الشورى، ولأجل هذا الالتفات والاحتيال قيل في الأمثال على من يسعى إلى حشد المجتمع على مصلحة عامة، وقد يكون حقًا لكنه يريد منه مصلحته الشخصية أو باطلًا "قميص عثمان"، فلم يدّعِ معاوية بن أبي سفيان في خلافه مع علي أنه الخليفة، أو أنه الأحق بالخلافة؛ بل رفع "قميص عثمان"، وعندما تولى الحسن بن علي الخلافة بمبايعة الهيئة الانتخابية من "أهل الحل والعقد"، لم يدّعِ معاوية أنه أحق منه؛ ولذلك عندما تنازل الحسن له قبل بهذا التنازل، وهو إقرار منه بأن الحسن بن علي خليفة شرعي وتنازل له طوعًا عن الخلافة لتكون له، وحتى معاوية عندما أراد أن يجعلها في أحد أبنائه، وهو يزيد، سعى -بالترغيب تارة، وبالترهيب تارة أخرى- إلى قبول المنتخبين بهذا القرار، وأصر على الحصول على بيعتهم، ومن يبايع لا يمكنه أن يتراجع في قرار انتخابه؛ لذلك من كان يرفض القرار، ولا يستطيع المواجهة، كان يتهرب من هذه البيعة، وعندما رفض أبناء عبد الملك بن مروان قرار سليمان بن عبد الملك؛ أن يكون ابن عمهم عمر بن عبد العزيز خليفة من بعده، في حين قبل الناس به، هددهم مستشار الخليفة السابق رجاء بن حيوة بضرب أعناقهم؛ لأنهم

سيخالفون ما اتفق الناس عليه. حتى العباسيون عندما أرادوا الحكم احتالوا على الأمر بدعوة سرية قائمة على شرعية دينية مفادها أن الخليفة لا يكفي أن يكون من قريش؛ بل ينبغي أن يكون من بني هاشم[2].

نستنتج مما سبق أن العرب لم يكونوا أمة متخلفة، ولا جاهلة كما يعتقد البعض، وأن الحكم كان قائمًا لديهم على أسس وقواعد وشرعية، ورغم الالتفاف والاحتيال عليها في بعض الأحيان فإنها تدل على قوتها، وعدم قدرة أي طرف على تخطيها بسوى الاحتيال، وهو ما أسس لنظام حكم كان حديثًا ومتفوقًا على نظرائه وفق نمط عصره، ويراعي القيم التقليدية وقواعدها، كما أن الخلافة استجابت للواقع، وتعاملت معه عمليًّا، ونقلت مقرها من الحجاز إلى الشام ثم العراق، بعدما توسعت لتصبح وسط الحواضر، وتبنت قيم الروم والفرس، وأخذت من كل طرف أفضل ما لديه، وصبغته بصبغتها.

شرعية الحكم لدى الترك وآلياته

مقابل ما عرضناه من موجز تاريخ العرب قبل الإسلام وبعده، وظروف وملابسات تأسيس الدولة وصولًا إلى الإمبراطورية، وشرعية الحكم الراسخة فيها، المعتمدة على قواعد محددة، كان الأمر مختلفًا لممالك الترك وإمبراطورياتهم؛ فقد كانوا قوم بداوة، لم يكن لهم اتصال بمراكز الحضارة، ولم يكن لديهم قابلية أن يختلط الآخرون بهم، ولا هم يختلطون بالآخرين، فقد كان نهر جيحون يفصلهم على الفرس، وبينهم وبين الصينيين حائل جغرافي ونهر سيحون، وكانت طبيعة نشاطهم الاقتصادي وغزوهم لأراضي الآخرين تجعل الصراع هو السمة الرئيسة بينهم وبين جيرانهم، مما لا يسمح لهم بالتعاون والحصول على المعارف الحضارية التي كانوا في غنى عنها نتيجة اعتمادهم على الحرب والغزوات، ولعل أبلغ ما قيل في وصفهم قول الجاحظ، كما أنهم لم يكونوا أصحاب دين يمكنهم نقله إلى الآخرين في ظل عصر شيوع الأفكار الدينية، وكانت ديانتهم بدائية جدًّا، وهي أقرب إلى الطقوس والظاهرة الدينية، وتسمى الشامانية. وبسبب كل هذه الأسباب، لم يكن لإمبراطوراتهم قدرة على الصمود؛ لأنها تعتمد على القوة العسكرية المفرطة، وغزو الأراضي والتوغل فيها، ولكن دون حضارة أو أي فائدة تجلبها للشعوب التي تقع تحت حكمها، وكان التفكك مصير هذه الإمبراطوريات، أو هضم الحضارات الكبرى لها، وكانت إمبراطورية الهون "الهياطلة" -حسب المراجع العربية- أكبر إمبراطورياتهم، لكنها لم تصمد سوى (50) سنة، ثم سقطت، وكذلك إمبراطورية الخزر التي لم تصمد إلا باعتناقها اليهودية، وكثير من أحفادها اليوم هم من يتسمون بالأشكناز اليهود؛ نخبة المجتمع السياسي الإسرائيلي، والذين هم ترك متهودون. وفي ظل غياب دين، أو حضارة، أو تنظيم سياسي للدولة، كانت النخبة العسكرية هي المؤسسة الحاكمة، في ظل نظام سياسي يعتمد حصرًا على من يمتلك العدد الأكبر من العسكر، والقدرة الحربية على قيادتهم؛ ولذلك كانوا وظلوا زمنًا طويلًا مجتمعًا عسكريًّا بامتياز.

مع اعتناقهم الإسلام ووجودهم في جيوش الدولة العباسية، ثم زيادة نفوذهم زمن الخليفة العباسي الثامن المعتصم بالله بن هارون الرشيد -ابن الجارية التركية ماردة- في فترة اشتد فيها الصراع بين قادة الجيوش المكونين أساسًا -كما أسلفنا- من الفرس والعرب، ونتيجة التنافس الفارسي- العربي، اعتقد المعتصم أنه يمكن أن يوازن بينهما بالاستعانة بعنصر جديد لا طموح لديه في الحكم مثل العرب، ولا يمتلك حضارة وإرثًا معرفيًّا في الحكم والسياسة مثل الفرس، وهؤلاء هم الترك؛ أهل والدته، فبدأ يزيد في أعدادهم، حتى جلب إلى بغداد (18000) جندي من الترك مرة واحد[3]، وزاد في عددهم حتى لم تعد بغداد تتحملهم، واشتكى الناس منهم ومن جفائهم وجلافتهم، وكادت تحدث ثورة بين عامة الناس والخليفة بسببهم؛ ولذلك أمر المعتصم ببناء مدينة جديدة لينهي هذه المشكلة؛ ألا وهي مدينة سامراء، ولقبها "مدينة العسكر"، وأصبحت مدينة الخليفة والعسكر الترك عصبته الجديدة. وعلى سياسة أبيه مضى الواثق بالله، وصولًا إلى عصر التمكين الأكبر للترك في الدولة العباسية زمن الخليفة العاشر المتوكل على الله بن الواثق، والجارية التركية شجاع، حيث تم إنهاء وجود العرب والفرس في جميع مؤسسات الدولة العباسية، وأصبح الوزراء، والجند، وقادة الجيوش، والولاة من الترك حصرًا، واستبدوا بالأمر، وخسرت الدولة العباسية كفاءة الفرس الإدارية، وحنكتهم السياسية، وولاء العرب ومحافظتهم على شرعية الحكم، والانتقال السلس وفق الشرعية بين الخلفاء، وعمّ الخراب جميع الولايات، وفقدت الدولة قدرتها على حكم باقي الأقاليم، ونهشتها الثورات من كل جانب، وسعى الترك إلى الانتقام من العرب المتمردين على استبدادهم من خلال الحملة العسكرية التي قادها القائد التركي بغا الكبير على نجد، وأباد فيها الزعامات العربية لقبائل (بني سليم، وفزارة، وبني مرة، وكلاب)، وسبقها إخراج كل العرب من دواوين الدولة والجيش، ثم تبدلت الشرعية التي كانت راسخة، ولم يعد تداول السلطة من خلال أهل الحل والعقد (هيئة الناخبين)، بل حتى بين البيت العباسي أو الخليفة، وسقطت هيبة الخلافة؛ فلأول مرة يقتحم العسكر مجلس الخليفة المتوكل على الله، ويغتالونه وهو سكران، وينصبون ابنه المنتصر بالله بدلًا منه، ولم يكن الخليفة الأخير الذي يُقتَل، فقد قتلوا المنتصر بالله بدس السم له؛ لأنه ندم على قتل أبيه، ونصبوا من بعده المستعين بالله ثم خلعوه، والمعتز بالله ثم خلعوه، ومن بعده المهتدي بالله ثم قتلوه، فقتلوا خمسة خلفاء وخلعوا ثمانية، وانتهت فكرة الشرعية، وهيئة المنتخبين، وأصبح القرار بيدهم حصرًا، وتم التأسيس للحكم العسكري من شخصيات تتسم بالجهل، وانعدام العلم والمعرفة، واحترام الحضارة وقيمها، وكل إمكاناتهم تكمن في قوتهم العسكرية، ثم تفرغ القادة للصراع فيما بينهم، واستقل بعض القادة الترك بالولايات، مثل أحمد بن طولون في مصر، ومن بعده محمد بن طغج الإخشيد، وضاعت الشام والحجاز وخراسان وبلاد المغرب، وأصبح الخليفة لا يسيطر على سوى بغداد، وبعض المدن العراقية، وكان في العالم الإسلامي ثلاثة خلفاء في وقتٍ واحد، خليفة عباسي في بغداد، وفاطمي في القاهرة، وأموي في قرطبة. ويمكن لمن يريد التوسع في حقبة هيمنة الترك على الدولة العباسية، الرجوع إلى هذا المصدر المميز؛ كتاب "العصر العباسي الثاني"، للدكتور شوقي ضيف.

الترك والمؤسسة الدينية

لم يكن في الإسلام منذ ظهوره، حتى هيمنة الترك على مقاليد السلطة، "مؤسسة دينية"، ولا وجود فيه لطبقة رجال دين لهم عصمة ما، أو قداسة خاصة، أو احتكار للمعارف الدينية، وكان الإسلام دينًا بسيطًا، ويعتمد في أحكامه على القرآن والأحاديث المتفق على صحتها، وأفعال الصحابة وأئمة أهل البيت؛ لأنهم الفئتان الأكثر علمًا ومعرفة بالدين وشؤونه حسبما يعتقد السنة والشيعة، وظهر مع الوقت علماء دين، ولم يكن هناك منصب يسمى "المفتي"، أو "شيخ الإسلام"؛ بل علماء دين وقضاة، ولم يكن للدولة تدخل في شؤونهم، ولا تملي عليهم ما ينبغي أن يقولوا، وكان الخلفاء يتخذون ممن يرون فيهم العلم والمعرفة والقبول من الناس قضاة لديهم في قصورهم للحكم في شؤون القصر والحاشية والخلافة، وكان غالبية العلماء الكبار يرفضون تولي هذا المنصب، حيث كان توليه بالرضا، وليس من سلطان الخليفة إجبارهم، وفي عهد الخليفة العباسي الثاني المعروف بجبروته أبي جعفر المنصور، طلب من أبي حنيفة تولي القضاء أكثر من مرة فرفض فسجنه، ثم دسّ السم له وقتله، كذلك رفض الأمر سفيان الثوري، وعارض مالك بن أنس رغبته في تعميم كتابه "الموطأ" على جميع الولايات حتى لا يُلزم الناس بفهم ديني واحد، وظلت العلاقة بين الطرفين على هذا الوضع.

مع تولي الترك مقاليد الأمور، وحالة الفوضى في تعيين الخلفاء وعزلهم وقتلهم، بدأ يحدث لبس لدى عامة الناس بين ما تعارفوا عليه وسمعوه وقرؤوا عنه من شرعية وآلية للحكم، وما يحدث على أرض الواقع من فوضى وانفراد العسكر بالحكم والثروة وتقرير مصير الخلفاء، وهنا حدث التدخل من هؤلاء العسكر الترك في استخدام دعاة الدين لتبرير ما يفعلونه بأحكام شرعية دينية لا سند لها، وفي هذه الحقبة ظهرت مصطلحات كانت جديدة على مسامع المسلمين، مثل "فقهاء السلطان"، و"وعاظ السلاطين"، كرد فعل شعبي على هؤلاء العلماء الذين باعوا أنفسهم للجند الترك مقابل تبرير سياساتهم. وعندما أدرك العسكر الترك عدم قدرة هؤلاء "العلماء" على مواجهة الرأي العام، ومن باب الإرهاب لمنتقديهم، اتجهوا إلى تأسيس منطق جديد لم يكن معروفًا لدى العرب، ولا في الإسلام؛ ألا وهو خلق مؤسسة دينية، ومنح رجالها ألقابًا ووجاهة وفخامة وهيبة، وحصر تعيين هذه الشخصيات بيد العسكر، وإلزام الناس بعدم نقدها، والعسكر ضامنون لولائهم؛ فهم من يعينونهم، وهم من يعزلونهم، وهم من يمنحونهم الأموال والامتيازات، وتمت صناعة فقه جديد، ومأسسة المذاهب الدينية لخدمة السلطة السياسية، وافتتاح مدارس لهذا الشأن، وتوسعها وصولًا إلى المدرسة النظامية، والمستنصرية، وحظر التعبد داخل الإسلام بسوى المذهب السني بفروعه الأربعة (حنفي، مالكي، حنبلي، شافعي)، وكان جميع المسلمين

ملزمين بها، ولا تدرس هذه المدارس سوى هذه المذاهب، ولا يُدرس فيها سوى علمائها؛ ومن ثم أُغلِقَ باب الاجتهاد، وتمت مأسسة أقوال علماء دين كان هناك من هو أكثر علمًا منهم لتصبح مذاهب لا وجود لسواها، واعتبارها جزءًا لا يتجزأ من الإسلام والعقيدة، وعلى نهج هذه المدارس صارت جميع المدارس الأخرى، ومنها مدرسة الأزهر في القاهرة. على سبيل المثال، عندما أُعيد افتتاح الأزهر الشريف زمن السلطان ذي الأصل التركي الظاهر بيبرس عام 1265م، ألزَمَ المصريين بضرورة اختيار مذهب من هذه المذاهب الأربعة حصرًا، وربما يفسر هذا الأمر للبعض لماذا توقف الإسلام السني على مذاهب فقهية أربعة فقط منذ (1100) سنة، ولم يطرأ عليه أي جديد. ووفق هذا الواقع الذي تشكل وترسخ على يد الترك، كان من الطبيعي عندما يأتي الماوردي ليؤلف كتابًا عن الحكم والسلطة أن يسميه "الأحكام السلطانية"، وكذلك ابن تيمية "السياسة الشرعية"، لتُوضَع قواعد فقهية دينية لما أصبح بالفعل أمرًا واقعًا، ومحاولة وضع قيود ما منظمة لهذه الفوضى العارمة فيما يخص مسألة شرعية الحكم مع ظهور عدة إشكالات خلقت نظريات جديدة، مثل "الحاكم المتغلب" المسيطر على السلطة بالقوة أو من خلال انقلاب عسكري، وكيفية التعامل معه، إلى جانب كتب على غرار "الآداب السلطانية"، للمؤرخ ابن الطقطقي؛ لتنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكوم وفق الصيغة التي ابتدعها الترك.

الخلاصة

أدى تسلط الترك وهيمنتهم على مقاليد السلطة عام 847م، أي بعد مئتي عام فقط من قيام الدولة العربية-الإسلامية، إلى خلق انقطاع في تجربة الحكم الوليدة، وعدم منحها الفرصة لتترسخ وتطور من تلقاء نفسها، وصولًا إلى نشوء أرستقراطيات عربية ربما كانت ستستقل بالولايات التابعة للخلافة، وتدخل في صراع فيما بينها يتحدد على أساسه موازين القوى الحقيقية، وصولًا إلى تفاهم على شكل الحدود الخاصة بكل مملكة، وهو ما حدث مع الملكيات الأوروبية في صلح وستفاليا عام 1648، ثم تصبح الخلافة والخليفة رمزًا دينيًّا لوحدة الأمة دون حكمها.

لم يكن لدى الترك قيم جديدة مفيدة للعرب، ولا قبلوا بالإبقاء على قيم ونظام الحكم الذي كان قائمًا وقتذاك، وأسسوا لعقيدة الصراع على السلطة بالقوة العسكرية، وغيرها من القيم التي ربما تناسب مجتمعهم، ولكنها لا تتناسب مع مجتمع متعدد الحضارات والقوميات، فكان من نتائج هذا التدخل تغييب أهل الرأي والمشورة، واحتقار قيمة العلم والمعرفة، وإنهاء دور السياسة بالحكم لأنها عملية تعتمد حصرًا على القوة، وتغييب الرأي العام والقوى المجتمعية "المجتمع المدني" من المعادلة قرونًا طويلة حتى أصبح معدومًا في حياتنا الحالية، ولا حول للشعوب ولا قوة.

خلقت تجربة الحكم التركي الطويلة تشوهًا للهوية داخل المجتمعات العربية، وإذا تتبعنا مسار الدول العربية حاليًا، ومدى تأثير هذه الحقبة فيها، ومقارنتها بغيرها ممن لم تخضع

لهذه التأثيرات التركية، ووضع معادلة تحليل علم اجتماع سياسي لها بالاستناد إلى التاريخ والواقع، فسنجد على سبيل المثال البلدان التي خضعت لتأثير مزدوج لحكم الترك الطويل الأمد بحقبهم المختلفة، وحكم الاستعمار الغربي، هي الأكثر تراجعًا في جميع المجالات، وتعاني أزمة شرعية حكم وعدم استقراره حتى الآن، فحدث لدى هذه الدول قطيعة مع حضاراتها القديمة، وانقطاع في شرعية الحكم العربي التي لم تُكتمل، وترسيخ لقيم تركية بدائية غيبت المجتمع، وتحولت هذه القيم إلى عادات وتقاليد راسخة، ثم دخلت عليها تأثيرات الحضارة الغربية عبر الاستعمار، فأخذت منه القشرة والشكل التنظيمي الظاهري للدولة من هيئات ومؤسسات ودستور وأحزاب وفصل بين السلطات، ولكن نمط الحكم ينتمي في الواقع إلى القيم التقليدية المستمدة من الترك، والمعتمدة على حكم العسكر، ولنتأمل تاريخ الأسرة العلوية في مصر، وأبرز حكامها الخديوي إسماعيل، الذي نقل إلى القاهرة الحداثة بتفاصيلها من أوروبا، لكنه كان يحكم وفق القيم المنتمية إلى سهوب آسيا الصغرى ما قبل العصور الوسطى، وجمهورية جمال عبد الناصر التقدمية الثورية، التي خلقت تغييرًا اجتماعيًّا كبيرًا لصالح عامة المجتمع، لكن حاكمها كان بكباشيًّا تركيًّا من أصل مصري في نمط حكمه، في حين سنجد هذه التأثيرات السلبية في تونس أقل بكثير؛ لأن حكم الترك لتونس كان محدودًا، ولم يكن قديمًا، فلم يحكمها إلا عام 1574، بعدما ترسخت قيم تقليدية تنتمي إلى المجتمع التونسي وهويته، كما لم يكن الحكم التركي مستقرًا، وتخللته سيطرة إسبانية وفرنسية، ثم حُكم البايات الأوائل ذوي الأصول الفرنسية، والحسينيين ذوي الأصول اليونانية، وكذلك قرب تونس الشديد وترابطها القوي مع أوروبا، فكانت القيم التقليدية قادرة على التوافق مع قيم الحداثة، فكانت الجمهورية التونسية أكثر تقدمية من غيرها، في حين كانت جارتها الجزائر، التي كانت مقر الحكم العثماني في المغرب الكبير، شأنها شأن باقي الجمهورية العربية، تعاني أزمة هوية حادة، وحكمًا عسكريًّا مضطربًا نتيجة الخلطة التركية التقليدية مع قيم الحداثة الفرنسية؛ ولذا كان مولود هذه الجمهوريات مشوهًا، في حين نجد هذا التشوه أقل بكثير في المغرب الذي لم يخضع للحكم التركي قط، وترسخت قيمه التقليدية بمعزل عن التدخلات الخارجية، ثم جاءته الحداثة الفرنسية، فكان الدمج بينهما أكثر سلاسة، وأنتج لنا مملكة تتمتع بقيم أصيلة، قد يراها البعض عتيقة، مع تطور يمضي بخطى ثابتة وقوية، أما بلدان الخليج فالمنظومة فيها أكثر استقرارًا من الجمهوريات؛ لسطحية الحكم التركي وعدم توغله فيها، مع حفاظها على القيم التقليدية، وساعدها اقتصاد النفط، وما خلقه من تطور وانفتاح على العالم، في حين أن الجمهوريات تائهة تعيش أزمة هوية، وصراعًا دائمًا على السلطة.

كان هناك استثناء للعرب من حمل السلاح، ومسؤولية الدفاع عن أرضهم، وممارسة السياسة، وكان مصيرهم يُقرَّر نيابة عنهم، ولم يكن هناك أي دور للنخب العربية في معادلة السياسة بالمطلق منذ عام 847م حتى بداية القرن العشرين، لأكثر من ألف سنة، ثم ورث المستعمر الغربي تركة العثمانيين؛ آخر ممالك الترك، وفجأة وجدت هذه الشعوب العربية نفسها "حرة"، ولكنها لم تتعود ممارسة العمل السياسي، ولا تنظيم نفسها بنفسها، وكانت

تميل إلى ما ألفته واعتادته من استقرار هش؛ ومن ثم استسلمت بسهولة لحكم العسكريين الذي ترسخ قرونًا طويلة، وإذا قررت التمرد على هذا الوضع، ولغياب القدرة على التنظيم، وعدم استعدادها لدفع كلفة التغيير، والتوصيف الخاطئ لأسباب البلاء والانحطاط، يتم تطويق مطالبها والانقلاب عليها، أو يؤدي تمردها على الواقع إلى تدمير كل شيء، وردة إلى الخلف، وعودة إلى الوراء، وفقدان لبعض المكتسبات الضئيلة التي حققتها.

بدأت مع الترك تترسخ ظاهرة وعاظ السلاطين، وتدخل السلطة السياسية في الشؤون الدينية، وإيقاف باب الاجتهاد، والجمود الذي أصبح عليه وضع الإسلام الآن، وازدياد حدة الطائفية بعدما أصبحت الدولة ترعى وتدرس مذاهب على حساب أخرى، في حين كان العلم الديني قبل الترك متاحًا للجميع، وليس للدولة تدخل مباشر فيه، مما أدى إلى زيادة التفرقة داخل المجتمع، إلى جانب التخلف العلمي والتقني؛ لأن قوة الدولة ومؤهلات من يقودها تعتمد حصرًا على الجانب العسكري، والموارد الاقتصادية مصدرها الغزو المستمر؛ مما أدى إلى توريط المنطقة في صراعات طويلة دفعت ثمنها في تعطيل حركة تطورها، واختزال حياتها في التعبئة العامة للصراع، في حين كان ثمن السلم الخضوع المطلق، وجباية الضرائب، وهو ما قبلته شعوب المنطقة مقارنة بالبديل؛ وهو الحروب الدائمة، وهذا هو محور حديثنا في الجزء الثالث من هذه السلسلة.

الفصل الثالث: " بين التاريخ والسياسة.. حكم العثمانيين للعرب فتح أم احتلال؟"

تهدف سلسلة "تاريخ الترك" -بالأساس- إلى التعريف بتاريخهم، وربطه بحاضرهم، وصولًا إلى فهم العقلية التركية، وأزمة التاريخ والجغرافيا والهوية التي تعانيها الجمهورية التركية الحديثة، وانعكاس هذه الأزمات على تحركاتها الجيوسياسية في المنطقة، لنتمكن من خلق تصور يمكّنا من العيش بجوارها في سلام، والتعاون على أسس جديدة تقوم على الندية، بعدما جمعت بيننا الجغرافيا والعلاقات التاريخية، وعدم إمكانية إلغاء أي طرف للآخر من على الخريطة، وهو ما يستدعي دراسات مبنية على المهنية، لا الدعاية أو الدوافع الأيديولوجية.

مصادر تكوين الدولة العثمانية

سيطرت الدولة العثمانية على ما مجموعه اليوم نحو (42) دولة، وبلغت أوج اتساعها في عهد السلطان محمد الرابع، الذي حكم من عام 1648 إلى عام 1687، وأصبحت مساحتها أكثر من 15 مليون كم²، ولا يمكن لدولة بهذا الحجم الضخم، والمناطق والأعراق والأديان والمذاهب المختلفة الممتدة في القارات الثلاث (آسيا، وأوروبا، وإفريقيا)، وتحكمها سلالة من جد واحد مفترض لأكثر من 600 سنة، أن تعتمد -فقط وحصرًا- على القوة؛ فمهما بلغت من قوة لا يمكنها حكم كل هذه الشعوب والأعراق، وبسط سيطرتها على هذه المساحة الشاسعة من الأراضي بسوى السياسة، وعقد اجتماعي بينها وبين هذه الشعوب.

مثلت الدولة التركية العثمانية قمة النضج السياسي والعسكري والحضاري لكل الدول والإمبراطوريات التركية السابقة لها. ويعود أصل العثمانيين إلى جدهم الأعلى سليمان شاه، قائد قبيلة قايي من الترك الغُز، وهم أكبر قبائل الترك، وغالبًا ما تكون الرياسة والسلطة فيهم كما سبق شرحه في المقال الأول من هذه السلسلة، بعنوان "تاريخ الترك".

نزح سليمان شاه مع قبيلته من شينجيانغ (تركستان الشرقية) الواقعة الآن في جمهورية الصين الشعبية، ومات غريقًا وهو يعبر نهر الفرات في القرن الثالث عشر الميلادي، وكان نزوحه مع قبيلته نتيجة للاجتياح المغولي للصين ومنطقة آسيا الوسطى، وقاد ابنه أرطغرل القبيلة، وتحالف مع سلاجقة الروم الترك في الأناضول، ومن بعده ابنه عثمان الأول الملقب بـ"الغازي"، الذي يعد أول سلاطين آل عثمان، منذ عام 1299.

شكّلت أسس تكوين الدولة العثمانية مصدر قوتها الرئيسة، وسبب بقائها كل هذه المدة، إلى جانب عدة عوامل أخرى سنتطرق إليها لاحقًا، حيث كانت مصادر التكوين الرئيسة لها كما يصفها المؤرخ العربي اللبناني د. وجيه كوثراني: (هيلينية بيزنطية بالثقافة، وفارسية بالإدارة، وعربية إسلامية بالتشريع)، وبهذا الخليط من الثقافات والنظم، تمكن العثمانيون من حكم هذه الإمبراطورية الكبرى ستة قرون كاملة.

الثقافة والنظام السياسي

كانت الدولة العثمانية دولة إمبراطورية سلالية، قائمة على سلطان ذكر يمثل رأس السلطة السياسية، وهذا السلطان لابد أن يكون من الترك، وعلى دين الإسلام، وينتمي إلى الجد الأول المؤسس عثمان الغازي، ولا يمكن لأي فرد أن يحكمها ما لم تتوافر فيه هذه الشروط، وعلى هذا الأساس فقد كانت هيلينية في ثقافتها، لكن يمكن لأي شخص آخر أن يصبح عثمانيًّا، وجزءًا من هذه الدولة وجهازها الإداري، والعسكري، والسياسي، الذي كان يتيح المجال لمشاركة الجميع فيها، مهما كان أصلهم، أو عرقهم، أو دينهم، شريطة أن يتحدث التركية العثمانية، ويلتزم بعاداتهم وتقاليدهم وأزيائهم، وأن يكون ولاؤه المطلق للدولة من خلال موالاة رئيس هذه السلالة التي يمثلها السلطان، وليس مهمًّا دينه أو مذهبه وحقيقة اعتقاده، أما إذا أراد أن يكون في الصف الأول، ويصل إلى مرتبة والٍ، أو وزير، أو وزير أعظم

(رئيس وزراء)؛ فلا بد أن يكون مسلمًا، ولا يُشترط أن يكون قد وُلِدَ لعائلة مسلمة. واعتناق الإسلام قرار اختياري غير إجباري، يلجأ إليه أصحاب الطموح ومن يرون في أنفسهم الإمكانات التي تؤهلهم لنيل هذه المناصب والمراتب العليا، ولا يهم مدى التزام الشخص بالإسلام، أو صدق إيمانه؛ يكفي فقط أن يقول لقد أصبحت مسلمًا، ويتخذ لنفسه اسمًا إسلاميًّا جديدًا، ويمارس الشعائر الإسلامية في المناسبات العامة، ويبدي احترامه للإسلام وقيمه، بغض النظر عما يفعله في السر، فالنسب وشرفه أن تكون عثمانيًّا وفق الشروط السابقة، ولا يهم ما كنت عليه في الماضي؛ المهم هو ما أصبحت عليه بالفعل؛ عثمانيًّا أو عثمانيًّا مسلمًا إن كنت طامحًا إلى مركز مرموق في الدولة، ولا عائق أمامك حتى لمصاهرة السلطان، ولا الزواج بامرأة عثمانية من السلالة الحاكمة، أو من بنات السلطان أو أخواته، ولو حدث هذا فسيصبح لقبك "الداماد"؛ أي صهر السلطان، وتصبح جزءًا من هذه السلالة، وكذلك أولادك، الذين يتمتعون بكل ما للسلالة العثمانية من حقوق وامتيازات دون تولي منصب السلطان.

سياسيًّا، يمكن أن يصبح الصدر الأعظم المتصرف في شؤون الدولة كلها بناءً على تفويض من السلطان، ويصبح السلطان على الحقيقة، ويصل إلى مكانة كان من المستحيل أن يصل إليها في بلده الأصلي، وتحديدًا في أوروبا، التي كان محظورًا فيها وصول أي شخص مهما كانت مواهبه إلى هذه المناصب ما لم يكن من أسرة نبيلة ومرموقة، ولو تتبعنا قائمة أسماء الصدور العظام للدولة العثمانية الذين بلغوا أكثر من (250) صدرًا أعظم على مدى تاريخها؛ سنجد غالبيتهم من أصول يونانية أو سلافية أو ألبانية، وغالبيتهم الساحقة من أصول دينية أرثوذكسية شرقية. على سبيل المثال، كان إبراهيم باشا البارغالي، أحد أعظم الصدور العظام في الدولة، من أصول يونانية أرثوذكسية، ووالده كان صياد سمك، وأصبح الحاكم المطلق للدولة بتفويض من السلطان سليمان الأول، الملقب بـ"القانوني"، وتزوج أخته السلطانة خديجة بنت السلطان سليم الأول "ياغوز"، وكذلك رستم باشا، الذي أصبح صدرًا أعظم، وتزوج بنت أعظم سلاطين بني عثمان مهرماه، ابنة السلطان سليمان القانوني، وهو في الأصل ابن مربي خنازير كاثوليكي كرواتي، وكان أول عمله في القصر العثماني سائسًا للخيول.

بهذا التوجه أخذت الدولة العثمانية عنصرها الثقافي الثاني من الحضارة البيزنطية الرومانية الشرقية الإمبراطورية، وفتحت المجال واسعًا لكل الطامحين في الوصول إلى السلطة، والتمتع بالنفوذ دون منافسة السلطان العثماني، فلا وجود لإمبراطورية دون هذا السلطان الرابطة الوحيدة التي تجمع كل هؤلاء؛ ومن ثم تميزت عن سائر الإمبراطوريات المنافسة لها حول العالم في ذلك الوقت بإتاحة الفرصة للترقي، واستفادت من خبرات كل العقول النابغة بغض النظر عن أصولها لتصبح أكثر قوة، وبها ينالوا المكانة العالية التي كان من المستحيل أن يصلوا إليها في بلدانهم الأصلية، وهو ما يشبه النموذج الأمريكي

المستمد في ثقافته من التصور الإمبراطوري الروماني، ولأجل ذلك، تفوق العثمانيون على جميع منافسيهم، وخلقوا ولاءً قويًّا لهم، ولرفعة الإمبراطورية وقوتها.

النظام الإداري

تمتعت الإدارة العثمانية بنظام فارسي بيروقراطي مثالي في عصر النشوء والذروة، وكانت الدولة العثمانية هي الأكثر كفاءة، والأكثر مرونة وتحديثًا دائمًا لقوانينها، والتزامًا بتدوين كل كبيرة وصغيرة في ولاياتها؛ ولذلك نجد اليوم أن أكبر أرشيف لدولة إمبراطورية في العالم ما زال للدولة العثمانية. وقد اعتنى سلاطين بني عثمان بتحديث قوانين الدولة العثمانية وأنظمة إدارتها دائمًا، وقد بدأ هذا التنظيم منذ تولي عثمان الأول الحكم عام 1299، وطوّره السلطان الثالث مراد الأول، والسلطان السابع محمد الثاني، الملقب بـ"الفاتح"، والسلطان الثامن بايزيد الثاني "الصوفي"، والسلطان العاشر سليمان القانوني أو "المُشرع"، الذي شهد عصره أكبر عملية تحديث على الإطلاق في القوانين عمّت سائر الولايات العثمانية. كان لهذا النظام الديناميكي، والساعي إلى التطوير والتحديث الدائم، الذي يعمل عليه موظفون ذوو كفاءة عالية، دور كبير في قوة الدولة وعدالة قوانينها، إذا ما قُورنت بالإمبراطوريات الأخرى، وهذا ما أعطى للإمبراطورية العثمانية ميزات عدة للشعوب التي كانت تحت حكمها، ورأت فيها الأفضلية عن غيرها.

مصادر التشريع

اعتمدت الدولة العثمانية في مصادر تشريعها على الشريعة الإسلامية، ولكنها كانت أحد مصادر التشريع، وليست المصدر الرئيس أو الوحيد للتشريع، وراعت دائمًا التوازن بين الاعتماد على مصادر الشريعة في قوانينها، والمصادر الوضعية الحديثة وفقًا لحاجات المجتمع وتطور الزمن والعصر، فقد كانت عربية- إسلامية في مصدر تشريعها الأساسي، وعصرية "علمانية" بالمصطلح الحديث في مصدر تشريعها الثاني؛ وبذلك تمكنت من حكم أعراق عدة ينتمون إلى أديان ومذاهب وعقائد شتى، وكانت تشريعاتها تعتمد في الأساس على الفقه الحنفي، ولم يكن يضاهيها في مرحلة ما قبل نهاية "العصور الوسطى" -وفق المصطلح الغربي- والربع الأول من "عصر النهضة"، دولة أو إمبراطورية في العالم بهذه الوضعية التشريعية المنضبطة، والقادرة على الدمج بين ما هو ديني ومدني يمثل مستجدات العصر، ويضمن قبول الجميع بهذه القوانين.

أرستقراطية الدولة وكوادرها

كانت النخبة الأرستقراطية أو طبقة النبلاء، تشكل أزمة دائمة لكل أنظمة الحكم في العصور القديمة والوسطى، وتخلق حالة من عدم الاستقرار السياسي في الممالك والإمبراطوريات الكبرى، إما باستبدادهم على الرعية، وإما بمنافستهم للسلطة الملكية الحاكمة، وقد أوجد آل عثمان حلًا جذريًّا لهذه المعضلة، وبالتحديد زمن السلطان الثاني أورخان بن عثمان الأول، الذي حكم من عام 1326 إلى عام 1360، وبنصيحة من الصدر الأعظم الرابع سنان الدين فقيه يوسف باشا خلق طبقة أرستقراطية من العدم، يكون ولاؤها حصرًا للسلطان، والسلالة العثمانية من خلال نظام (الدِّڤْشيرمة). اعتمد نظام "الدِّڤْشيرمة" على استجلاب أطفال صغار لا تتجاوز أعمارهم السنوات السبع، لكي تتم تربيتهم لخدمة الدولة، من خلال مصادر ثلاثة؛ الأول: في حال عدم قدرة رعايا الدولة من غير المسلمين على دفع الضريبة المفروضة عليهم، يمكن أن يستبدل بذلك تقديم طفل للدولة. الثاني: التطوع من خلال مجيء بعض الأطفال اليتامى ممن فقدوا عائلاتهم بالقوافل إلى إسطنبول وبورصة. أخيرًا، وعلى نحو أساسي: ضريبة الغلمان التي كانت تُفرض على كل أسرة مسيحية أرثوذكسية شرقية، وبموجبها لا بد أن تقدم كل أسرة لديها أكثر من ذكر، طفلًا لم يتجاوز عمره السابعة، كضريبة للدولة العثمانية.

من خلال هذه المصادر الثلاثة جمع العثمانيون عددًا ضخمًا من الأطفال، وأول ما يتم فعله هو حجزهم في معسكرات مختلفة، وإجراء عملية ختان لهم، وتعليمهم اللغة التركية العثمانية حتى يجيدوها كتابة وقراءة ونطقا، وإدخالهم في الإسلام، وتعريفهم بكتابه المقدس القرآن الكريم، وأحكامه في الفروع وفق الفقه الحنفي؛ مذهب الدولة الرسمي، وفي الأصول وفق العقيدة المَاتُريدِيَّةُ، وفي القواعد والسلوك على الصوفية البِكْتاشيَّة، التي تنسب إلى شيخها ومؤسسها حاج بكتاش ولي، المتوفى عام 1271 في الأناضول، والذي يعتز به كل الأتراك حتى الآن؛ لدوره في الحفاظ على اللغة التركية بعدما كان الترك يتجهون للاختيار بين العربية والفارسية لغةً لهم.

بعد إتمام العملية السابقة يُربَّى هؤلاء الأطفال على الولاء المطلق للسلالة العثمانية، وممثلها السلطان العثماني، ويُعلَّمون تاريخ آل عثمان، وأصولهم وغزواتهم وفتوحاتهم، ويُشكَّل لهم وعي وذاكرة جديدة تنسيهم ذاكرتهم القديمة، ليصبح السلطان أباهم، وآل عثمان عائلتهم، والدولة العثمانية وطنهم، والإسلام عقيدتهم.

بعدما يصل هؤلاء الأطفال إلى سن العاشرة يتم إدخالهم في النظام العسكري، ويتدربون على الشؤون العسكرية، إلى جانب تعليمهم اللغات، والتاريخ والجغرافيا، وعلوم الإدارة، والآداب والبروتوكولات السلطانية، وغيرها من العلوم الواجب معرفتهم بها، وبعد وصولهم إلى سن الثانية عشرة يعاد فرزهم وتقسيمهم إلى مجموعات مختلفة:

المجموعة الأولى: أصحاب البنية الجسمانية القوية، والذكاء المحدود، والملامح القاسية، والشجاعة والجرأة، وهؤلاء يُحوَّلون إلى الجيش ليصبحوا نواة قوات (يِكيچرى)، أو

"الإنكشارية، التي تعني "الجيش الجديد"، وكانت أول دفعة تخرجت منهم في عهد السلطان الثالث مراد الأول، الذي حكم من عام 1360 إلى عام 1389.

المجموعة الثانية: الذين ظهر منهم نبوغ في تحصيل العلم، وقدرة على التعلم السريع، وهؤلاء يُحوَّلون إلى الجهاز الإداري والتشريعي للدولة ليحصلوا على التدريب والتعليم المناسبين، ويكتسبوا الخبرة اللازمة التي تؤهلهم لتولي مناصب إدارية، وحكم الولايات العثمانية، وتولي منصب الوزارة أو الصدر الأعظم، أو الاتجاه إلى التعليم الديني ليصبحوا مفتين، أو قضاة، أو أئمة مساجد، أو فقهاء بالدين.

المجموعة الثالثة: الذين يتمتعون بمواهب فنية، وهؤلاء يُرسَلون إلى دور النجارة، والصناعة، والبناء، والنقش والرسم، والمعمار، وغيرها من الدور المختلفة لتلقي التدريب والخبرة، ومن أبرز هؤلاء كان المعماري الشهير سنان، الذي كان ينتمي إلى أسرة مسيحية أرثوذكسية شرقية يونانية.

المجموعة الرابعة: أصحاب الطول الفارع، والشكل الجميل، والبنية القوية، وهؤلاء كانوا حرس القصور على بوابتها الرئيسة، وحرس الشرف لاستقبال الضيوف الأجانب، وحراسة السلطان، وكانوا يُلحَقون بالخدمة العامة في القصور من سن مبكرة لتلقي التدريب والتأهيل اللازمين للقيام بمهام عملهم الجديد، ولكن قبل ذلك يُخصَون جزئيًّا من خلال إزالة الخصيتين؛ لأنهم يطلعون على نساء القصر والجواري.

المجموعة الخامسة: المجتهدون في الأعمال اليومية، وذوو الملامح الحسنة، ولكنهم لا يتمتعون بقدرات جسمانية مميزة، وهؤلاء يُرسَلون لتلقي التدريب على البروتوكولات الخاصة بالقصور ليخدموا فيها، ويعمل بعضهم في تعليم الجواري فنون الرقص والغناء والخدمة، وكيفية تجهيز أنفسهن للسلطان، وتجهيز غرفة السلطان الخاصة، وغير ذلك من أمور القصر والحرملك، ويُخصَون خصاء كاملًا من خلال إزالة الخصيتين، ورأس القضيب.

من خلال هذه المصادر السابقة الذكر، خلق العثمانيون نخبتهم الأرستقراطية، أو ما سُميت "أرستقراطية العبيد"، وبها ضمنوا استقرار الدولة، وعدم منازعة أحد سلطانهم، وولاء هذه النخب المرتبط مصيرها وبقاؤها بالسلالة العثمانية، وضمنوا كذلك حالة السلم الأهلي.

سلطنة الحريم وقوة السلالة

شهد العصر العثماني الأول في مرحلة النشوء زواج للسلاطين من عدة عرقيات مختلفة، وكان هذا الزواج في الغالب لأهداف سياسية، وأغلب هذه الحالات كان من نساء ينتمين إلى أسر ملكية أو نبيلة بيزنطية وسلافية، لكن حادثة أسر السلطان الرابع بايزيد الأول "يلدرم" بعد هزيمته في معركة أنقرة عام 1402، على يد قائد الترك الأوزبك تيمورلنك، الذي وضعه داخل قفص حديدي، وأمر زوجته الأميرة الصربية أوليفيرا لازاريفيتش بخدمة جنوده في

حفل انتصاره، مما أدى إلى وفاته حزنًا وكمدًا داخل القفص، أدت إلى صدر قانون عثماني يحظر على السلاطين الزواج، وأن يكتفوا من النساء بالجواري فقط؛ حتى لا يتمكن أعداؤهم من إهانتهم إذا تعرضوا لهزيمة عسكرية وسقطوا على إثرها في الأسر، وأول من عدّل من هذا القانون، وسمح للسلاطين بالزواج، كان السلطان سليمان القانوني، عندما أعتق جاريته الأوكرانية روكسلانا، الملقبة بـ"خُرَّم"، وتزوجها، وكانت حجته في ذلك أن الدولة قد استقرت، وبلغت من القوة ما يضمن عدم وقوع السلطان أو زوجاته في الأسر.

كان محظورًا على السلالة العثمانية أن تتزوج فيما بينها، فالأمير العثماني له الحق في اختيار ما يشاء من الجواري، والأميرة العثمانية تتزوج بمن ترغب أو يختاره لها أبوها، أو يتقدم لخطبتها من أهل الخدمة الأرستقراطية التي تعمل لمصلحة الدولة من عرقيات مختلفة، ومن خلال هذه المصاهرات بين الأمراء والجواري، والأميرات وموظفي الدول "العبيد السابقين"، يُدعم هذا التحالف النخبوي، وتنتج سلالة أرستقراطية موالية للسلطان.

المصدر الرئيس للجواري كان الحروب والغزوات، والهدايا التي يرسلها الولاة إلى القصر، أو الملوك المسيحيون المتحالفون أو الراغبون في عقد اتفاقيات سلام مع الدولة العثمانية، وقادة البحرية العثمانية من خلال سطوهم على مراكب الأوروبيين، وغزواتهم السريعة على المناطق الساحلية، والمصدر الأخير هو الشراء من سوق الجواري والعبيد من خلال النخاسين الأوروبيين واليهود.

لا يُشترط أن يعتنق الجواري الإسلام، ويُفرزن ويُقسمن كما يحدث مع الرجال في نظام "الدِّفْشيرمة"؛ فالجميلات الفاتنات الصغيرات السن يخصصن للسلطان والأمراء، والمتواضعات الجمال للخدمة، والمتميزات في الحرف يعملن في القصر وزينته، والموهوبات في الموسيقى والرقص والغناء يدخلن في الفرق الموسيقية المخصصة لحفلات السمر للسلطان، والأمراء، والأميرات، ولكن منذ أن وضع السلطان السابع محمد الفاتح قانون نامه، عام 1488، اشترط لتحصل إحدى جواري السلطان على لقب "سلطانة" أن تنجب أولًا أمراء أو أميرات للسلطان، وثانيًا أن تكون على دين الإسلام، حيث لا يمكن أن يتولى السلطنة من كانت أمه غير مسلمة، وإذا تولى السلطنة تُلقب أمه بـ "السلطانة الأم"؛ ولذلك كانت كل جارية تحمل من السلطان أو من أمير عثماني، تسارع بالتحول إلى الإسلام، ولا يُطلب منها سوى الاغتسال، ونطق الشهادتين، بغض النظر عن حقيقة إيمانها، وكان في الغالب إيمانًا ظاهريًّا لأجل المصلحة. أما الجواري اللاتي يبلغن سن 25 سنة، ولا ينجبن إذا كانت لديهن علاقة مع الأمراء أو السلطان، أو لم يدخلن إلى الخلوة أصلًا، فيُعتقن ويُمنحن حريتهن، ويُزوجن بموظفي الدولة، أو بشخصيات عامة تركية، ويُجهّزن من داخل القصر، ومن ثم يكون هناك إحلال وتجديد دائم لنظام الجواري، ولا يتبقى إلا السلطانات المحظور عليهن الزواج ما دمن قد أنجبن من السلطان أو الأمير، أو من ثبت تفوقهن بالخدمة واختارن البقاء في القصر لتولي مناصب قيادية.

أدى نظام الجواري إلى قوة نسل السلالة العثمانية، وتنوعها عرقيًّا، حيث كانت أغلب الجواري يونانيات أو روسيات أو سلافيات أو إيطاليات، وهو ما انعكس على تغير ملامح السلاطين العثمانيين، وكثرة إنجابهم، وقوة نسلهم، عكس ما كانت عليه الحال لدى ملكيات أوروبا، التي عانى نسلها الضعف والقلة نتيجة زواج الأقارب، حتى إن أسرة كبيرة وعظيمة مثل آل هابسبورغ، الذين حكموا غالبية أوروبا، انقرضوا في نهاية المطاف؛ نتيجة ضعف نسلهم، والأمراض الوراثية التي لاحقتهم نتيجة زواج الأقارب.

النظام العسكري

كما أسلفنا، كان نظام (الدِّفْشيرمة). هو المورد الرئيس لجنود الجيش التركي العثماني، وكان لا يُشترط بالضرورة أن يكون جميع الجنود فيه من المسلمين، بل كان كثير منهم أرثوذكسًا شرقيين أو كاثوليك، وكذلك المهندسون العسكريون، حتى إن المدفع الشهير (مدفع الدردنيل) الذي استخدمه السلطان محمد الفاتح في دك حصون القسطنطينية وأسوارها، كان من تصميم المهندس المجري الكاثوليكي أوربان، وكان لا بد أن يكون القادة العسكريون، وقوات النخبة الإنكشارية فقط مسلمين، وكان محظورًا عليهم الزواج طيلة عملهم في الخدمة العسكرية، ولا يتلقون رواتب شهرية، والعوائد المالية يتلقونها من خلال ما يحصلون عليه من حصص الغنائم، ولهم قاضٍ مخصوص يحكم بينهم، يسمى "قاضي عسكر"، ومن كان منهم يحتاج إلى أموال فإنه غالبًا ما كان يلجأ إلى المرابين اليهود ليقترض منهم، وينتظر الحملة العسكرية المقبلة ليحصل منها على الغنائم ويرد الديون التي عليه، وبعد تسريحهم من الخدمة يمكنهم الزواج، وبعضهم كان يظل في الجيش طيلة عمره يترقى في سلم القيادة العسكرية حتى يصل إلى قائد جيش أو أسطول. كان الجيش العثماني يملك أقوى أسطول بحري بالعالم حتى هزيمته في معركة ليبانت البحرية عام 1571، على يد التحالف المقدس الكاثوليكي بقيادة إسبانيا، وأقوى سلاح مشاة في العالم حتى معركة حصار فيينا الثاني 1683، وأقوى سلاح مدفعية حتى بدايات القرن الثامن عشر.

النظام الملي والحريات الدينية

يقع البعض في كثير من الأحيان في خطأ كبير؛ ألا وهو تقييم وقائع التاريخ وفق قيم الحاضر، لا وفق قيم العصر الذي كان فيه الحدث التاريخي، وكأن البشرية لم تتطور، أو كانت ثابتة على نظام واحد لم يتغير، وبكل تأكيد -وفق قيم العصر الحالي- لم تكن الدولة العثمانية دولة حريات دينية مثالية يمكن الاسترشاد بنموذجها عبر نظام الملل، والمقصود به تقسيم المجتمع على أساس ديني، حيث لم يكن هناك ما تسمى الآن بالمواطنة؛ بل كان هناك حكم إمبراطوري يحكم أممًا متعددة الأعراق والأديان، ويقسمها وفقًا لمللها الدينية والمذهبية والعرقية.

عندما نتحدث عن أواخر القرن الثالث عشر حتى قيام الثورة الفرنسية عام 1789، نجد أن الإمبراطورية العثمانية كانت الأكثر حرية دينية مقارنة بكل الإمبراطوريات الأوروبية الأخرى، ولم ينافسها في منحها هذه الحريات سوى الكومنولث البولندي الليتواني، من خلال نظام "الحرية الذهبية" الذي طُبِّقَ منذ عام 1573، وضمن حرية العقيدة، ثم الإمبراطورية الروسية زمن كاترين الثانية الملقبة بـ"العظيمة" عندما أصدرت قانون التسامح الديني عام 1773، الذي كان ملهمًا للآباء المؤسسين في الولايات المتحدة الأمريكية، وكانت أوروبا تعاني في ذلك الوقت صراعات دينية لا تنتهي بين المسيحيين أنفسهم (كاثوليك وبروتستانت)، ولم تكن تقبل بدينين داخل أراضيها، ولا حتى بمذهب مخالف لمذهب الملك والكنيسة.

في الإمبراطورية العثمانية، عاش المسلمون بجميع طوائفهم، والمسيحيون كذلك الذين كانوا في الغالب من الأرثوذكس الشرقيين والمشرقيين، واليهود وباقي الأديان الأخرى، ولم تتدخل الدولة في شؤونهم الدينية. ووفق نظام الملل، كان لكل طائفة زعيم ديني يتولى شؤون الطائفة، وقيادتها والحكم بين أتباعها وفقا لشرائعها، وهو الممثل لهذه الطائفة أمام السلطنة العثمانية، وكانت حرية العبادة مكفولة للجميع ما داموا قد أقروا بسلطة الدولة العثمانية وموالاة سلطانها.

كان لكل طائفة الحق في البقاء على معتقدها، وبقيت دول وشعوب لمدة خمسة قرون تحت سلطة العثمانيين، ولم يتحول فرد واحد منهم إلى الإسلام، مثل اليونانيين، والأرمن، وغالبية الشعوب السلافية، باستثناء البوسنيين، وكان شرط البقاء على الدين وحرية العبادة -كما أسلفنا- الولاء للدولة، ودفع الضريبة سنويًّا للولاة، الذين كانوا يحصلون عليها من خلال وسيط من داخل هذه الملل، مثل الزعيم الديني، أو زعيم ذي مكانة اجتماعية منهم يتولى دفع الضريبة لخزانة الدولة مقابل أن تمنحه الدولة الحق في تحصيلها من أتباعه، مع حصوله على هامش ربح.

كان النظام الملي العثماني نموذجًا يحتذى به في زمانه داخل أوروبا، وكان المصلحون الدينيون من الكاثوليك والطوائف البروتستانتية يتمنون أن تسترشد أوروبا وملوكها بهذا النظام، ويرون فيه نظامًا شديد العدالة. على سبيل المثال، يقول الكاتب اللوثري المذهب، ورجل القانون الألماني، فيليب كاميراريوس (Philipp Camerarius)، في كتابه "تأملات تاريخية"، الصادر عام 1591، في دفاعه عن التنوع الديني، وأثره في قوة المجتمعات، حيث استشهد بمقولة السلطان سليمان القانوني، حينما خشي الصدر الأعظم رستم باشا، زيادة عدد اليهود داخل الإمبراطورية: "إن تعدد الزهور وألوانها أفضل من بستان مملوء بزهور من نوع ولون واحد". أما الكاتب والدبلوماسي الفرنسي الكاثوليكي غيوم بوستيل (Guillaume Postel)، فقال في كتابه "جمهورية التُرك"، الصادر عام 1560، إن: "الإمبراطورية العثمانية المترامية الأطراف، والمتعددة اللغات والقوميات والأديان، تمثل نموذجًا للتسامح الديني الذي ينبغي لأوروبا أن تقتدي به أن أرادت أن تعيش في سلام وازدهار". كما قال زعيم الكاثوليك الإنجليز الكاردينال وليام ألن (William Allen) عام 1580: "لو كان الكاثوليك

يلقون من عطف الملكة إليزابيث مثل ما يحظى به المسيحيون بين ظهراني الأتراك؛ ما تركوا بلادهم، والتجؤوا إلى بلدان أخرى".

السلطة والانتخاب الطبيعي

يمكن وصف السلطة في الدولة العثمانية بأنها لعبة خطيرة نتيجتها فائز حي، أو خاسر ميت، وهذه اللعبة للجميع فيها فرص متساوية من ولاة ووزراء، وصدور عظام وأمراء، والمجال فيها مفتوح للوصول إلى السلطة شريطة امتلاك القدرة. نحن هنا أمام دولة إدارة الصراعات بامتياز. كل الأمراء الذكور البالغون، بغض النظر عن خلفية أمهاتهم، جواري كُنَّ أم حرائر، الأكبر سنًّا أو الأوسط أو الأصغر، أيًّا ما كان ترتيبهم، أو الولاية التي يتولونها، لدى كل منهم فرص متساوية في أن يصبح سلطانًا، خاصةً أن السلطان لا يختار وليًا للعهد؛ بل يترك مسألة حسم خلافته للأقوى، والأقوى تحدده ظروف كل مرحلة. على سبيل المثال، مراحل الصراعات العسكرية مع الخارج يكون فيها الحظ الأوفر للأقوى والأجدر من الناحية العسكرية. في مراحل الصراع السياسي يتولى من لديه الحنكة والقدرة على فهم الصراعات وإدارتها، وإبرام المعاهدات الدولية لمصلحة الدولة. أما في فترة السلم الخارجي والصراع الداخلي فيتولى من لديه القدر الأكبر من الدهاء والمكر والخداع. والأمراء إما رابحون وإما خاسرون عملًا بالمبدأ الحالي للرأسمالية الأمريكية، وما دامت الفرص متساوية للجميع فأنت من تحدد مصيرك، ومصيرك لا مجال فيه لحلول وسط؛ ولذلك وضع السلطان السابع محمد الفاتح في قانون نامه بندًا يتيح للأمير الذي يصل إلى السلطة قتل جميع إخوته الذكور في نفس يوم صعوده على العرش؛ ومن ثم فالصراع لا رحمة فيه، وسيقاتل الجميع إن لم يكن لأجل السلطة فلأجل حياتهم، ومن يتمكن من الفوز فهو الأجدر، ومن يخسر فلا يلومن إلا نفسه، والقبر ينتظره؛ وذلك لضمان استقرار منظومة الحكم، وعدم تنافس الإخوة على السلطة.

أما الوزراء، والولاة، ومن يُختارون في منصب الصدر الأعظم، فالفرص متاحة للجميع، وكل من دخل عبر نظام "الدِّفْشيرمة"، ويُفرَز ويحوَّل إلى الجهاز الإداري للدولة، متاح أمامه كل أبواب السلطة حتى منصب الصدر الأعظم، وكل فرد يقرر مصيره من خلال قدراته الخاصة، والصراع قائم على نظرية الانتخاب الطبيعي كما في الداروينية الاجتماعية. من لديه القدرة على التكيف على الظروف، والتعامل مع متغيراتها، واللعب على تناقضاتها، والبقاء في ظل هذا الصراع، فهو الأقوى والأجدر بالمكانة السامية والرتبة الرفيعة في الدولة العثمانية.

العقد الاجتماعي

كان للدولة العثمانية دستور غير مكتوب، ونظام عرفي متعارف عليه في تعاملاتها، ومنظومة قوانين مبنية على هذا النظام العرفي، وما ميز منظومة القوانين العثمانية إلى جانب ديناميكيتها، وتجديدها باستمرار، أنها كانت تستمد من الواقع نصوص قوانينها، وتفرض سلطتها على شعوب الإمبراطورية من خلال "الوسطاء المحليين" من ذوي المكانة الاجتماعية أو الدينية، الذين يقرون بسلطان الدولة العثمانية، والولاء للسلطان العثماني، والالتزام بتطبيق منظومة القوانين والأحكام السلطانية، ويؤدي إليها -نيابة عن مجتمعه- جميع الالتزامات المالية.

كان التقسيم الإداري العثماني يعتمد في البداية على تقسيم الولايات إلى (إيالات)، والإيالة هي أعلى مستوى بالولايات. على سبيل المثال، كانت مصر -بسبب حجمها وأهميتها- تُسمى إيالة مصر، ويلي الإيالة من حيث الأهمية السناجق، ومفردها سنجق، ثم الألوية، والأقضية، والنواحي، والقرى، وهي المستوى الأدنى في هذا التقسيم.

كان حاكم الإيالة يسمى "بايليرباي"، أو "بكلربك"، أي سيد الأسياد، أو بك الباكوات، وهو أعلى منصب لحكام الولايات، ومن يتقلده يصبح مؤهلًا حال ترقيته لدخول الديوان العثماني لتولي الوزارة، وبعد ذلك يمكن أن يصبح الصدر الأعظم للدولة، وكان البكلربك يقيم في قلعة محصنة على أطراف عاصمة الولاية، مثل قلعة الجبل (قلعة صلاح الدين الأيوبي) في القاهرة على سبيل المثال، ومعه حامية عسكرية من الجند العثمانيين لحمايته، وتأكيد سلطة الدولة على هذا البلد، ولا يتدخل في شؤون رعايا الولاية، ولا يُسمح لجنود بالاختلاط بالسكان المحليين، ولا ممارسة أي نشاط تجاري، ويعيشون في شبه عزلة في منطقة خاصة بهم أشبه بالثكنة العسكرية، ومهمتهم مراقبة أداء "الوسطاء المحليين"، والتأكد من التزامهم بتطبيق الأنظمة والقوانين، وضمان ولائهم للسلطنة، وعدم سعيهم إلى الاستقلال عنها، ويكون لهؤلاء الوسطاء شرطة محلية لحفظ الأمن، وجهاز إداري لجمع أموال الضرائب، وقضاة محليون ينتمون إلى المذاهب الإسلامية لأهل الإيالة، وقاضي قضاة معين من إسطنبول على المذهب الحنفي يمثل رأس السلطة القضائية العثمانية بهذه الإيالة، ومراقبة تطبيق القوانين، وله الحق في السماح للقضاة المحليين بالعمل بالقوانين العرفية في بعض الأحيان، والاقتراح على السلطنة دمج هذه القوانين في أول عملية تطوير تحدث للمنظومة القانونية، مع إبرازه أهميتها ودورها في تعزيز الأمن والسلم الأهلي، كما كان قاضي القضاة يشبه منصب رئيس محكمة النقض، الذي يلجأ إليه المتخاصمون كحكم عدل بينهم لديه القرار النهائي إذا تعذر قبول حكم القضاة المحليين.

أما أصحاب الأديان الأخرى من اليهود والمسيحيين وغيرهم، فيحكم بينهم قضاة من داخل ملتهم، ويراقبهم قاضي القضاة، ويجمع الضريبة أحد وجهائهم، أو زعيمهم الديني؛ حتى لا يحدث احتكاك مباشر بين موظفي الدولة وأهل هذه الملل غير المسلمة؛ مما قد يؤدي إلى

مشكلات طائفية، وعلى سبيل المثال، كان المعلم جرجس الجوهري، كبير وجهاء القبط الأرثوذكس، هو المفوض من السلطنة العثمانية بجمع أموال الضريبة من جميع المسيحيين الأرثوذكس في مصر، وكانت السلطنة -من خلال الوالي- تحدد له قيمة المبلغ المطلوب دفعه سنويًّا، ويتولى هو دفعه ثم تحصيله فيما بعد من باقي المسيحيين دون تدخل من السلطة.

الوسطاء المحليون كانوا من وجهاء البلد كما كانت عليه الحال في جبل لبنان مع المعنيين، ومن بعدهم الشهابيون، والأشراف في الحجاز، والمشيخات القبلية في ساحل الخليج واليمن، أو زعماء القبائل، والمرجعية الدينية الشيعية في العراق، أو عبر المماليك في مصر والشام، وهكذا كان الأمر في ليبيا، وتونس، والجزائر، في حين كان المغرب خارج نطاق الحكم العثماني، وتحكمه مباشرة أسرة استوطنت المغرب من الأشراف السعديين، ثم من الفيلاليين القادمين من الحجاز.

هذا النظام إذا ما قورن بالأنظمة الإمبراطورية السائدة عالميًّا في ذلك الوقت، كان يمثل للشعوب النظام الأكثر مثالية، بل كان كثير من المسيحيين يفضلون العيش تحت ظله، ولا يقبلون باستبدال حكم إمبراطورية مسيحية بحكمه، فالصراع الديني بين الكاثوليك والطوائف البروتستانتية المشتعل في أوروبا، راح ضحيته مئات الألوف من المسيحيين بصراعاتهم فيما بينهم، في حين كان مسيحيو الدولة العثمانية يعيشون في أمان، ويتمتعون بحريتهم الدينية، وكانت مملكة المجر التابعة آنذاك للدولة العثمانية، ويحكمها الملك جون سيغيسموند زابوليا (John Sigismund Zápolya) منذ عام 1540، نائبًا للسلطان العثماني، تمثل واحة الحريات الدينية في كل أوروبا المسيحية، وكانت تعقد في شوارع العاصمة بودين ومجالسها مناظرات يومية بين المسلمين والمسيحيين واليهود والكاثوليك والأرثوذكس والبروتستانت، وكان الملك نفسه يحضر بعضها، وقد أدت هذه المناظرات إلى تغيير مذهبه من الكاثوليكية إلى المسيحية التوحيدية "اللاثالوثية"، التي ما زال لها حتى اليوم كنيسة كبرى في رومانيا، تسمى الكنيسة التوحيدية في ترانسيلفانيا، في حين أُبيد كل أتباع مذهب التوحيدية في باقي أوروبا، أما اليهود فلم يجدوا حول العالم مكانًا يؤويهم، ويمنحهم ليس فقط الحماية، بل الحق في العمل، وحرية التجارة، وتحقيق الأرباح والثراء الفاحش، سوى الدولة العثمانية، في حين كانوا مطاردين في كل أوروبا، وتُنهَب أموالهم قبل طردهم منها.

إلى جانب ما سبق، وفَّر النظام العثماني للسكان الحماية والاستقرار، فكانت الإمبراطورية قوية، وتطبيق القوانين فيها يتم بصرامة، وتعيش في حالة من الهدوء والسلام، كما أن اتساع حجمها، وسيطرتها على أهم طرق التجارة العالمية، في ظل وقت لم تكن فيه حرية التجارة متاحة كما هي الحال الآن، جعل التجار من كل الأعراق والأديان في الدولة العثمانية هم الأسعد حظًا، والأوفر مالًا، والأكثر ربحًا من كل تجار العالم؛ لسهولة التنقل، وحرية التجارة داخل هذه الإمبراطورية الكبرى في القارات الثلاث.

شكّلت كل هذه العوامل -وفق معايير ذلك العصر- مميزات كثيرة جعلت الشعوب المختلفة تقبل بالحكم العثماني، وتخضع له قرونًا عدة، حتى دب فيها الضعف والفساد، وبدأت كل هذه المزايا تتحول إلى رزايا، وهو ما أدخلها في عصر الثورات والتفكك، ثم السقوط.

الحياة الاجتماعية والثقافية والعلمية

كانت الحياة الاجتماعية في الدولة العثمانية شديدة الغنى والثراء، وتنوعت فيها أشكال مختلفة من الفنون، وبعدما شحن السلطان سليم الأول، عام 1517، ثلاث سفن عثمانية بالعمالة المصرية المهرة، ليعملوا في عاصمة السلطنة القسطنطينية (إسطنبول)؛ لشدة إعجابه بعمارة القاهرة الفاطمية- المملوكية، تأسست مع الوقت مدرسة معمارية عثمانية، خلطت بين الفنون البيزنطية الأرثوذكسية، والفارسية، والمملوكية- الفاطمية المصرية، والسلجوقية، وطبعت كل هذه الفنون بلمحة خاصة تركية، وتفوقت في عمرانها على سائر بلدان أوروبا الغربية، التي لم تتمكن منذ سقوط الإمبراطورية الرومانية الغربية عام 476 من بناء كنيسة واحدة ذات قبة إلا عام 1436، عندما استعان المصمم المعماري فيليبو برونليسكي (Filippo Brunelleschi) بالتصميمات البيزنطية لبناء قبة كاتدرائية سانتا ماريا دل فيوري في فلورانسا.

تميز المطبخ العثماني، والملابس والأزياء، والحياة الاجتماعية الفنية، بثراء كبير؛ نتيجة لهذا الخليط والمزيج من الثقافات والعرقيات التي كانت تعيش داخل الإمبراطورية، ولعل أفضل ما كُتب في هذا المجال الكتاب الرائع "إعادة استكشاف العثمانيين"، للمؤرخ التركي-الكندي إلبير أورتايلي (İlber Ortaylı).

في جانب اللغة والثقافة، لم تسعَ الدولة العثمانية إلى فرض لغتها على باقي الشعوب الأخرى إلا في المرحلة الأخيرة من عمرها، وكان تبني ثقافتها ولغتها طوعيًّا لمن أراد أن يلتحق بالخدمة في جهاز الدولة الإداري، ومن لم يكن يرغب في ذلك فكان له مطلق الحرية في تبني ثقافته المحلية، وهذه أيضًا كانت ميزة كبرى في ظل وجود الإمبراطوريات الأخرى التي سعت إلى فرض هوية قسرية على جميع الشعوب الواقعة تحت حكمها، إلى جانب تركها مساحة من الحرية بالتعاملات الشخصية، وعدم التدخل في شؤون الناس وحياتهم اليومية، وتركهم على ما هم عليه من عادات وتقاليد ما دام ولاؤهم ثابتًا للدولة، وأتاح العثمانيون أماكن مرخصة للهو وشرب الخمر، والرقص وممارسة البغاء، يقصدها الأجانب المقيمون في الدولة، والمسلمون وغير المسلمين، إلى جانب المقاهي العامة التي كانت منتشرة في سائر مدن الدولة وولاياتها.

كانت نقطة ضعف الدولة العثمانية إهمالها للعلوم الطبيعية، واختزال العلم والصناعة في الشؤون العسكرية، واحتراف الحروب دون السعي إلى التطور العلمي، والميل نحو النظرة

المحافظة تجاه العلوم والريبة من الفلسفة، وهو ما جعلها تتأخر عن سائر منافسيها، وكان أحد أبرز عوامل سقوطها وتخلفها وتخلف جميع الولايات الخاضعة لسلطانها، ومنها الولايات العربية، كذلك لا نرى أيَّ أثر يُذكر أو ذي قيمة لعلماء ترك في أي مجال من مجالات العلوم الاجتماعية، أو حتى العلوم الدينية المختلفة، وتعد أفقر الدول والإمبراطوريات المسلمة في إنتاجها العلمي، والأدبي، والفلسفي، والديني.

هوية الدولة العثمانية

كثيرًا ما يثار الجدل بشأن هوية الدولة العثمانية، فبعضهم يرى أنها "دولة إسلامية" تمثل امتدادًا للخلافة الإسلامية المتعاقبة منذ دولة الخلفاء الأربعة بالمدينة، وآخرون يرونها دولة تركية غازية، وهناك من يراها إمبراطورية رومانية كان دين ملوكها الإسلام. بعيدًا عن هذا الجدل ذي الطابع الأيديولوجي الذي يوظف سياسيًّا من أطراف عدة، يمكن من خلال ما سبق من سرد لخصائص هذه الدولة، فهم طبيعتها، وكذلك من ألقاب سلاطينها التي كانوا يطلقونها على أنفسهم. وخلاصة القول الذي أميل إليه أنها دولة ذات خصائص إمبراطورية تمازجت فيها الثقافات الهلينية البيزنطية، والفارسية العربية، يرأسها سلطان تركي سلالي، فكانت الفارسية لغة الأدب والشعر، والعربية لغة التشريع والدين، واليونانية لغة الفلسفة والفكر، واللاتينية لغة التعاملات الدبلوماسية، والتركية لغة السلطنة الرسمية وبها تدون مراسلاتها وأرشيفها، ويتحدث بها السلطان والنخبة الحاكمة.

الحديث عن الإسلام والخلافة الإسلامية، والدوافع الدينية لحروب الدولة العثمانية يدخل في نطاق الرؤى الأيديولوجية التي استُخدمت حديثًا للترويج لإسلامية الدولة لتحصيل مكاسب سياسية لمصلحة أطراف إقليمية ومحلية، حيث لم يقدم السلاطين العثمانيون لقب الخلافة على ما عداه من الألقاب إلا قبل سقوطها بقليل!

يعتقد البعض أن السلطان العاشر سليم الأول أول من تسمى بخليفة المسلمين، وحقيقة القصة أنه عندما دخل دمشق مع جيشه، وصلى الجمعة في الجامع الأموي عام 1516، كما يريد الرئيس أردوغان الآن، في محاكاة مع الماضي عبر الحاضر، لقب خطيب الجامع الأموي السلطان سليم الأول بلقب خادم الحرمين الشريفين، وهذا اللقب أول من حمله سلاطين المماليك في القاهرة، كما أرسل الشريف بركات الثاني، شريف مكة، أولاده بمفاتيح الكعبة إلى دمشق للقاء السلطان، وتقديمها إليه من باب إعلان الخضوع لسلطانه بعدما كانت الحجاز جزءًا من سلطنة المماليك في القاهرة، ثم بعد دخوله القاهرة عام 1517، اصطحب معه الخليفة العباسي المتوكل على الله الثالث، آخر خلفاء بني العباس، وظل في إسطنبول حتى وفاته عام 1534، ولم يتسمَّ سليم الأول -كما يعتقد البعض- بلقب خليفة المسلمين، ولا وجود لأي وثيقة تثبت تنازل الخليفة العباسي له، أو توصيته بأن يصبح الخلفاء من بعده هم بني عثمان، حيث إنه -وفق المعتقد السني- لا يجوز تولي الخلافة إلا لمن كان عربيًّا قرشيًّا، وعلى خلاف هل يكفي أن يكون قرشيًّا أم هاشميًّا، ولم

يخالف فقهاء السنة هذه القاعدة سوى أبي حنيفة النعمان؛ ولذا فإن كل ما يقال عن لقب خليفة المسلمين ما هو إلا أسطورة لا دليل واحد ووحيد عليها، وقد ابتكرها السلطان عبد الحميد الثاني عام 1876 تحت اسم الجامعة الإسلامية، ورابطة الخلافة التي يمثلها بعدما فقدت الدولة العثمانية غالبية الأراضي التي كانت تسيطر عليها في أوروبا، ولم يعد لها إلا الأراضي التي تحت سلطانها في العالم العربي.

أخيرًا، يكفي أن ننظر إلى الألقاب التي اتخذها السلاطين العثمانيون لندرك أن الإسلام لم يكن يمثل في عصر قوة الدولة دورًا رئيسًا فيها، وكان السلطان العثماني يطلق على نفسه في مراسلاته الألقاب التالية:

"أعلى حضرة أقدس همايون، السلطان خان المعظم ياديشاه، عاهل آل عثمان، وسلطان السلاطين، وبرهان الخواقين، ومُتوج الملوك، وظل الله في الأرضين، وسلطان البحرين، وخادم الحرمين الشريفين، وقيصر الروم، وأمين المدائن المقدسة الثلاث مكة المكرمة، والمدينة المنورة، والقدس الشريف". كان يسبق اسم السلطان العثماني كل هذه الألقاب، بالإضافة إلى أسماء المدن الكبرى تحت سلطانه، وأخيرًا أضيف إليها (أمير المؤمنين وخليفة رسول رب العالمين).

كل هذه الألقاب لا علاقة لها بالإسلام من قريب أو من بعيد، ولم يستخدمها الخلفاء الأربعة، ولا الأمويون في دمشق وقرطبة، ولا العباسيون في هاشمية الكوفة وبغداد وسامراء والقاهرة، ولا الفاطميون في المهدية والقاهرة، وهي خليط من ألقاب تركية، وبيزنطية، وفارسية قديمة؛ وعليه، فالدولة العثمانية كانت إمبراطورية سلطانية تركية في شكل إمبراطورية رومانية ثالثة، لكن أباطرتها مسلمون، ويديرها ويتولى شؤونها العسكرية أخلاط من البشر، ومن أعراق وأديان شتى، الرابطة الجامعة لهم الولاء لهذا السلطان التركي من سلالة آل عثمان، وعصبية الدولة أو أيديولوجيتها الإسلام، وكانوا في ذروة الصراع مع ممالك أوروبا المسيحية يُسمون الأتراك، وليس المسلمين.

العثمانيون في بلاد العرب.. فتح أم غزو أم احتلال؟

مسألة حكم العثمانيين للعرب لم يُثر بشأنها جدل عند سيطرتهم على بلداننا، ولم يتطرق أحد في ذلك الوقت إلى كل هذه المصطلحات التي ظهرت منذ مئة عام فقط، فنشوء فكرة الدولة وتطورها مر بمراحل كثيرة، بدءًا بالمشاعية البدائية، حيث لم تكن هناك دولة، ولا ملكية فردية، وكان في الأرض متسع للجميع، ومع تدجين الحيوانات، والتوسع في الزراعة، تكاثر البشر، وبدأ عصر القبائل والتجمعات الكبرى، والسلطة الأبوية، التي تطورت إلى دولة قطرية ضيقة لها ثقافتها وهويتها، ومجتمعها أشبه بعائلة واحدة، وكانت أول دولة مركزية في التاريخ هي الدولة المصرية القديمة، عام 3200 ق. م. التي أسسها الملك نارمر، الذي كان لقبه ميني أو "مينا"، وتعني المؤسس.

مع التغيرات المناخية التي أدت إلى موجات من النزوح الجماعي، بدأ عصر الإمبراطوريات، وكانت الإمبراطورية المصرية أولها، وأول أباطرة التاريخ تحتمس الثالث عام 1457 ق. م. ثم سقطت الدولة المصرية عام 525 ق. م. على يد الفرس الأخمينيين، وتعاقب على حكم مصر إمبراطوريات شتى، ومنذ ظهور عصر الإمبراطوريات انتهى الحكم المحلي، ولم يعد للدولة القطرية وجود، وكان النظام العالمي قائمًا على إمبراطورية قوية تحكم شعوبًا وبلدانًا مختلفة، وقد ظل هذا النظام معمولًا به في العالم كله حتى توقيع صلح وستفاليا عام 1648، الذي أنهى الحروب في أوروبا، وأنتج ما عرفت فيما بعد بالدولة القومية، وهي التسمية الصحيحة للدولة الحديثة، لا "الدولة الوطنية".

كان من سمات الدولة القومية أن يكون لها علم خاص بها، وجيش، وعملة، وحدود، ونظام حكم، وارتباط بعلاقة تعاقدية مع شعبها، والتزام بالاتفاقيات الدولية مع الدول الأخرى، واحترام كل طرف سيادة الطرف الآخر وحدوده، وبهذه الاتفاقية وجهت أوروبا طاقاتها إلى الخارج للاستيلاء على بلدان آسيا، وإفريقيا، والعالم الجديد في أمريكا، وأستراليا.

ظل هذا النظام معمولًا به، ويتطور مع الزمن حتى الحرب العالمية الأولى التي أدت إلى تفكك الإمبراطوريات الأربع الكبرى (الروسية، والنمساوية المجرية، والعثمانية، والألمانية)، وتأسيس عصبة الأمم المتحدة عام 1920، ثم تأسيس منظمة الأمم المتحدة عام 1945 في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وتحول نظام صلح وستفاليا والدولة القومية من اتفاق يحكم العلاقة بين دول أوروبا إلى نظام عالمي ما زلنا نعيش فيه، وربما يشهد الآن بداية النهاية، ولا يُعرف بعد كيف سيكون شكل النظام العالمي الجديد؛ ولذلك تتسابق جميع القوى الدولية والإقليمية إلى تحقيق أكبر قدر من المكاسب لها؛ لتحجز لنفسها مكانًا في هذا النظام الذي لم يولد بعد.

جدلية الغزو والفتح التي ظهرت في هذه الأيام، ونرى صراعًا بشأنها، بين من يرون كلمة "فتح" مدحًا، ومن يعتقدون كلمة "غزو" ذمًا، وحقيقة الأمر أن كلا المصطلحين لا ينطوي على مدح أو ذم بقدر ما هو تعبير عن توصيف لوضع سياسي وعسكري.

الفتح: هو جيش يحارب آخر، وينتصر عليه، ويدخل بلد المهزوم، وتصبح تحت سلطة الدولة أو الإمبراطورية التابع لها هذا الجيش، ويستقر في هذا البلد؛ وعليه، فدخول الفرس الأخمينيين، والإغريق، والرومان، والبيزنطيين، والعرب، وغيرهم من الإمبراطوريات لمصر كان فتحًا.

الغزو: هو جيش يقاتل جيشًا آخر في مكان محايد، أو على أطراف البلد أو حتى داخلها، وبعد نهاية المعركة يحصل على الغنائم، ويفرض شروطه السياسية، ثم ينسحب من حيث أتى؛ ولذلك لم يجد المسلمون الأوائل ولا الحاليون أي غضاضة في تسمية حروب الرسول -صلى الله عليه وسلم- "غزوات"؛ لأنها كانت حروبًا على أطراف المدن، وانتهت بانتصار

المسلمين، أو توقيع معاهدات بينهم وبين غير المسلمين، في حين سُميت حرب الاستيلاء على مكة "فتح مكة"، وهذا ليس فقط لمكانتها الدينية؛ بل لأن المسلمين استقروا فيها، وفرضوا سلطانهم عليها، وكانت هذه الغزوات والفتوحات بعد وفاة الرسول الكريم صراعًا عسكريًّا سياسيًّا واقتصاديًّا، ولم يكن لدوافع دينية، حتى إن أول المؤرخين المسلمين، وصاحب المصنف الأشهر والأكبر في تاريخ هذه الحروب البلاذري، المتوفى عام 892، سمى كتابه "فتوح البلدان"، ولم يُسمِّه "الفتوحات الإسلامية"، وقسم الحروب إلى فتوح وغزوات.

الاحتلال: هو سيطرة دولة ما على أخرى بالقوة العسكرية، ووضعها تحت هيمنتها دون حكمها حكمًا مباشرًا، وهو ما حدث مثلًا في مصر في أثناء الاحتلال الإنجليزي، الذي أبقى على حكم الأسرة العلوية والخديوي، والأنظمة العامة السائدة، في حين كان قرار الدولة وصاحب السلطة الفعلية فيها هو ممثل الاحتلال المندوب السامي البريطاني، أو ما حدث في العراق عام 2003. وقد وُضِعَت قوانين لتنظيم عمل القوة المحتلة، منذ الحروب النابليونية في القرن التاسع عشر الميلادي، وتطورت وصولًا إلى اتفاقية لاهاي عام 1907، ثم اتفاقية جينيف عام 1949؛ ومن ثم فمصطلح "الاحتلال" حديث، ولم يكن له وجود في أثناء دخول العثمانيين مصر، وفي عصرنا الحالي لا توجد قوة محتلة في كل العالم إلا إسرائيل حصرًا، التي تحتل فلسطين كلها، وتفرض سلطتها السياسية والعسكرية على شعبها وحكومتها.

عندما نتتبع تاريخ النخبة الوطنية المصرية المطالبة بإنهاء وجود الاحتلال الإنجليزي، وعلى رأسها باعث اليقظة الوطنية مصطفى كامل، ورفيق دربه محمد فريد، أو عزيز باشا المصري، ومؤسس الاقتصاد الحديث طلعت حرب؛ سنجد أن مطالبهم كانت استقلال مصر عن بريطانيا، وقيام اتحاد يجمعها مع الدولة العثمانية، وتحت سلطة الخليفة العثماني، ولكن بنظام لا مركزي، وبشراكة كاملة مع تركيا، يُصنَع فيها تاج يجمع بين تاجي المُلك للعرب والترك، ليمثل اتحاد كلتا الأمتين، والمصالح والرابطة الدينية المشتركة، وقد كتب محمد فريد كتابًا خصصه عن تاريخ العثمانيين بعنوان "تاريخ الدولة العليا العثمانية"؛ دفاعًا عن هذه الدولة، ولتأكيد ضرورة الاتحاد معها، ونشر طلعت حرب رسالة باسم "كلمة حق على الإسلام والدولة العلية"؛ للدفاع عن الدولة العثمانية ضد من كان يراهم "نخبة الاستعمار" الذين يريدون فصل مصر عن رابطة الخلافة، حيث كان هؤلاء يرون أن مصر وحيدة دون تركيا وبلدان الشام والحجاز ستكون دولة ضعيفة، ولا حول لها ولا قوة، وكذلك إضعاف لتركيا، أما الفريق عزيز المصري، فقد كان عضوًا فاعلًا في حركة "تركيا الفتاة" المطالبة باتحاد العرب والترك، لكنه تركها بعدما سيطر عليها القوميون الأتراك المتعصبون.

بناء على ما سبق، كان الحكم العثماني للعرب حكمًا سلطانيًّا، تم فيه استبدال سلاطين عثمانيين ترك بالسلاطين المماليك الشراكسة، ولم يكن هناك كبير فرق لدى الشعوب العربية بين كلا الفريقين في ذلك الوقت، ورأى الكثيرون أن حكم العثمانيين ربما يكون

أفضل لأنهم الأقوى، ولهم إمبراطورية أكثر اتساعًا، ومجالات التجارة فيها أكبر من دولة المماليك التي ضعفت وتردت أوضاعها، وضربتها الفوضى من كل مكان، وملَّ الناس منها.

على جانب آخر، يرى البعض أن العثمانيين أنهوا وحدة العرب، حيث كانت دولة المماليك البرجية تضم حاليًا: (مصر، وشرق ليبيا، وشمال السودان، والحجاز، وبلاد الشام)، وبها سلاطين يباشرون الحكم، وخليفة عربي عباسي يملك ولا يحكم يمثل وحدة المسلمين، ودولة قائمة بذاتها، أنهى دخول العثمانيين وجودها، وأدى إلى خراب كبير، وموت كثير من العرب في هذه الحرب.

العثمانيون بين ابن إياس وابن البكري

عاصر دخول العثمانيين مصر، أو كان قريب عهد من حكمهم، مؤرخان كبيران، هما ابن إياس الحنفي (1448- 1524)، وابن أبي السرور البكري (1588- 1676). الأول ذمَّ العثمانيين، ووصف دخولهم مصر بالخراب، والثاني مدحهم ووصف حكمهم بالمنح الرحمانية في الدولة العثمانية، وهنا تبرز معضلة أيهما نصدق.

دور الباحث في التاريخ البحث عن الدوافع، وفهم الأسباب، والخلفيات، والبيئة والظروف المؤثرة في الأحداث، وانحيازات المؤرخ نفسه. وعندما نتتبع سيرة ابن إياس، نجد أنه أولًا كان من الشراكسة، وينتمي إلى قومية "الأباظة" القادمين من أبخازيا في جمهورية جورجيا الحالية، وكان جده أميرًا مملوكيًّا، ومن مماليك السلطان الظاهر برقوق، وكان أباه في خدمة السلاطين الشركس، ونال منهم إقطاعًا كبيرًا من الأراضي الزراعية، ومن الطبيعي بحكم أن السلاطين الشركس من موطنه الأصلي، وينتمون إلى عرقيته، وعمل هو وأبوه وجده في خدمتهم، وهم ولاة نعمته ومن أقطعوه أراضي زراعية خصبة من أرض مصر، أن يكون لديه تعاطف تجاههم، وهذا أمر طبيعي لا يجرح في ابن إياس، الذي عُرفت عنه الموضوعية في كتابته للتاريخ، لكنه في النهاية بشر، كما أن ابن إياس عاصر الصدمة الأولى لدخول العثمانيين مصر، وما رافق ذلك من أعمال سلب ونهب، وقتل واغتصاب، وحرق وفقدان للأمن، وشحن الكنوز والنفائس والعمال المهرة من مصر إلى إسطنبول، وهي أمور تصيب أي إنسان عاصرها بالحزن والكمد والضيق، والنقمة على هذا الوافد الجديد؛ ولذلك من المفهوم أبياته الشعرية الشهيرة: "نوحوا على مصر لأمر قد جرى، من حادث عمت مصيبته الورى، زالت عساكرها من الأتراك في غمض العيون كأنها سنة الكرى، الله أكبر إنها لمصيبة وقعت بمصر ما لها مثل يُرى، لهفي على عيش بمصر قد خلت أيامه كالحلم ولى مدبرا".

ابن أبي السرور البكري كانت له قصة أخرى؛ فهو عربي، ويمتد نسبه إلى قبيلة قريش، فرع بني تيم، وجده الأعلى أبو بكر الصديق، الخليفة الأول بعد رسول الإسلام محمد، عليه الصلاة والسلام، وكان مولده في كنف الدولة العثمانية، ولم يشهد سواها، وكانت في ذلك الوقت

مستقرة وفي أزهى عصورها؛ لذلك لم يكن غريبًا مدحه لها، وكتابته كتبًا كثيرة في فضائلها، ولكنَّ هناك أسبابًا ودوافع أخرى لا بد من عدم إغفالها، منها أن الولاة العثمانيين قربوه إليهم، وكان قطبًا صوفيًّا يتبركون به، ويأخذون مشورته، ويرسل إليه السلاطين العثمانيون الهدايا، وبينه وبينهم مراسلات، ويمنحونه على ما يؤلفه من كتب في مدحهم العطايا المالية، وكانوا ولاة نعمته، كما كان الشراكسة لابن إياس. كذلك هناك أمر آخر مهم، فقد نشأت نقابة الأشراف في مصر زمن الدولة الطولونية عام 870 ميلاديًّا، وكان أول نقبائها أحد أحفاد إبراهيم طباطبا الحسني، وكانت تمثل شرعية للدولة الطولونية التي انفصلت عن الدولة العباسية، وظلت النقابة محصورة في السادة الحسينيين، والأشراف الحسنيين من نسل علي بن أبي طالب وفاطمة الزهراء، وعندما أسقط صلاح الدين الأيوبي حكم الفاطميين، وحدثت ضده عدة ثورات، كان يخشى من أهل البيت بالحكم، ومع تزايد العرب القرشيين في مصر، حرضهم الوزير الأيوبي قراقوش على المطالبة بالانتساب إلى نقابة الأشراف، ومنازعة الطالبيين لقب الأشراف، وأن الشرف لكل عربي قرشي لأنه من قبيلة الرسول، وتحديدًا أحفاد أبي بكر، الخليفة الأول، وعمر، الخليفة الثاني، ونشأت منذ ذلك الوقت أحزاب ثلاثة في مصر؛ حزب يرى الأشراف هم فقط وحصرًا أحفاد علي بن أبي طالب وفاطمة الزهراء من الحسن والحسين (وهم الأغلبية)، وحزب يرى أنهم فقط بنو هاشم، وحزب يرى أنهم كل من كانوا ينتمون إلى قبيلة قريش (وهم أقلية محدودة جدًّا). ومع تولي السلطان الظاهر بيبرس، وافتتاحه الأزهر الشريف من جديد، وإجبار المصريين على التمذهب بأحد مذاهب أهل السنة والجماعة الأربعة، واتخاذه التصوف منهجًا تصالحيًّا وحلًا توافقيًّا لأنه يُعلي من شأن أهل البيت وقدرهم، مع احتفاظه بالمذهب السني، فقد رأى أن يحسم هذا الجدل لصالح الطالبيين ليكسب ودهم، وسار على نهجه سلاطين المماليك البحرية والبرجية، وعندما دخل العثمانيون مصر لم يجدوا ترحيبًا أو دعمًا من الطالبيين؛ وعليه، فقد سارع البكريون إلى وصل الولاة العثمانيين، وتقديم فروض الولاء والطاعة لسلاطين آل عثمان، ومن خلال هذه العلاقة فرضوا وجودهم داخل نقابة الأشراف، وسيادتهم على الطرق الصوفية، وقد ظل هذا الصراع بين الطرفين حتى مجيء الحملة الفرنسية على مصر عام 1798، حيث قاوم السيد عمر مكرم الحسني -نقيب الأشراف- الفرنسيين، في حين انحاز الشيخ خليل البكري إلى نابليون بونابرت، وقلده لأجل ذلك منصب شيخ مشايخ الطرق الصوفية، ونقيب الأشراف، بدلًا من عمر مكرم، وكانت ابنته زينب البكري على علاقة مع نابليون في قصة شهيرة انتهت بمقتلها على يد الأهالي، وتبرؤ أبيها منها ليحمي نفسه من غضبهم؛ ولذلك لم يكن موقف ابن أبي السرور البكري من العثمانيين سوى جزء من هذا الصراع الطويل.

بعيدًا عن حالة الاستقطاب بين المؤيدين والمعارضين، والمواقف الأيديولوجية التي اتخذت فيما بعد تجاه الدولة العثمانية، سواء من دعاة التنوير الليبراليين، أو من القوميين العرب، أو في الوقت الحالي نتيجة الصراع مع جماعة الإخوان المسلمين، وعلاقتهم بحزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا الذي يمثل العثمانية الجديدة، هناك كتاب رائع عن حكم

العثمانيين للعرب، مدعوم بالوثائق، للمستشرق الروسي نيقولاي إيفانوف، يتحدث فيه عن هذه الفترة بموضوعية، وبعيدًا عن كل هذه المؤثرات في الفترة من عام 1516 إلى عام 1574، وهو كتاب "الفتح العثماني للأقطار العربية"، ومن حسن الحظ أنه قد ترجم إلى العربية؛ فيمكن العودة إليه.

الفصل الرابع: "التنظيمات العثمانية.. قصة نهاية الإمبراطورية وقيام الجمهورية التركية"

يتناول هذا الفصل عصر التنظيمات العثمانية، وأسباب سقوط الإمبراطورية، وظروف قيام الجمهورية التركية الحديثة على يد مصطفى كمال، الملقب بأتاتورك، أي "أبو الأتراك".

إمبراطورية الضرورة

لعل البعض ممن اطلعوا على الفصل السابق، تحت عنوان: (بين التاريخ والسياسة.. حكم العثمانيين للعرب فتح أم احتلال؟)، وتعرفوا من خلاله على النظام العثماني العام الشديد الإحكام، قد تساءلوا: لماذا سقطت هذه الإمبراطورية رغم ما تمتعت به من قوة؟ وكما أسلفنا في ذلك المقال، فالدولة العثمانية مرت بمراحل متعددة، ولكل مرحلة ظروفها، ومهنية البحث بالشؤون التاريخية تحتم ذكرها، وعدم اختصارها أو اختزالها في عصر القوة والازدهار، أو عصر الأفول والانحطاط، وقد وصلت هذه الإمبراطورية إلى قمة مجدها وعصرها الذهبي زمن السلطان العثماني العاشر سليمان الأول "القانوني"، الذي ظل يحكمها طيلة 46 سنة متواصلة، لكن هذه المدة الطويلة في الحكم، وما أصاب السلطان من وهن فيها وضعف، أدت إلى ارتيابه في كل من يحيطون به، بدءًا من رفيق دربه الصدر الأعظم الداماد إبراهيم باشا البارغلي ليصل إلى أبنائه، حيث بدأ مسلسل الدم بقتل الوزير الأعظم، ثم قتل ابنه البكر الأمير مصطفى وأولاده، وكذلك الأمير بايزيد وجميع أبنائه، ليصعد إلى عرش السلطنة الأمير سليم الثاني الملقب "بالسكير".

كان سليم "السكير" ضعيف الشخصية، غارقًا في شرب الخمر، وترك شؤون الدولة في يد وزرائه، وتحديدًا الصدر الأعظم الداماد سوكولو محمد باشا، أو "باجيكا نينياديك" الصربي الأرثوذكسي الأصل الذي جاء إلى إسطنبول وفق نظام الدِّفْشيرمة، وتزوج السلطانة أسمهان ابنة السلطان سليم، والسلطانة نوربانو أو "راشيل بافو" قبل إسلامها، وهي إيطالية يعتقد كثير من المؤرخين الأتراك أنها من أصول يهودية.

كانت البحرية العثمانية بفضل مجهودات خضر خير الدين "بربروس" اليوناني- الألباني الأصل، أقوى سلاح بحرية في العالم كله، ثم بدأت بالتراجع من بعده حتى تعرضت لهزيمة ثقيلة في معركة لبيانتو البحرية على يد "العصبة المقدسة" الأوروبية الكاثوليكية بقيادة إسبانيا عام 1571م، وكان من نتائج هذه المعركة فقدان العثمانيين هيمنتهم على البحار، ليصبح الأسطول البحري الإسباني "الأرمادا" سيد البحار في العالم حتى هزيمته النهائية على يد الأساطيل الإنجليزية في نهاية الحرب الآنجلو إسبانية (1585- 1604).

بعدما فقد العثمانيون سيادتهم البحرية، وتحولت إلى صالح الإسبان، والإنجليز، والبرتغاليين، ظل الجيش العثماني البري الأقوى عالميًّا حتى حصار فيينا الثالث عام 1683م، وفشل العثمانيين في اقتحامها، وهزيمتهم على يد التحالف الكاثوليكي؛ ومن ثم فقد العثمانيون سيادتهم العسكرية البرية، ولم تعد جيوشهم ترهب أوروبا كما كانت من ذي قبل، ومقابل التقدم العسكري التقني الكبير الذي عم الجيوش الأوروبية، ظلت الجيوش العثمانية على عقيدتها القتالية القديمة المتخلفة قياسًا بالتطور الذي حدث آنذاك.

أصبحت الإمبراطورية العثمانية المهيبة في حالة ضعف وجمود، وتحولت إلى نمر من ورق، ووقعت تحت هيمنة قناصل البلدان الأوروبية الغربية وسيطرتهم، وأصبح أمر إسقاطها يتوقف على قرار من هذه الدول، لكن ما عطل هذا القرار تلك التحولات الكبرى التي حدثت في روسيا، وحولتها من قيصرية مسيطرة على الأراضي السلافية الشرقية (الاتحاد الروسي، وشرق أوكرانيا، وبيلاروس) حاليًا إلى الإمبراطورية الروسية عام 1721م، وتمددها لتصبح أكثر قربًا من أوروبا، مع ما رافق هذا التوسع من عملية تحديث شاملة قام بها الإمبراطور بيوتر الأول "بطرس الأكبر" في وقت كانت فيه القوى الأوروبية الغربية منشغلة في توسعاتها بالعالم الجديد "الأمريكيتين"، ولا تريد تبديد جهودها وطاقتها في مواجهة القوى الروسية الصاعدة؛ ولذلك وجدوا من المناسب الإبقاء على الدولة العثمانية لتؤدي دورًا وظيفيًّا لصالح الغرب ضد روسيا، وتشكل عازلًا بينهم وبينها، لا سيما أن العثمانيين دُجِّنوا ولم يعودوا يشكلون خطرًا على أوروبا، وأصبح اقتصادهم تحت هيمنة هذه الدول وسيطرتها من خلال الديون والامتيازات التجارية؛ لذلك أصبح بقاء هذه الإمبراطورية، التي لُقبت فيما بعد بـ"المريضة"، أمرًا ضروريًّا لخدمة المصالح الغربية، وهو ما أخر سقوطها الرسمي حتى عام 1923م، في حين أنها سقطت فعليا منذ عام 1683.

من المهم لفهم طبيعة العلاقات التركية- الروسية حاليًا الاطلاع على هذه الحقبة التاريخية، ودورها المستمر حتى الآن، وكيف أسهمت فيما بعد في انضمام تركيا إلى حلف الناتو عام 1952، بدعم غربي لمواجهة روسيا السوفيتية، حيث ظلت القوى الغربية تنظر إلى تركيا منذ تلك الحقبة على أنها دولة وظيفية يمكن أن تؤدي بحكم موقعها الجغرافي المهم عدة أدوار في خدمة المصالح الغربية، وخلق عازل مع روسيا كلما تمددت وتصاعدت قوتها. كذلك، تعتقد القوى الغربية أن تركيا القوية يتحول تلقائيًّا فائض قوتها تجاه أوروبا الغربية، وتكون على وفاق أو هدنة مع روسيا، وكلما كانت ضعيفة تعوض ضعفها بأداء هذا الدور

الوظيفي لصالح الغرب ضد روسيا، وقد أدركت السياسة الروسية هذا الأمر جيدًا؛ ولذلك تسعى إلى تقوية تركيا، وعقد تحالف معها، أو على أقل تقدير تحييدها عن أداء هذا الدور السلبي تجاهها لصالح الغرب، وهو ما يفسر الدعم الكبير الذي قدمته روسيا لتركيا، وسعي موسكو الدائم إلى عدم انجراف العلاقات معها باتجاه الصراع، وهو ما ساعد على حالة التنمر التركية تجاه أوروبا.

عوامل سقوط الإمبراطورية العثمانية

كثيرون هم من تحدثوا عن عوامل سقوط الدولة العثمانية، ونظرًا إلى ما يعانيه المسلمون من هزيمة حضارية انسحبت على قراءتهم لتاريخهم ورؤيتهم له؛ ظهرت رؤيتان لا ثالث لهما تقريبًا عن أسباب سقوط هذه الإمبراطورية؛ الرؤية الأولى تتحدث عن مؤامرة غربية، ودور الصهيونية العالمية في إسقاط الإمبراطورية أو الخلافة كما يسميها البعض، ويتبنى هذا الرأي تيار الإسلام السياسي، وحزب العدالة والتنمية الحاكم، وصولًا إلى الرئيس رجب طيب أردوغان، وقد صرح هو وقادة حزبه بذلك في مرات عدة، وتجلت تأثيرات تلك النظرة على صناع الدراما التركية التاريخية، وظهرت بوضوح في مسلسل "السلطان عبد الحميد"، الذي يروي سيرة السلطان عبد الحميد الثاني. أما الرؤية الثانية فترى أن سقوط هذه الإمبراطورية كان إنقاذًا لتركيا من الفناء، وعملًا عظيمًا كان لا بد منه، ويتبنى هذا الرأي التيار العَقدي العلماني بالأساس.

إذا أردنا تحليل أسباب هذا السقوط بعيدًا عن التوظيف السياسي والأيديولوجي، فلا يمكنا اختصاره في سبب واحد؛ إنما كان ذلك نتاج عدة عوامل، منها ما هو رئيس، وما هو ثانوي، وسنركز على العوامل الرئيسة.

سقوط الدولة العثمانية كان نتيجة طبيعية ومنطقية لسقوط العقل المسلم الذي لم يكن العثمانيون استثناء منه، وإن كان من لوم يوجه إليهم فهو لعدم قدرتهم بحكم قيادتهم للعالم الإسلامي على القيام بالتطوير والتحديث اللازم، ومواكبة روح العصر والتقدم العلمي المذهل الذي حدث فيه، فلو تأملنا خريطة الدولة العثمانية سنجد أن تصنيفها يقع تحت اسم "الإمبراطورية القابعة"، وهي تلك الإمبراطورية الكبيرة بمساحتها، ولكنها محصورة في نطاق حدودها الإقليمية البرية، وهذه الإمبراطوريات تتسم بالبطء الشديد في التحديث، والميل نحو المحافظة والتقليد، وذلك لوجود شعوب متجانسة نوعًا ما تقع تحت حكمها، وعبر أدوات القوة والأعراف الاجتماعية يمكن أن تقودها، في حين أن الإمبراطوريات التوسعية البحرية، التي تعتمد في توسعها على الخروج من نطاقها الإقليمي نحو العالمي، وتشمل أراضي بعيدة عن مركز الإمبراطورية، مثل الإمبراطورية البريطانية، أو الفرنسية،

والأمريكية حاليًا، تتسم بمرونة أكبر، وقدرة على مسايرة العصر وتوقع المتغيرات الجديدة واستباقها، واستخدام أدوات حديثة لتتمكن من حكم هذه الأراضي المترامية الأطراف.

عندما نتأمل مرحلة العصر الذهبي العثماني في القرن السادس عشر الميلادي، سنجد إمبراطورية تتوسع في نطاقها الجغرافي، وتعتمد على الوسائل التقليدية في إدارتها لشؤون الدولة ورعاياها، وتطور منها دائمًا حتى توقفت هذه الحركة بعد السلطان سليمان القانوني، في حين كان العالم الغربي المسيحي يخطو بخطى حثيثة نحو التقدم بسرعة كبيرة، لم يقابلها العثمانيون والمسلمون عامة بالوتيرة نفسها، فعندما سقطت القسطنطينية "إسطنبول" في يد العثمانيين عام 1453، شكل هذا السقوط صدمة ودويًّا واسعًا في كل أوروبا، حيث سقطت الإمبراطورية الرومانية الشرقية؛ الإمبراطورية الرومانية الأخيرة التي امتلكت إرث (1480) سنة من الحكم الإمبراطوري الروماني الذي بدأ عام 27 ق.م، وروما الثانية؛ معقل الأرثوذكسية العالمية، والجناح الأيمن للمسيحية في العالم كله، التي صمدت أمام غزوات الجميع، سقطت أخيرًا على يد الترك المسلمين. لكن الفارق بين العقل المسلم والغربي في ذلك الوقت، هو قدرة الأخير على التعلم من أخطائه، ودراسة تاريخه دراسة نقدية، بعيدًا عن ثلاثية الكوارث (العواطف، والغرائز، والأحقاد) التي اتسم بها العقل المسلم في فترات الانحطاط، وما زالت ملازمة له حتى الآن، أو الشعور باليأس نتيجة الهزيمة والاستسلام لها. تمكن العقل الغربي من تحويل هذا السقوط إلى عامل قوة ودفع نحو التقدم، واعتبار يوم سقوط القسطنطينية هو نهاية لحقبة العصور الوسطى، وبداية لعصر النهضة، والنهضة لها مراحل متعددة لا تختصر في عهد واحد، فبدأت أوروبا في إعادة النظر إلى خريطتها، وتمكنت، عام 1492، من الاستيلاء على غرناطة، آخر معاقل المسلمين في شبه الجزيرة الإيبيرية، وطردهم بالكامل من أوروبا الغربية، وذلك بعد مرور 39 سنة فقط من سقوط القسطنطينية.

رافق "تحرير" غرناطة، وفي العام نفسه، البحث عن طرق جديدة للوصول إلى العالم، بعيدًا عن سيطرة المسلمين، وبدأت رحلة البحارة الإيطالي كريستوفر كولومبوس، ليكتشف فيما بعد البحارة الإيطالي أمريكو فسبوتشي الأمريكيتين، ويوسع الغرب المسيحي أملاكه، ويضيف إليها مع الوقت نحو (42.549.000) كم² في هذا العالم الجديد، ويمتلك ثروات مهولة من الذهب والفضة والمعادن الثمينة، ويبدأ عصر الاستيطان والزراعة بهذه الأراضي البكر؛ مما مكنه من خلق نمو اقتصادي مذهل لم يسبق له مثيل، في حين كان العثمانيون والمسلمون يتصارعون على العالم القديم، ولا يدركون ما يحدث من تحولات كبرى، واكتشاف عالم آخر جديد.

شرقًا، دبت روح جديدة في روسيا القيصرية أخرجتها من عزلتها وحالة الجمود التي عاشت فيها، وصنعت لنفسها نهضة علمية، وفكرية، وعسكرية، توجها بطرس الأكبر في توسعاته، وامتلاك روسيا لأول مرة في تاريخها موانئ عميقة على السواحل الدافئة غير المتجمدة، في حين كانت قبل ذلك محصورة في يابستها وبحارها المتجمدة لمدة ستة

أشهر على الأقل في السنة، وهو ما أعاق حركة التجارة منها وإليها، وجعلها رهينة لعدة قوى خارجية كان العثمانيون من بينهم.

رافق التطور الاقتصادي تطور تقني وعلمي، وحركة نقد للذات دون القطيعة مع الماضي، وإعادة قراءة تاريخ أوروبا قراءة هادئة لمعرفة أسباب تخلفها الذي أدى بدوره إلى بروز حركة الإصلاح الديني، تلك الحركة التي بدأها مبكرًا المصلح التشيكي يان هوس عام 1415، وكانت الإرهاصة الأولى لمحاولات متكررة تكللت بالنجاح على يد الراهب الألماني مارتن لوثر، وترجمته الكتاب المقدس المسيحي من اللغة اللاتينية النخبوية إلى اللغة الألمانية الشعبية عام 1522. وانفجار الطاقات الفكرية الأوروبية، وقيام النزاعات والصراعات الدموية التي أدت في النهاية إلى خلق نظم ديمقراطية، كان نتاج هذا الصراع الفكري الذي تحول إلى صراع مسلح أيقن بعده الجميع ألا مجال لحسمه بسوى التوافق، وصولًا إلى الثورة الفرنسية، وربيع أوروبا، وتحول الملكيات إلى نظم دستورية.

ساعدت حالة التوافق داخل أوروبا بعد صلح "وستفاليا" عام 1648 على نمو الحركة العلمية، والفنية، والتطور الاقتصادي والاجتماعي، وصولًا إلى الثورة الصناعية، وقوة البخار، وظهور السفن التجارية العملاقة، وتحول فائض القوة الأوروبية الذي كان يوجه إلى صراعات داخلية نحو الخارج، ونشوء الظاهرة الاستعمارية، وتوسع الغرب في قارات العالم كله، في حين كان العالم الإسلامي بقيادة العثمانيين في حالة ثبات عميق، وجمود أدى إلى تحول فائض القوة لديه إلى صراعات داخلية.

كانت كل هذه الأسباب كفيلة بسقوط هذه الإمبراطورية، وبقاؤها كان مرهونًا بحاجة القوى الغربية إليها لمواجهة روسيا، وفور انتفاء هذه الحاجة بعد تفاهم الغرب مع روسيا، تأسس تحالف سمي بالوفاق الثلاثي، ضم روسيا، وفرنسا، وبريطانيا بدءًا من عام 1894.

صُمم النظام العثماني ليتناسب مع دولة توسعية، تعتمد مواردها الاقتصادية في المقام الأول على الغزو والفتوحات، ولم تراعِ أن التوسع له حد معين سيفرض عليها التوقف، فلم تتمكن من إدارة هذا الانتقال، ولم تستغل الموارد المالية الضخمة التي حصلت عليها من هذه الفتوحات لصنع نهضة حقيقية، وبدلًا من ذلك، توسع السلاطين في الإنفاق ببذخ شديد على عمارة المساجد والتكايا، والقصور والسرايات، وإنشاء السبل، واقتناء النفائس الثمينة ليتباهوا بها، في حين تُرك الإنسان المسلم مهملًا دون أي استثمار، وهذه العادة ما زالت ملازمة لنا حتى الآن بالمنطقة، حيث ترى بعض الأنظمة العربية أن الاستثمار في الحجر أجدى وأنفع من البشر.

حركة الفتوحات المستمرة أسهمت في تجديد جهاز الدولة البيروقراطي دائمًا، وتطعيمه بالكفاءات عبر نظام الدِّفْشيرمة. ومع توقف هذه الحركة عانت البيروقراطية العثمانية الركود، وشيخوخة القائمين عليها، وعدم تمكنهم بحكم السن من مسايرة العصر، أو إدراك

الجديد وتحديث الدولة، وتحولهم إلى طائفة لها تأثيرها السلبي على صنع القرار بالدولة، ومعوق أمام تطورها، مع تفشي الفساد والرشوة داخل أوساطها.

الجيش العثماني الذي أُسس على العبيد، ولم يكن مسموحًا لجنوده بالزواج، ولا يتلقى جنوده رواتب شهرية، ورغباتهم الجنسية ومواردهم المالية يحصلون عليها من الغزو الدائم، بعدما كانوا عامل قوة للدولة، تحولوا إلى عبء عليها، وعامل تمرد مستمر، مطالبين بشن الحروب، وخلفهم قوى مجتمعية تدفع إلى ذلك؛ لتراكم ديونها لدى التجار. ودون مراعاة للسياسة الخارجية والوقت المناسب للحرب، وليأمن السلاطين من شرهم، تورطت الدولة في حروب عدة لم تكن في صالحها، وشكلت خرقًا لمعاهدات واتفاقيات سابقة وقعتها، وفي أثناء الحروب، وقبل تحقيق النصر العسكري المطلوب لنيل أفضل الشروط السياسية، كان الجيش يتمرد، ويطالب بالاكتفاء بما حصل عليه من غنائم، مطالبًا بالعودة إلى العاصمة، وعندما أدرك السلاطين هذا الخلل الذي دب بالجيش، وضرورة تغيير عقيدته ونظامه العسكري كان الوقت قد فات؛ ولذلك فشلت محاولة السلطان عثمان الثاني "الشهيد" في القضاء على الإنكشارية، وتمرد الجيش عليه وقتله عام 1622، بعدما أهانوه وعذبوه في شوارع إسطنبول ليكون عبرة لأي سلطان يحاول القيام بأي تغيير بالنظام العسكري مثله، وقد ظل السلاطين في حالة رعب من الجيش، خاصةً مع تحول قواه إلى الداخل بعد غياب عدو الخارج، بل أصبح أمر تعيين السلاطين وعزلهم بيده، ولم يتمكن من تغيير هذا الوضع سوى السلطان محمود الثاني عام 1826؛ أي بعد 204 سنوات من المحاولة الأولى بعدما اتسعت الفجوة بين الدولة العثمانية والغرب على نحو كبير جدًّا يصعب تداركه.

شرعية الحكم التي اعتمدت على البقاء للأقوى، أو ما يمكن تسميته "الداروينية الاجتماعية"، لم تعد موجودة مع توقف الحروب، وبدء حقبة ما تسمى "السلاطين التنابلة" الغارقين في السكر والحرملك مع الجواري، ولا يخرجون بأنفسهم على رأس الحملات العسكرية، وكان السلطان سليمان القانوني أول من أقر في الثلث الأخير من حياته قانونًا يقضي بعدم ضرورة خروج السلطان مع الحملات العسكرية.

عادة قتل السلطان إخوته ليضمن استقرار منظومة الحكم، وعدم تعرضها للاهتزاز نتيجة صراع الإخوة، لم تعد مقبولة، خاصةً بعد فاجعة قتل السلطان محمد الثالث، يوم 15 يناير (كانون الثاني) 1595، لكل إخوته الذكور، وعددهم 19، في يوم توليه عرش السلطنة، فعدّل السلطان أحمد الأول القانون عام 1603، ليُوضَع الأمراء في "القفص" بدلًا من القتل، والقفص هو قصر معزول لا يخرج منه الأمير، ولا يدخل عليه أحد، ولا حتى والدته، إلا في ظروف استثنائية يقررها السلطان بنفسه، وهؤلاء الأمراء لا يعلمون أي شيء عن العالم الخارجي، وحياتهم كلها مختصرة في الأكل والشرب، والنوم ومضاجعة الجواري، والسمر مع العبيد المخصيين، ولنا أن نتخيل شخصيات تعيش في هذا الجو، وتشعر دائمًا بأن حياتها مهددة، وفجأة، وبدون سبق إنذار، يجد الحرس بين يديه راكعين ليقولوا له: لقد

أصبحت السلطان الجديد، ليخرج من سجنه ويدير إمبراطورية بهذا الحجم دون أي خبرة، مع اضطرابه النفسي والعقلي.

تحولت القصور العثمانية إلى سرايا للمضطربين نفسيًّا وعقليًّا بلا أدنى مبالغة، فالخدم من العبيد المخصيين فقدوا أهلهم ورجولتهم، ووُضِعوا داخل قصور يخدمون فيها، وغير مسموح لهم بالخروج منها، والجواري خُطفن من بلدانهن، وأُجبرن على لغة وثقافة جديدة، وبعضهن دخلن الإسلام طمعًا في السلطة، وغير مسموح لهن بالخروج من القصر، أو معرفة أي رجل سوى السلطان أو الأمراء، والأمراء معزولون، قيد الإقامة الجبرية، ينتظرون الموت في أي لحظة، ومصابون بالوسواس القهري. أصبح السلطان يخشى من الجميع: الجواري، والعبيد، والصدر الأعظم، والجيش، وإخوته المحبوسين. أما السلطانات، فقد أصبح لديهن نهم غير طبيعي لتعويض ما فاتهن بالسلطة. لنا أن نتخيل الحياة في هذه القصور كيف كانت تجسيدًا للجحيم بكل ما تعنيه الكلمة، ويتمتع ساكنوها بفقدانهم لأي رحمة أو شفقة؛ بسبب ما تعرضوا له من إذلال ومآسٍ في حياتهم، ومن يقرأ قصص ما كان يحدث في القصور العثمانية لا يسعه سوى أن يصاب بالاكتئاب.

بدأت ما تسمى "سلطنة الحريم"، أي تدخل النساء في شؤون الحكم، وتشكيل أحزاب داخل القصر، والتحكم في السلاطين والوزراء منذ عهد السلطان سليمان القانوني، وعبر ما منحه من صلاحيات واسعة لزوجته الأوكرانية الأصل خرم سلطانة "روكسيلانا"، وأصبحت سُنة من بعدها، وتحولت بعض السلطانات إلى حاكمات الدولة الفعليات، وأبرزهن السلطانة صفية "صوفيا بيلوجى بافو"، الإيطالية الكاثوليكية الأصل، والسلطانة كوسم "أناستاسيا"، اليونانية الأرثوذكسية الأصل، التي حكمت السلطنة 40 سنة، وكثيرات منهن كن يقدمن خدمات ومجاملات لبلدانهن الأصلية التي قدمن منها، ولبعض ملوك أوروبا على حساب الدولة، واتسمن بالقسوة الشديدة وعدم الرحمة، وأغلبهن كن مريضات وغير سويات نفسيًّا نتيجة الظروف التي تعرضن لها من اختطاف وأسر.

التنظيمات السرية كانت سمة رئيسة في الدولة العثمانية، وقد تعددت هذه التنظيمات داخل الجهاز الإداري، والقصور، والجيش، والحركات الصوفية، وعدد من الحركات الدينية الشيعية، وحركات مسيحية وقومية، وقد شكلت هذه التنظيمات لنفسها فرق اغتيال، وما يمكن تسميتهم عملاء نفوذ داخل ديوان الحكم العثماني، وهو ما كان له أثره البالغ في إضعاف الدولة وتفكيكها.

أخيرًا، لا يمكن إنكار دور المخططات الخارجية والداخلية، أو ما تسمى شعبيًّا بـ"المؤامرات"، وتحالف قوى داخلية مع أخرى خارجية في بعض الأحيان، لكن الدولة كانت متعفنة من جذورها، ومنهارة فعليًّا قبل سقوطها الرسمي بأكثر من قرنين من الزمان، ولم يحافظ على بقائها سوى حاجة الغرب إليها لتتصدى لروسيا كما سلف، وتجربة الثنائي

محمد علي وإبراهيم باشا في مصر لاحقًا؛ لذا تم التخلص سريعًا منها بعدما انتهى دورها الوظيفي.

أيضًا نُشير إلى أن العصر تغير في مطلع القرن الماضي، ولم يعد مقبولًا فيه وجود إمبراطوريات أوتوقراطية، خاصةً تلك التي لم تطور نفسها. سقطت في الحرب العالمية الأولى آخر أربع إمبراطوريات من هذا النمط (الإمبراطورية العثمانية، والإمبراطورية النمساوية المجرية، والإمبراطورية الألمانية، والإمبراطورية الروسية).

عصر التنظيمات العثمانية

المقصود بالتنظيمات العثمانية هو تلك الإصلاحات الإدارية، والعسكرية، والسياسية، والقانونية، والاقتصادية، وتعزيز اللا مركزية بحكم الولايات لنفسها عبر مجالس منتخبة، وقوانين شؤون الأقليات الدينية والعرقية، والجنسية، وتأسيس مجلس "برلمان" أعلى في العاصمة إسطنبول، تُمثل فيه كل الولايات، والقوميات، والطوائف الدينية.

تمت هذه العملية على عدة مراحل، بدءًا من عام 1839، ويمكن اختصارها بعبارة "الأحكام الدستورية العثمانية". ونظرًا إلى تشعب هذه القوانين وتفاصيلها الكثيرة؛ يمكن العودة إلى دراسة شاملة عنها، أعدها المؤرخ العربي اللبناني وجيه كوثراني.

تميزت هذه الحزمة من القوانين، التي سُميت بالمشروطية الأولى عام 1876، والمشروطية الثانية "الدستور" عام 1908، بمراعاتها لعلاج جميع الإشكالات التي عانتها الإمبراطورية عبر تاريخها، وفي فترة تقلصت فيها مساحة الإمبراطورية لتصبح في نطاق تركيا الحالية وجوارها الأوروبي في البلقان، وبلدان المشرق العربية والحجاز، واستخدام السلاطين العثمانيين، بدءً من عصر السلطان عبد الحميد الثاني عام 1876 لقب "خليفة المسلمين"؛ ليقوي الرابطة الجامعة بين تركيا والعالم الإسلامي. ومع أن هذه الإصلاحات كانت ضرورية، وتمثل مطالب شعوب الإمبراطورية والنخب المثقفة، فإنها فشلت في النهوض بالدولة العثمانية والمحافظة عليها، بل كانت أحد أهم أسباب التعجيل بسقوطها.

أول إشكالات هذه التنظيمات أنها جاءت في وقت متأخر جدًّا، وبعدما أصبح الفارق الحضاري بين الدولة العثمانية والغرب كبيرًا جدًّا، كما أن النخبة التركية كانت تعاني نفس أمراض النخب العربية حاليًا، فلم تمتلك قدرة على التفكير والتحليل السليم لأسباب انحطاط الدولة والمسلمين، ولم تتمكن من فهم أسباب نهضة الغرب المسيحي، وتخيلت أن التقدم والتخلف قائمان على مجموعة جاهزة من النظريات إذا طُبِّقت سيتبدل الوضع فورًا من حال إلى حال، وأن الديمقراطية والدستور هما سبيل نهضة الأمم المتأخرة، ولم يدركوا أن الغرب عندما تطور أصبح ديمقراطيًّا تلقائيًّا، وسادت العدالة على قانون الغاب، كما لم يراعوا الفوارق الكبرى بين المجتمع الشرقي المسلم وخصائصه والمجتمع الغربي

المسيحي، وسعوا باندفاع، وبلا أي تدرج أو مخطط، إلى إنجاز ما حققه الغرب في قرون في سنوات معدودات.

أدت هذه العملية الانتقالية التي تحولت إلى انتقامية من إرث الماضي، والنظرة الحدية والتسرع في التحديث السياسي بأكثر مما يمكن للدولة أو لمواطنيها استيعابه، وإهمال التقدم العلمي والتقني والاقتصادي، واختزال أسباب التقدم حصرًا في الشق السياسي والمظهري الاجتماعي، إلى فشل عملية التحول، وعدم القدرة على السيطرة عليها وضبطها، وتحولها إلى عملية غوغائية كارثية كتلك التي حدثت في مصر في المنتصف الثاني من السبعينيات، أو عملية تحديث المجتمع المتسرعة جدًّا في الستينيات، أو التحول السوفيتي المعروف بـ"البيريسترويكا" في الثمانينيات، وكان من آثار هذه السياسة أن فقد المجتمع توازنه وقدرته على استيعابها، وخلق شقاقًا وصراعًا حادًّا بين المطالبين بالحداثة والاندماج المطلق مع الغرب على نحو راديكالي، ورد الفعل المضاد عليه عبر التشدد أكثر بالتمسك بالتقاليد القديمة، وروح المحافظة.

انتقل الاستقطاب الحاد من العاصمة إسطنبول إلى باقي الولايات العثمانية، وصعدت معه المطالب القومية، ومطالبة سكان البلقان واليونان وأرمينيا بحقوقهم القومية، تلا ذلك مطالبة الأتراك أنفسهم بدولة قومية تركية، لا علاقة لها بالإسلام، أو بباقي الأعراق الأخرى.

كان الرأي السائد في ذلك الوقت عربيًّا الحفاظ على الخلافة وصيانتها، وتحولها إلى اتحاد ديمقراطي عصري، وصنع تاج جديد للإمبراطورية العثمانية يجمع بين تاجي المُلك التاريخيين للعرب والترك، وقد أيدت غالبية النخب العربية هذه الرؤية، لكن هذه النخب اكتشفت استحالة تحقيق هذا الهدف؛ بسبب رفض النخب التركية، ممثلة في حزب الاتحاد والترقي، وجمعية تركيا الفتاة، لأي اتحاد أو مساواة بين العرب والترك، واستئسادهم على العرب بعدما فقدوا جميع الأراضي التي سيطروا عليها في أوروبا، وطرحوا مقابل ذلك الوحدة الاندماجية المركزية، وسيادة إسطنبول على سائر الأقاليم العربية، واستخدموا القمع والقوة المفرطة لإجبار العرب على قبول الأمر الواقع، وصولًا إلى قيام الحاكم العام العثماني لسوريا وبلاد الشام، جمال باشا الملقب بـ"السفاح"، بإعدام نخبة المثقفين العرب على دفعتين، الأولى يوم 21 أغسطس (آب) 1915، في ساحة البرج في بيروت، والثانية يوم 6 مايو (أيار) 1916، في إحدى ساحات دمشق، التي سُميت فيما بعد "ساحة الشهداء"، بجانب إهانة مقام شريف مكة، الشريف حسين الهاشمي، ورفض برقياته ومناشداته وتوسلاته للعفو عن هؤلاء المثقفين، وإجبار العرب على تعلم اللغة التركية، وقد سميت هذه السياسة "التتريك" القسري.

العرب كانوا آخر قومية من ضمن القوميات التي حكمتها الإمبراطورية العثمانية مطالبة بحقوقهم القومية، ومن المستغرب أن ينسب حتى اليوم بعض العرب للعرب أنهم أحد أسباب سقوط الدولة العثمانية، وهذا أمر أقل ما يقال فيه إنه جهل مطلق بتاريخ تلك

الحقبة، أو تدليس متعمد لخدمة أيديولوجيا بعينها، وبعدما عانى العرب الويلات، ووجدوا ألا أمل في خلق اتحاد حقيقي مع الأتراك، انفضوا عنهم، وسعوا إلى تأسيس رابطة قومية عربية. كان رواد القومية العربية في تلك الفترة بالأساس من المطالبين بالاتحاد مع تركيا، وأبرزهم ساطع الحصري، صاحب كتاب "العروبة أولًا"، الذي كان من أبرز المدافعين عن تركيا، والمنادي بضرورة الاتحاد معها، وعزيز باشا المصري، الذي تولى منصب رئيس أركان جيش الثورة العربية الكبرى التي أعلنها الشريف حسين في الحجاز، وأصبح لاحقًا الأب الروحي لتنظيم "الضباط الأحرار"، والشريف حسين نفسه وأولاده كانوا من المؤيدين لهذا الاتحاد، ولم يعلنوا الثورة إلا بعدما خاب أملهم في الأتراك الذين.

أتاتورك والطريق نحو الجمهورية

كثيرًا ما نسمع عربيًّا، وتحديدًا بعد صعود خطاب تيار الإسلام السياسي على الساحة، أوصافًا سلبية تجاه مؤسس الجمهورية التركية مصطفى كمال، ووصفه بالخائن، والعميل، واليهودي الأصل، المدسوس على الإسلام لتخريبه من الداخل، ولو صح استخدام هذا الخطاب لخدمة أيديولوجيا سياسية، والترويج لمشروع الخلافة الإسلامية، لأمكنا أن نتفهم دوافعه من الناحية السياسية، لكن ما لا يمكن فهمه هو التعامل معه على أنه حقيقة، وما أكثر الأساطير التي أصبحت بحكم تكرارها نعتقد أنها الحقيقة. لا تنبع أزمة هذا الخطاب من كونه تزويرًا فجًّا للتاريخ فحسب؛ بل إلى ما هو أخطر منه، وهو تشويه ذاكرة الأمة، وخلق عقلية مشوشة لشعوبها، وعندما تشوه ذاكرة الأمم وتشوّش؛ تفقد قدرتها على تقييم تجاربها تقييمًا سليمًا، وتكرر أخطاءها؛ لأنها لم تدركها أصلًا أو تعرفها، وتصنع تصورات لواقعها، ورؤى لمستقبلها مبنية على خرافات تظنها حقائق؛ مما يزيد أزمتها وعزلتها الحضارية، وهو ما يعانيه المسلمون عامة، والعرب على وجه الخصوص، حتى اليوم.

بدأ مصطفى كمال حياته ضابطًا في الجيش العثماني، وكان مؤمنًا بالدولة العثمانية والباب العالي، وموالِيًا للسلطان العثماني، وخاض كل حروب الدولة العثمانية في تلك المرحلة، وخدم في الجيش العثماني بسوريا، وفلسطين، وحارب في ليبيا، والبلقان، والحرب العالمية الأولى التي كان يدافع فيها عن السلطنة العثمانية بشراسة وشرف، ولم ينقلب على السلطان محمد السادس إلا بعدما استسلم الأخير لجيوش الحلفاء، وسلم لهم العاصمة إسطنبول، وأمر مصطفى كمال بتفكيك الجيوش العثمانية، وإعلان استسلامها، وهو ما رفضه واعتبره إذلالًا للأمة التركية وتاريخها، فما كان من السلطان إلا أن أعلنه عاصيًا، وشكّل مع الحلفاء الإنجليز جيشًا سماه "جيش الخليفة"، وأرسله لقتال مصطفى كمال والضباط الذين رفضوا الاستسلام معه عام 1920.

المصيبة الأكبر التي كانت ستنهي وجود تركيا من التاريخ معاهدة سيڤر، الموقعة في 10 أغسطس (آب) 1920، التي وافق عليها السلطان العثماني، وقسمت تركيا الحالية بين اليونان، وأرمينيا، وبريطانيا، وفرنسا، وإيطاليا، ومنح للكرد دولة، وتركت لتركيا مساحة ضئيلة في آسيا منزوعة السلاح، ووضعت إسطنبول تحت حماية القوات (الأمريكية، والفرنسية، والبريطانية، والإيطالية).

خاض مصطفى كمال حروبه ضد كل هذه القوة مجتمعة، وتمكن من الانتصار عليها جميعًا، وأجبر الغرب على تغيير معاهدة سيڤر بمعاهدة جديدة سميت معاهدة لوزان، في 24 يوليو (تموز) 1923، بموجبها أصبحت تركيا بحدودها المعروفة بها الآن، في حين هرب السلطان محمد السادس قبل ذلك في 17 نوفمبر (تشرين الثاني) 1922، على ظهر بارجة بريطانية إلى إيطاليا.

وقفت أغلبية الشعب التركي في ذلك الوقت مع مصطفى كمال، ولقبوه بأتاتورك (أبو الأتراك)؛ بسبب ما قدمه من خدمات جليلة لتركيا. كان الرأي العام التركي شبه مجمع على خلع آل عثمان، والتخلص منهم، واعتبارهم خونة؛ ولذلك هرب السلطان، حيث لم يجد أحدًا يناصره من الشعب.

من الطبيعي أن يصبح أتاتورك -بعد العرض السابق- رمزًا قوميًّا تركيًّا، وشخصية لا يمكن لأي زعيم أو حزب سياسي تركي أن يتجاوزه، وحتى حزب العدالة والتنمية بزعامة رجب طيب أردوغان في كل مجالسه خلفه صورة أتاتورك، ولا يجرؤ على إزالتها، أو الطعن في شخصيته بعدما أصبح جزءًا لا يتجزأ من الجمهورية التركية وتاريخها. وبعد إلغاء السلطنة بسنة واحدة في عام 1924، ألغى أتاتورك منصب الخليفة الذي كان يشغله عبد المجيد الثاني، وقد برر ذلك بأن الخلافة فقدت دورها، وانقلب الشعب التركي وباقي الشعوب المسلمة عليها، ومع تفكك الإمبراطورية وقيام الجمهورية، أصبحت منصبًا بلا معنى.

الخاتمة

قوانين التنظيمات العثمانية كانت الفرصة الأخيرة لخلق اتحاد يجمع شعوب المنطقة مع تركيا، وشخصيًّا، أعتقد أن اتحادًا كهذا كان وما زال مفيدًا لكلا الطرفين، لكن مشكلة هذه التنظيمات -كما أسلفنا- كانت في تأخرها كثيرًا، وعدم قدرة العقل التركي على تنظيم عملية التحول من نظام حكم أوتوقراطي مطلق إلى حكم حديث رشيد. كما لا يمكن أن ننفي دور الاستعمار الغربي في إيقافه تجربة التطور الطبيعي في العالم الإسلامي، وفرضه مسارًا بعينه للتطور تبنته نخب عربية وإسلامية، مع عدم إدراكها صعوبة نجاحه في ظل الاختلاف الكبير في السياق الحضاري والثقافي والديني؛ مما خلق وضعًا مشوهًا ما زال قائمًا حتى الآن في بلداننا.

الفصل الخامس: " سقوط رهان أتاتورك وصعود الإسلام السياسي"

أدى سقوط الدولة العثمانية، نتيجة للأسباب التي سبق ذكرها في المقال السابق، إلى قيام الجمهورية التركية الأولى عام 1923، التي أعقبها بعامٍ واحد إلغاء منصب الخلافة، وترحيل ما تبقى من آل عثمان إلى خارج تركيا، وتجريدهم من جنسيتهم، وتحول تركيا إلى دولة قومية علمانية بناء على دستور عام 1924، واتجاه أتاتورك إلى تحديث تركيا متأثرًا بأفكار الثورة الفرنسية، وإصلاحات بطرس الأكبر؛ أول أباطرة روسيا.

شملت عملية التغيير جميع مناحي الحياة دفعة واحدة بلا تدرج، وعلى نحو قسري عنيف، إذ أُلغيت المدارس الدينية، وحُظرت الملابس الدينية لكل رجال الدين أيًّا ما كانت ديانتهم ومذاهبهم، وتمت مساواة الرجل بالمرأة في القوانين، وحُظر لبس الحجاب، وأُلغيت الأبجدية العربية المستخدمة لكتابة اللغة التركية، وحلت محلها الأبجدية اللاتينية، حتى الأذان في الثلاثينيات من القرن الماضي أُلغي رفعه باللغة العربية، وأُمر بترجمته ورفعه باللغة التركية. كما حُظِر الحديث عن أي قومية أو أقلية في تركيا، أو التحدث بأي لغة خلافًا للتركية، وصيغ نص دستوري فريد من نوعه لتعريف هوية التركي على أنه المسلم الذي يسكن داخل الجمهورية التركية، والأقليات هم فقط غير المسلمين كما ورد في البند الـ(60) من الدستور.

كان أتاتورك يأمل من خلال هذه السياسات حل أزمة الجمهورية التركية الوليدة، فإذا نظرنا إلى الخريطة التركية سنجد أن كل جوارها مختلف عنها ثقافيًّا وعرقيًّا أو دينيًّا ولغويًّا، مع تقلص مساحتها لتصبح 783.562 كم² فقط، ورغم موقعها الإستراتيجي المهم ما بين آسيا وأوروبا، وإطلالتها عبر البحر المتوسط نحو إفريقيا، فإنها أصبحت دولة معزولة بلا أي عمق إستراتيجي تستطيع من خلاله التواصل وتأمين مصالحها. وللتعامل مع هذه الإشكالية، رأى أتاتورك الحل في التوجه باتجاه الغرب، والتنكر من الماضي العثماني، واعتباره ماضيًا بغيضًا لا يمثل تركيا وشعبها، وأن تركيا الحديثة دولة قومية للأتراك أصحاب الثقافة والحضارة الأكثر قدمًا من الإسلام بقرون طويلة، وفك ارتباطها بالإسلام وحضارة الشرق، وربطها بالحضارة الغربية.

من المهم هنا تأكيد أن النموذج الأتاتوركي لم يكن نموذجًا علمانيًّا؛ بل نموذجًا شموليًّا استبداديًّا متطرفًا استخدمت فيه الدولة كل ما تمتلكه من أدوات قمع وعنف وقوة، لتفرض على المجتمع قيمها رغمًا عنه، في حين أن العلمانية، بعيدًا عن الجدل والتفسيرات والتأويلات المتداولة بشأنها، لا هي عقيدة، ولا أيديولوجية، بل منطق للدولة الحديثة تفكر عبره في حل مشكلات شعبها وبناء مستقبله وفق قوانين هذا العالم الذي تعيش بداخله، ولا تعني أنها معادية للدين أو ضده، أو لها الحق في التدخل بمعتقدات المجتمع ورؤيته للحياة؛ بل هي -كما سلف- منطق تفكير للكيان الاعتباري المسمى الدولة لا أكثر.

جمهورية الجيش

الجيش التركي كان القاعدة التي بُنيت عليها الجمهورية التركية الحديثة، وهو جيش وطني تحرري رفض أوامر السلطان العثماني الأخير بالتخلي عن أراضٍ تركية، وشن بقيادة أتاتورك حربًا شاملة ضد التحالف الغربي المعادي للشعب التركي، وتمكن من تأسيس هذه الجمهورية التي أصبح أتاتورك أول زعمائها، ومن ورائه الجيش المحافظ على نظامها الدستوري؛ ولذلك لا يمكن فصل الجيش عن الجمهورية الأولى، أو الحديث عن فصل الجيش عن السياسة، لكن الحالة التركية لديها سمات مختلفة؛ لأن الجيش هو من أقام الدولة، ولم يكن الجيش أحد روافد الدولة ونتاجًا لها مثل غالبية الحالات الأخرى. كذلك كان

للجيش دور مهم في حفظ النظام، ويعود ذلك إلى عدة أسباب، أهمها عدم قبول الشعب التركي بغالبيته عملية التحول القسري نحو العلمانية بصيغتها الأتاتوركية المتطرفة، واحتواء تركيا على فسيفساء عرقية ومذهبية متنوعة، وعدم اعتراف الدستور بهذا التنوع، فضلًا عن منح الأقليات حقوقها، بالإضافة إلى وجود تركيا في موقع إستراتيجي مهم يتطلع إليه الشرق ممثلًا في القوة العظمى في ذلك الوقت الاتحاد السوفيتي، والغرب ممثلا في أوروبا وأمريكا، ووجود عدة أطراف سياسية منحازة إلى كلا المعسكرين بالداخل، وتريد الوصول إلى السلطة.

اعتقد أتاتورك أن الجمهورية التي قامت بين ليلة وضحاها غير قادرة على الصمود، وتشكيل هوية وطنية جامعة بعد أكثر من ستة قرون من الحكم الإمبراطوري الذي كان يمثله الحاكم المطلق في صورة السلطان، وهوية روحية مستمدة من الدين الإسلامي، وكان يظن أن الجيش هو العمود الفقري القادر على ضمان هذه الوحدة الوطنية، وصيانة القومية التركية الوليدة.

ظل الجيش التركي على هذه الحالة منذ اللحظة الأولى لتأسيس الجمهورية، وقام بأربعة انقلابات عسكرية ناجحة لـ"حماية" هذه القيم -وفق ادعائه- بجانب محاولة فاشلة عام 2016، انتهت بدحره وإنهاء دوره في العملية السياسية نتيجة لسلسلة طويلة من الأحداث التي أدت إلى ضعفه تدريجيًّا وصولًا إلى هذه المحاولة التي ولى معها زمن الانقلابات العسكرية، وترسخ مركزية القرار السياسي بموقع رئاسة الجمهورية بعد دستور 2017، الذي أسس للجمهورية التركية الثانية بقيادة رجب طيب أردوغان.

تركيا والنادي المسيحي

اعتمدت فكرة أتاتورك ورفاقه في الجمهورية التركية الأولى على فشل الحضارة الإسلامية في مجاراة الغرب، وعدم قدرة هذه الحضارة -من خلال قيادتها العثمانية- على التحديث، مع الحفاظ على الإمبراطورية واستقلالها. ولأن وضعية تركيا وموقعها لا يسمحان لها بالانعزال، وبحاجة إلى التوجه نحو الخارج، فقد وقع الاختيار الأتاتوركي على الغرب "المتقدم"، والسعي إلى تتبع خطاه.

لم يحقق هذا المسار النجاح المأمول منه، والمكاسب التي تحققت مقارنة بالخسائر كانت أكبر، وعانت تركيا بسببه صراعات داخلية سياسية وعرقية مع الكرد تحديدًا، وانقلابات عسكرية متتالية، ووضعًا اقتصاديًّا مترديًا، حيث فات على مؤسسي الجمهورية أن طبيعة فرنسا الكاثوليكية، وروسيا الأرثوذكسية تختلف جذريًّا عن الإسلام وطبيعة الحكم فيه، وتفاصيل أحكامه وتشريعاته، وعلاقة المسلم بالدين، ونظرته إلى الهوية والدولة والشكل الذي ينبغي أن تكون عليه، كما أن هذه التحديث القسري أدى إلى مسخ حضاري في تركيا، حيث كانت النخبة المنتمية إلى الغرب التركي "منطقة الرومالي" تحاول محاكاة الغرب في

المظهر دون الجوهر، والشرق "الأناضولي" حافظ على عاداته وتقاليده الإسلامية التركية في حالة من العزلة عن الغرب والمركز، وعاشت البلد في ظل تعدد هوياتي مسخ الشخصية التركية، وجعلها غير متوازنة، وفاقدة لبوصلتها.

فعلت تركيا كل شيء لتندمج مع الغرب، ولم تتردد في إهالة التراب على تاريخها، والتنكر لهويتها لتصبح جزءًا من أوروبا، وراعت عدم إثارة مسألة الهوية الإسلامية حتى لا تثير حساسيته، وكانت تأمل أن تنال -بحكم موقعها وعدد سكانها- الدعم الغربي الكفيل بتحديثها ورفاهية شعبها.

من خلال التجارب، تأكد الأتراك -منذ بداية السبعينيات من القرن الماضي- أن توجهم الغربي لن يحقق لهم ما كانوا يطمحون إليه، وأن كل ما يريده الغرب من تركيا أن تصبح عازلًا جغرافيًّا بينه وبين الاتحاد السوفيتي، وروسيا فيما بعد، والعالم العربي ومشكلاته، وتأمين حرية الملاحة والتجارة الدولية في منطقة المضايق، والقيام بدور وظيفي لخدمة المصالح الغربية من خلال استغلال موقعها الجغرافي المهم، ومقابل ذلك تنال بعض المنح والمعونات، وربما استثمارات اقتصادية جيدة، دون أن تطمح إلى أكثر من ذلك.

أدرك السياسيون الأتراك حقيقة رفض الغرب لهم عبر التجارب والممارسة، ولكن بعد سقوط الاتحاد السوفيتي وإصرار تركيا على الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، أصبح الرد الغربي بالرفض علنيًّا، ومن الأمور اللافتة التي أعتقد أنها أحد الدروس المهمة لشعوب المنطقة هو أن تركيا التي تنكرت لتاريخها، وتبرأت منه، ظل الغرب يراها دولة مسلمة، وأنها الامتداد الطبيعي للدولة العثمانية، وذات ثقافة شرقية، ووصل الأمر إلى الفاتيكان؛ الممثل الأعلى للكاثوليك في العالم، إذ صرح بابا الفاتيكان الأسبق بندكت السادس عشر، في برقية سرية لوزارة الخارجية الأمريكية، سربها موقع ويكيليكس الشهير، برفضه المطلق بشخصه والفاتيكان من خلفه لوجود دولة مسلمة في الاتحاد الأوروبي، وطلب من المسؤولين الأمريكيين نصيحة تركيا بالبحث عن تجمع إسلامي تنضم إليه. كذلك صرح رئيس الأساقفة جيوفاني لاجولو، سكرتير الكرسي الرسولي للعلاقات الخارجية، بتصريح قال فيه "إن انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي سيضعها والاتحاد في مأزق سياسي ومجتمعي وثقافي صعب جدًّا، فهذا الاتحاد نادٍ مسيحي بالأساس". ونظرًا إلى عاصفة الانتقادات التي وجهت إلى هذا التصريح؛ أنكره الكاردينال لاجولو فيما بعد، وادعى أن "الكرسي الرسولي لا علاقة له بهذا الأمر".

لم يتوقف الرفض عند الفاتيكان؛ بل شمل رفضًا قاطعًا من النمسا، إذ من شروط انضمام عضو جديد إلى الاتحاد الأوروبي موافقة جميع الأعضاء الحاليين، وبررت النمسا رفضها بحصار العثمانيين فيينا مرتين عام 1529م، و1683م. ورغم مرور خمسة قرون على هذه الحروب، وتنكر تركيا من تاريخها وماضيها، فإن الغرب ظل يذكرها دومًا بهذا الماضي الذي أرادت نسيانه؛ ولذلك صرحت المستشارة الألمانية ميركل -بوضوح- في الانتخابات

البرلمانية الألمانية عام 2017، برفضها انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، وكذلك كان موقف فرنسا، سواء في عهد ساركوزي، أو ماكرون، الذي عرض على تركيا شراكة اقتصادية دون انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي.

تركيا.. القبلة باتجاه الشرق قليلًا

يعتقد البعض أن توجه تركيا نحو الشرق، وتحديدًا العالم العربي والإسلامي وإفريقيا، بدأ مع وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة في عام 2002، لكن هذا التصور غير صحيح، وقد سبق العلمانيون الأتراك حزب العدالة والتنمية بهذا التوجه، وذلك في منتصف السبعينات من القرن الماضي، من خلال مراجعة علاقاتهم مع إسرائيل، والانفتاح على البدان العربية، وقد ترسخ هذا التوجه مع تولي توركوت أوزال رئاسة مجلس الوزراء عام 1983، ورفعه شعار "لا نريد المنح والهبات؛ بل نريد التجارة والاستثمارات"، وإدراكه ألا أمل في اندماج تركيا في الغرب، وضرورة تحسين العلاقة مع الشرق، إلى جانب العلاقة التجارية مع الغرب لتتمكن تركيا من النهضة والتصالح مع ماضيها وحاضرها.

حاولت تركيا التصالح مع العالم العربي، وعندما أتيحت لها الفرصة أكدت صدق نيّاتها، وذلك عندما ساعدت مصر بدعمها في قضية التحكيم الدولي لاستعادة طابا، ومبادرة رئيس الوزراء التركي آنذاك سليمان ديميريل بتقديم أهم وثيقة حسمت النزاع بشأن ملكية طابا لصالح مصر، من الأرشيف العثماني لاتفاقية ترسيم الحدود المصرية- العثمانية لعام 1906.

لم تكتفِ تركيا بالتقارب مع العرب؛ بل سعت أيضًا إلى استغلال مرحلة الانفتاح بالثمانينيات في الاتحاد السوفيتي، التي سميت "البيريسترويكا"، من خلال التقارب مع بلدان آسيا الوسطى التركية (أوزبكستان، وتركمانستان، وكازاخستان، وقرغيزستان) بالإضافة إلى أذربيجان وإيران، كما شهد الاقتصاد التركي مرحلة تحولات كبرى أكثر ليبرالية وتصالحًا مع القيم الإسلامية، وتقاربًا جمع أوزال مع عبد الله كولن مؤسس (حركة الخدمة الإسلامية - Hizmet hareketi).

الإسلام الفكري التركي

يعتقد البعض أن ظاهرة الإسلام السياسي، سواء من خلال جماعات سرية "سلمية" تسعى إلى الوصول إلى السلطة والاستحواذ عليها، أو من خلال استخدام السلاح والقوة، ظاهرة جديدة نشأت بعد سقوط "الخلافة العثمانية"، لكن النظر إلى أحداث التاريخ السياسي للمسلمين، يوضح أن هذا الاعتقاد غير دقيق، فقد بدأ الصراع منذ اليوم الأول لوفاة الرسول محمد صلى الله عليه وسلم، وذلك في اجتماع السقيفة الشهير عام 832م، الذي خلق انقسامًا عموديًّا في الإسلام منذ ذلك الوقت؛ إذ توفي الرسول الكريم ولم يحدد للمسلمين

شكل الدولة، ولم يوصِ أصلًا بدولة، ولم يتخذ لنفسه لقبًا من ألقاب الحكم والسياسة، ولا وجود لنص واحد في القرآن يتحدث عن "الدولة الإسلامية"، ولا حديث عن خصائصها؛ ولذلك رأى البعض أنها مجرد إمارة تنظم الشؤون الدينية للمسلمين؛ ولذا قال الأنصار: "منا أمير ومنكم (أي المهاجرين) أمير"، ورأى باقي العرب أن السيادة الدينية انتهت بتمام الرسالة، وكل مجموعة بشرية معتنقة للإسلام تدير شؤونها وفقًا لما تراه مناسبًا لها، وهؤلاء كانوا أغلب من سُموا بأهل "الردة"، ورأى آخرون أن الإسلام لم يأتِ لصنع دولة؛ بل دين ونبوة، وهذا الدين وضع الرسول الكريم أسسه، وتفاصيله الخاصة يتولاها أئمة معصومون من بعده، وهؤلاء الأئمة هم أهل بيته، وأولى الناس بتفسير رسالته وشرحها، وهذا التصور كان لدى الشيعة في طورهم الأول، ولم يكن التشيع في أول أمره يتحدث عن إمامة سياسية بجانب الدينية، وفعليًّا لم يحكم من أهل البيت سوى علي بن أبي طالب لسنوات معدودات كانت كلها صراع واضطرابات، وخرجت جماعات شتى لا يسعنا ذكرها، ولعل أبرزها الخوارج الذين سموا أنفسهم "أهل الإيمان"، ورفعوا شعار "إن الحكم إلا لله"، بجانب الجماعات الشيعية المختلفة، والدعوة السرية العباسية، وغيرها من الحركات المختلفة.

كانت الدولة العثمانية منذ نشأتها الأولى دولة التنظيمات السرية بامتياز، وتتعدد فيها هذه التنظيمات مما لا يسعنا ذكره إلا في كتاب لو أردنا حصرها والحديث عنها، وقبل سقوطها بعدة سنوات نشأت داخلها تنظيمات سرية دينية، أو ما يمكن تسميته بجماعات الإسلام السياسي وفق المصطلح الحديث، وكانت هذه الجماعات داخل عاصمة الدولة إسطنبول، أو في المدن الكبرى التابعة لها، وأبرز هذه الأحزاب كان "الحزب الوطني الحر"، الذي أسسه جمال الدين الأفغاني، ورفيق دربه محمد عبده، في القاهرة عام 1875، وقد تأثر أحمد عرابي ورفاقه بهذه الأفكار، وكانت الثورة العرابية في جوهرها "ثورة إسلام سياسي"، تسعى إلى حكم إسلامي حديث، وفي اعتقادي الشخصي أن جماعة الإخوان المسلمين، التي تأسست في مصر عام 1928، ما كانت إلا تراكمًا لهذه الأفكار، وبدفع من النخب العثمانية التي هاجرت إلى مصر بعد سيطرة أتاتورك على تركيا، ووجدت في القاهرة -بسبب مركزها الإسلامي الكبير، واحتضانها الخلافة الفاطمية والعباسية، ووجود الأزهر الشريف، واستعداد ملوكها لتبني فكرة الخلافة- مكانًا مناسبًا لتأسيس هذا التنظيم، وقد بحثت هذه النخبة عن شخصية شابة، ولديها بلاغة وفصاحة، وقدرة على الحركة والنشاط لتولي أمر الدعوة، وكان حسن البنا ذلك الشخص، ودوره لم يكن سوى واجهة لهذا المشروع العثماني الجديد الذي كانت مصر البلد الأكثر مناسبة من غيرها في بلدان الشرق لتبنيه، وهذا الاعتقاد لي عليه دلائل عدة، ربما سنفرد لها مقالًا خاصًا لعرضها.

كانت أولى جماعات الإسلام السياسي ثم الفكري في تركيا تلك الجماعة التي سعى إلى تأسيسها بديع الزمان النورسي، الذي ولد عام 1876، لعائلة من أصول كردية- تركية، وطلب العلم الشرعي وتفقه فيه، وكانت له اهتمامات سياسية سعى من خلالها إلى إعادة بث روح

جديدة في جسد الدولة العثمانية الميتة، وفي عام 1911، خطب في المسجد الأموي في دمشق خطبة طويلة، قدم فيها خلاصة أفكاره السياسية، والاجتماعية، والدينية، تحت عنوان (الخطبة الشامية)، وشكل فرقة من الفدائيين للحرب ضد الروس في منطقة القوقاز في الحرب العالمية الأولى، وسعى إلى تأسيس جامعة إسلامية في تركيا، إذ لم يكن لديها أي جامعة إسلامية كبرى. ورغم حكم العثمانيين الممتدة إلى أكثر من ستة قرون، لم توجد في تركيا جامعة إسلامية على غرار الأزهر الشريف في القاهرة، أو الزيتونة في تونس، أو القرويين في فاس، أو المدرسة النظامية والمستنصرية في بغداد، لكن مشروعه لم يكتب له النجاح لقيام الجمهورية التركية، وحظر التعليم الديني بالكامل، ومع هذه الصدمة حدث تحول كبير في أفكار النورسي، وسمى نفسه "النورسي الجديد" الذي ودع القديم، ورفع شعار "أعوذ بالله من الشيطان والسياسة"، ورأى أن حل أزمة الأمة الإسلامية لا يمكن أن يتحقق من خلال العمل السياسي والوصول إلى السلطة؛ لأن أزمة السياسة نتيجة وليست سببًا لأزمات الإسلام المعاصر والمسلمين، وحلها يكمن في البدء بإعادة بث الروح في هذا الجسد الميت عبر التعليم الديني القائم على التجديد والبعد عن التقليد الموروث المتجمد. تفرغ النورسي لكتابة أفكاره التجديدية في الإسلام، التي حملت اسم "رسائل النور"، التي قدّم خلالها مشروعًا فكريًّا شاملًا سماه "إنقاذ الإيمان وخدمة القرآن". توفى النورسي عام 1960، وترك خلفه تراثًا فكريًّا دينيًّا تبنته عدة حركات صوفية تربوية غير مشتغلة بالسياسة.

كانت "حركة الخدمة الإسلامية" بقيادة فتح الله كولن، المولود عام 1941 في منطقة أرضروم التركية، حتى وقت قريب، ثاني أكبر جماعات الإسلام الحركي في تركيا، وقد تأثر كثيرًا بأفكار النورسي، وجدد في أفكاره من خلال العمل على الأرض، واعتمدت فلسفته على نظرية "الإسلام الاجتماعي"؛ إذ استمد من النورسي أفكاره الدينية في مشروع "رسائل النور"، وتأكيده ضرورة تثقيف المجتمع روحيًّا، وأخذ من الحركة اليسوعية الكاثوليكية منهج العمل الاجتماعي، وإقامة المشروعات الصحية، والتعليمية التي تشمل تعليمًا دينيًّا وعلمانيًّا، بجانب خدمة الفقراء والمحتاجين، وأخذ من الحركة البيوريتانية البروتستانتية بناء مجتمع اقتصادي قوي داخل جماعة مغلقة منضبطة، وتوغل أفرادها في جميع مؤسسات الدولة، والأعمال التجارية، والأحزاب السياسية، وعدم التحول إلى حزب؛ بل تحويل الجماعة إلى فكرة تغزو كل مكان في الدولة والمجتمع. أما توجهاته الخارجية فكانت منصبة على الاهتمام بالمسلمين من العرقية التركية حصرًا، وتأسيس قومية تركية-إسلامية، وأن تكون الدولة التركية مركزًا للقومية التركية في العالم، وربط بلدان آسيا الوسطى، ومسلمي حوض الفولغا وشبه جزيرة القرم من التتر الترك في روسيا، ومسلمي تركستان الشرقية بالصين بالحركة، وتنمية قيمهم الإسلامية، ومشاعرهم القومية المرتبطة بالوطن الأمن تركيا؛ ومن ثم تحقق تركيا تمددًا خارجيًّا ينهي أزمة عزلتها، ويعوضها عن فشل مشروع أتاتورك بالاندماج في المنظومة الغربية، وتنال دعمًا غربيًّا قويًّا على تمددها في هذه المناطق التي تشكل قيمة إستراتيجية للغرب. ومن خلال الحركة

ومجهوداتها والدولة التركية من خلفها، تحقق الحركة وتركيا هدفها بالتوسع دون استفزاز الغرب، بل على العكس ستقدم للغرب ما تراه "خدمة" جليلة بضرب عدويها الكبيرين روسيا والصين، وتهديد وحدة كلا البلدين الداخلية؛ وعليه تحقق تركيا مبتغاها بالتفاهم دون التصارع مع الغرب. جمعت هذه الحركة خليطًا عجيبًا من الأفكار، وكانت وما زالت ترى ضرورة ترك العالم العربي في حاله، وعدم السعي إلى خلق نفوذ تركي فيه؛ لاختلاف خصائص الإسلام التركي عن نظيره العربي، وكون المنطقة العربية ذات أهمية إستراتيجية كبرى للغرب، وفي قلبها إسرائيل، والسعي إلى النفوذ فيها سيخلق مشكلات لا تنتهي لتركيا، ومصيره الحتمي الفشل، في حين أن مشروع الحركة يجمع أمريكا، وأوروبا، والغرب كله على دعم تركيا وتحقيق مرادها، وهنا أيضًا إشارة مهمة توضح سبب دعم روسيا والصين لأردوغان، وسعادتهما بانتصاره على حركة الخدمة وسحقها، وذلك لمعرفتهم بنيّاتها، وإدراكهم خطرها على أمنهم، وفي المقابل، يمكن أن نفهم أيضًا سر احتضان الولايات المتحدة لكولن، وعدم تفريطها فيه حتى وفاته في 20 أكتوبر (تشرين الأول) 2024، رغم إلحاح أردوغان على تسليمه؛ وذلك لما تراه المؤسسات الأمنية والسياسية الأمريكية من فائدة يمكن تحقيقها من خلال هذه الجماعة.

جماعة الإسلام السياسي الرئيسة هي تلك التي أسسها ودخل بها معترك السياسة أول مرة نجم الدين أربكان، المولود عام 1926 في محافظة سينوب في أقصى شمال تركيا، ويعد أربكان أول من دخل معترك السياسة وعبّر عن توجهاته الإسلامية، وذلك عندما تحالف مع أتباع الحركة النورسية عام 1970، وأسس حزب النظام الوطني، وبعد ذلك بعامين أسس حزب السلامة الوطنية على إثر حل حزبه الأول، وحصل في الانتخابات البرلمانية لعام 1974 على خمسين مقعدًا؛ مما مكنه من المشاركة بحكومة ائتلافية مع حزب الشعب الجمهوري، وهو الحزب الذي أسسه أتاتورك ويتبنى العلمانية، وأصبح نائبًا لرئيس مجلس الوزراء بولنت أجاويد. ونتيجة الملاحقات القانونية للحزب، وتهديده "للقيم العلمانية" -وفق تصور المؤسسة العسكرية التركية- حُظر مرة أخرى، وأسس فيما بعد حزب الرفاه عام 1993، ووصل إلى رئاسة الحكومة عام 1996، ثم قدم استقالته في العام التالي بعد انقلاب عسكري أبيض سُمي "انقلاب المذكرة"، وهي المذكرة التي تقدم بها قادة الجيش لرئيس الجمهورية ومجلس الأمن القومي، والتي صادق عليها البرلمان باعتبار الحزب وما يمثله من أفكار يشكل تهديدًا لعلمانية الدولة، وأسس بعد ذلك حزب الفضيلة عام 1998، وتم حله أيضًا بحكم قضائي، ثم أخيرًا حزب السعادة عام 2001، وما زال قائمًا حتى اليوم ويرأسه "تمل قره ملا أوغلي"، وانشق من الحزب أردوغان، وغل، وداود أغلو، وأسسوا حزب العدالة والتنمية عام 2001، وهو الحزب الحاكم منذ 2002 حتى الآن.

الخلاصة

- الجمهورية التركية التي تأسست عام 1923، تخيل مؤسسها -وقادتها من بعده- أن حل أزمة تركيا يكمن في تخليها عن الخلافة، والقيم الإسلامية، والتبرؤ من تاريخها، وتبني هوية

غربية؛ ومن ثم سيقبل بها الغرب عضوًا كامل العضوية في ناديه، مع تفسير غريب للعلمانية، مبني على اللائكية الفرنسية المتطرفة، بل بشكل أكثر تطرفًا منها، تهدف إلى القطيعة النهائية مع إرث الماضي. أدركت القيادات التركية في النهاية سذاجة هذه الأفكار، وإن متأخرًا، وبعدما خسرت تركيا كثيرًا من الوقت والجهد، ودخلت في صراعات داخلية، وانقلابات عسكرية عطلت مسيرتها نحو التقدم.

- منذ منتصف السبعينيات من القرن الماضي بدأت تركيا تتصالح تدريجيًّا مع ماضيها، وتعود إلى هويتها وذاتها، وتعرضت هذه المحاولات لعثرات وفشل في كثير من الأحيان، ومع فشل المشروع الغربي، وعدم قبول المجتمع العودة إلى نمط حكم ديني، أو نظام الخلافة البائد، وعدم قدرة أي طرف على حسم الصراع لصالحه، توافق الطرفان المتصارعان على صيغة جديدة للعلمانية، وهذه الصيغة هي الأقرب إلى فهمها الصحيح البعيد عن ذلك المفهوم القسري المتطرف في صورته الأولى. في المقابل، أيقن التيار الإسلامي أن الإسلام دين وليس أيديولوجية سياسية، وتطبيقه مسؤولية فردية تقع على كل مسلم ما دامت لديه حرية الاعتقاد الكاملة، وأن الزمن قد تجاوز مرحلة التطبيقات القسرية، وأصبح للتيار الإسلامي التركي خصائصه الفريدة، وقد تجلت في دعوة أردوغان للمصريين في أثناء زيارته لمصر عام 2011 إلى تبني العلمانية بعد ثورة 25 يناير، واعتبارها منطقًا للدولة الحديثة لا غنى عنه، وأنها تزيد حرية الفرد في التدين عكس ما يتخيل البعض، ثم نصح جماعة الإخوان المسلمين في مصر بالعلمانية بعدما وصل محمد مرسي إلى السلطة، ونفى في لقائه مع قناة العربية عام 2017 أي تعارض بين الإسلام والعلمانية، وأكد مرة أخرى أن العلمانية هي نهج حزب العدالة والتنمية، وأنه حاول أن يشرح للإخوان معناها، وأنها لا تعني عدم التدين.

الإسلام الفكري في تركيا يمكن تقسيمه إلى جهات أربعة رئيسة:

1. الحركة الصوفية، التي يقدر أتباعها بالملايين، وأبرزها وأكبرها الحركة النقشبندية، وهذه الحركات لا تمتلك حزبًا سياسيًّا، ولا يترشح قادتها أو أتباعها الرئيسون في الانتخابات، وليس لديها طموح سياسي، وتكتفي بدورها بوصفها كتلة تصويتية كبرى، وتدعم الأحزاب ذات التوجهات الإسلامية منذ السبعينيات؛ بهدف حصولها على حريتها الدينية، وتؤمن بالنظام العلماني، وتؤيد تركيا علمانية وفق المفهوم التقليدي للعلمانية، حيث عانت إغلاق تكاياها، وحرمانها من ممارسة طقوسها، ونفي غالبية قياداتها إلى الخارج؛ تحديدًا ألمانيا، وهولندا، وقبرص الشمالية، وبعض البلدان العربية. كان هذا الوضع مستغربًا وشاذًا أن يجد رجال دين مسالمون حريتهم في بلدان غير إسلامية، في حين يحرمون منها في وطنهم تركيا؛ لذا، كان لهذه الحركات دور كبير في التصويت لصالح حزب العدالة والتنمية.

2. الإسلام الاجتماعي، الذي كانت تمثله حركة الخدمة الإسلامية بقيادة فتح الله كولن، وكانت حليفة لأردوغان حتى بدأ الصراع فيما بينهما بعد ما سُمِّي "الربيع العربي"؛ نتيجة

للخلاف في التوجهات الخارجية كما سلف، وهذه الحركة، بما تمتلكه من مؤسسات تجارية، واقتصادية، وطبية، وخدمية، وأتباع بكل مكان في تركيا، وموظفين في جميع أجهزة الدولة، شكلت كتلة تصويتية كبرى، وشعبية عريضة داخل المجتمع التركي.

3. الإسلام التربوي، تمثله الحركة النورسية التي أسسها بديع الزمان النورسي. وغالبية رجال الدين، والمفتين، والوعاظ الدينيين، وأئمة المساجد في تركيا ينتمون إلى هذه الحركة، ولا نشاط سياسي لديهم، ويهتمون بالجانب التربوي، والتثقيف الديني الإسلامي، وأولويتهم الحفاظ على الحرية الدينية بعدما عاشوا أيامًا صعبة من الاضطهاد زمن تولي العسكريين السلطة؛ ولذلك تذهب أصواتهم تقليديًّا إلى الأحزاب ذات التوجهات الإسلامية.

4. الإسلام السياسي، يمثله حزب العدالة والتنمية، والسعادة، والمستقبل، والدعوة الحرة. تمارس جميع هذه الأحزاب العمل السياسي، وتعلن إيمانها بالعلمانية منطقًا لإدارة الدولة التركية، ومسألة العلمانية ليست محل نقاش لديها. يعد نجم الدين أربكان مؤسس هذه الظاهرة السياسية، التي تعتمد على أن يكون للحزب أيديولوجية ثقافية إسلامية، وهوية أخلاقية مستمدة من قيم الإسلام، واحترام لتاريخ الدول التركية الإسلامية، وعلى رأسها الدولة العثمانية، والتوجه بالسياسة الخارجية نحو تعاون أكثر مع البلدان ذات الأغلبية المسلمة، وتبني قضايا المسلمين في أجندة الدولة التركية.

5. الإسلام السياسي القومي، تشترك جميع أحزاب الإسلام السياسي في تركيا في إعلاء شأن القومية التركية داخل تركيا والعالم، والقومية تأتي أولًا ثم الإسلام، والأخير هدفه خدمة القومية التركية ورفعتها لا العكس، لكنَّ هناك أحزابًا خطابها يميل نحو الفاشية في النظر إلى القومية التركية، وتروج لخطاب عرقي قائم على "تفوق" العرق التركي وسيادته على جميع الشعوب الإسلامية، ومن هؤلاء: الاتحاد الكبير، والرفاه الجديد، والطريق الوطني.

الخاتمة

قد توجد روابط فكرية وأيديولوجية طبيعية بين جماعات وأحزاب الإسلام السياسي التركية والإخوان المسلمين، لكن هذا لا يعني أنهم كيان واحد، أو أن الأتراك جزء من التنظيم، فلا وجود لأي علاقة بين الإخوان المسلمين والإسلاميين الأتراك في التجربة، والسياق، ومراحل التطور. كما أن الدولة التركية لا تماثل -بأي شكل من الأشكال- الدولة العربية، ولا تجربة الإخوان المسلمين في مصر وباقي العالم العربي؛ لذا، فإن الحديث عن كون أردوغان إخوانيًّا، أو أن حزب العدالة والتنمية ممثل الإخوان في تركيا، يأتي في إطار حروب الدعاية في ظل الصراع الأيديولوجي والسياسي في الفترة من منتصف عام 2013 إلى عام 2022.

قد نكون بحاجة إلى دراسة فكرة قيام حركة الإخوان في مصر، وهل كانت فكرة مصرية عربية، أم فكرة تركية عثمانية قام ممثل مصري بالتعبير عنها وهو حسن البنا، ثم سعى الإخوان إلى استغلال نجاحات حزب العدالة والتنمية لتسويق أنفسهم على أنه أحد

امتداداتهم، وأن ما حققه من نجاحات في تركيا هو ما ينتظر البلدان العربية إذا اختارت الشعوب الإخوان ليتولوا السطلة، وفي المقابل، استغلهم أردوغان للتسويق للمنتجات التركية، وتحويل المنطقة العربية إلى سوق استهلاكية كبيرة للمنتج التركي، وتحقيق مكاسب اقتصادية، في حين أن كل ما يربط بين الطرفين هو علاقة مصلحة وتخادم، بجانب العلاقة العاطفة تمامًا، كالتي تنشأ بين الأحزاب الشيوعية أو اليمينية المتطرفة في الغرب؟

الفصل السادس: "العثمانيون الجدد وقيام الجمهورية التركية الثانية"

في هذا الفصل الختامي، أقدم خلاصة الفصول الخمس السابقة عن تركيا، التي سعيت من خلالها إلى تعريف القارئ العربي المهتم بالشؤون التركية بتاريخ الترك، وعلاقتهم بالعرب. في البحث الختامي، أركز على مصطلح بدأ بالتداول منذ أكثر من عقدين؛ ألا وهو "العثمانيون الجدد"، والمقصود بهم حزب العدالة والتنمية بقيادة الثلاثي رجب طيب أردوغان، وأحمد داود أوغلو، وعبد الله غول.

ظروف نشأة الإسلام السياسي التركي

يُعتقد عربيًّا على نطاق عريض أن أردوغان إخواني، ويبالغ البعض بوصفه المرشد الحقيقي للتنظيم الدولي للجماعة. ولفهم طبيعة هذه العلاقة بعيدًا عن الاستقطاب السياسي؛ علينا شرح طبيعة الإسلام التركي فكريًّا، والانتقال إلى الحديث عن شقه السياسي؛ ولذلك أنصح مَن لم يطلع على الفصل الخامس بالعودة إليه؛ ليتمكن من فهم أكثر عمقًا لهذه المسألة.

كما أسلفنا، الإسلام السياسي التركي مختلف جذريًّا عن نظيره العربي؛ فقد بدأت أولى إرهاصاته مع بديع الزمان النورسي فور سقوط الدولة العثمانية، لكنه تراجع فيما بعد عن العمل السياسي، واختزل نشاطه في العمل الديني الدعوي، ولم يكن للإسلام السياسي أي وجود حتى وصول عدنان مندريس، التتري الأصل، إلى رئاسة مجلس الوزراء عام 1950، وبدئه حركة إصلاحات سياسية واقتصادية، مستفيدًا من مشروع مارشال اقتصاديًّا، ومبدأ ترومان عسكريًّا لحماية تركيا من المد الشيوعي، ومع انتهاء المعونات الاقتصادية الأمريكية، وبدء تراجع الأوضاع المعيشية للشعب، قاد مجموعة من الضباط الشبان الذين تلقوا تعليمًا عسكريًّا في الولايات المتحدة، يوم 27 مايو (أيار) 1960، أول انقلاب عسكري

في تاريخ الجمهورية التركية، بقيادة العقيد ألب أرسلان ترك. ورغم غموض أسباب هذا الانقلاب، ووجود كثير من الفرضيات والنظريات حوله، فإن أحد أسبابه كانت تخفيف القيود العلمانية القسرية المجحفة التي اتخذتها الحكومة التركية منذ زمن أتاتورك، وعودة الأذان مرة أخرى باللغة العربية. كان هدف مندريس من هذه الخطوات التصالح مع الهوية الإسلامية للشعب؛ لمواجهة تنامي قوة التيارات الاشتراكية بالتزامن مع الأزمة الاقتصادية؛ ولذلك قدّم هؤلاء الضباط أنفسهم في بيان الانقلاب على أنهم "حماة" للنظام العلماني، وللتحالف مع الغرب، وموالون لحلف الناتو وبغداد. ويحظى مندريس بتقدير من التيارات الإسلامية التركية حتى الآن، مع أنه لم يكن منتميًا إلى أي تيار إسلامي، لكنه مثّل أول محاولة -كما يعتقدون- لاستعادة الهوية الإسلامية للأتراك، بغض النظر عن دوافعه.

بعد إعدام العسكريين مندريس في 17 سبتمبر (أيلول) 1961، لم يكن هناك أي وجود لتيار الإسلام السياسي، حتى أسس نجم الدين أربكان حزب النظام الوطني بالتحالف مع الحركة الدينية النورسية، ويمكن التأريخ لتيار الإسلام السياسي من عام 1970، وهو عام تأسيس الحزب.

لم يكن لدى أربكان أي علاقة مع جماعة الإخوان المسلمين، حيث كانت حياته ودراسته بين تركيا وألمانيا، والحركة الإسلامية التركية فكريًّا ليست بحاجة إلى استيراد أفكار من تنظيم خارجي؛ فلديها مواردها الفكرية الدينية المستمدة من الحركة النورسية، وحركات صوفية تمتد بطول البلاد وعرضها، وتاريخ سياسي مجيد للأتراك ممثلًا في الدولة العثمانية، وسلفها الدولة السلجوقية، وأيديولوجيا الخلافة الإسلامية التي كانت إسطنبول مقرها، والتي أصبحت اللقب الأول لسلاطين بني عثمان منذ تولي عبد الحميد الثاني قيادة السلطنة عام 1876، في حين كان تنظيم الإخوان في ذلك الوقت شبه منهار، ولم يعد إلى الحياة من جديد إلا في النصف الثاني من سبعينيات القرن الماضي، بعدما تلقى دعمًا قويًّا من الرئيس المصري الأسبق السادات.

أصبح للحركة الإسلامية التركية آباء ثلاثة مؤسسون: بديع الزمان النورسي، الأب الروحي للإسلام الدعوي، وفتح الله كولن، الأب الروحي للإسلام الاجتماعي، ونجم الدين أربكان، الأب الروحي للإسلام السياسي، والأخير يستغل جمهور كلتا الحركتين، وأتباع الطرق الصوفية، والجمهور التركي المحافظ للتصويت له، وقد دخل في عدة صراعات مع جناحي النظام العلماني الأتاتوركي المتشدد في الجيش والقضاء، وتعرض حزبه الأول للحل بعد تأسيسه بتسعة أشهر، وأسس بدلًا منه حزب السلامة الوطنية عام 1972، ليدخل -للمرة الأولى- حزب ذو توجه إسلامي البرلمان، بل يصبح شريكًا لحزب الشعب الجمهوري العلماني، الذي أسسه أتاتورك، في حكومة ائتلافية عام 1974م، وتولى أربكان منصب نائب رئيس مجلس الوزراء.

عام 1980، قاد قائد الجيش التركي كنعان إيفرين انقلابًا عسكريًّا، أدى إلى تعطيل الدستور، وحل حزب أربكان الثاني، والزج به في السجن، وتجميد الحياة السياسية، وفقدان الإسلام السياسي أي ممثل له على الساحة السياسية التركية، لكن، مع وصول تورغوت أوزال، ذي الأصول الكردية لرئاسة مجلس الوزراء عام 1983، انتهجت تركيا على يديه سياسة جديدة منفتحة على الشرق والعالم الإسلامي، حيث كان أوزال متدينًا، وينتمي إلى الطريقة الصوفية النقشبندية، وروي أنه كان يصلي في القصر الرئاسي بعد وصوله إلى الرئاسة سرًّا، فقد كان شديد الحذر والدهاء في تعامله مع العسكريين، وقد عوض وجود أوزال غياب الإسلام السياسي لكونه أول زعيم تركي يدرك استحالة الاندماج مع الغرب، ويبدأ عمليًّا إعادة النظر في تلك النظرية التي تبنتها الجمهورية التركية منذ قيامها عام 1923 بالتوجه صوب الغرب، وأن العالمين العربي والإسلامي يعيشان حالة من التخلف والرجعية، ولا يوجد شيء يمكن لتركيا أن تجنيه من العلاقة معهما.

تطورت تركيا اقتصاديًّا في عهد أوزال، وقام بعدة زيارات هي الأولى لمسؤول تركي رفيع المستوى لبلدان عربية وإسلامية، وانتهج سياسة اقتصادية ليبرالية تحررية، وقد أدت هذه السياسة إلى تلقيه دعمًا غربيًّا، إذ كان الجيش التركي محافظًا من الناحية الاقتصادية، ومتوجسًا مرتابًا من الانفتاح على الخارج والاستثمارات الأجنبية، كما جمعته علاقة صداقة وطيدة مع مؤسس حركة "الخدمة الإسلامية" فتح الله كولن، وسمح للأخير بنشاط أكبر لحركته داخل تركيا، ودخول كثير من أفراد الحركة مؤسسات الدولة، ومع النجاحات الاقتصادية التي تحققت تراجع دور الجيش، وبدأ أوزال حركة انفتاح سياسي أدت إلى عودة أربكان مرة أخرى إلى العمل السياسي، وأسس حزبه الثالث (الرفاه) وصولًا إلى تشكيله حكومة ائتلافية برئاسته مع حزب الطريق القويم العلماني بزعامة السياسية التركية الشهيرة ذات الأصل البوسني تانسو تشيلر، عام 1996.

يدين الإسلام السياسي بالفضل من بعد مندريس لرئيس مجلس الوزراء، الرئيس التركي تورغوت أوزال، ورغم عدم انتماء كلا الزعيمين إلى الحركة الإسلامية فإن سياسات الأول التصالحية مع الهوية الإسلامية، وسياسات الثاني الاقتصادية ونجاحه فيها، وانفتاحه على العالمين العربي والإسلامي، وتخفيفه قيود الجيش على التيار الإسلامي، كان لها بالغ الأثر في تمكينه لاحقًا؛ ولذلك قرر الرئيس التركي السابق عبد الله غول عام 2012 فتح تحقيق في ملابسات وفاة أوزال عام 1993، التي يعتقد البعض أنها نتيجة لتسميمه؛ لرفض الجيش مجمل سياساته، وسعيه إلى إيجاد حل للأزمة الكردية، وبالفعل فُتِحَ قبره وشُرِّحَ جثمانه، وثبت أن جسده احتوى على كميات كبيرة من السم، لكن المحققين لم يتمكنوا من تحديد ما إذا كانت هذه الكميات دُسَّت له على نحو متعمد، أم أنها نتيجة لتراكمات زمنية طويلة. وقد سعى الإعلام الموالي لرجب طيب أردوغان، إلى استغلال هذه الحادثة، ونتائج التحقيق التي ظهرت أخيرًا، وشعبية أوزال الكبرى، في التلميح بدور لجماعة كولن في

قتله؛ لموقفها المتشدد تجاه القضية الكردية، وليستغلها أردوغان في صراعه مع كولن لتشويه صورته.

في انقلاب عسكري أبيض سمي "انقلاب المذكرة"، التي تقدم بها قادة أركان الجيش التركي، واتهموا فيها أربكان بالسعي إلى تقويض النظام العلماني للجمهورية التركية، وعلى إثره، قدم استقالته من الحكومة عام 1997، وحُظِرت مشاركته وحزبه في العمل السياسي خمس سنوات، لكن الحزب أعاد تشكيل نفسه باسم جديد (حزب الفضيلة) عام 1998، وحقق نتائج جيدة في انتخابات برلمان 1999، ونجح أحد شبابه في انتخابات بلدية إسطنبول المدينة الأكثر أهمية في تركيا، وهو رجب طيب أردوغان.

يمكن اعتبار أربكان ثوريًّا ذا توجه قومي تركي إسلامي، إذ كانت له مواقف واضحة بالعداء مع إسرائيل، وسعى أكثر من مرة إلى قطع العلاقات معها في أثناء وجوده بالمعارضة، وكذلك دعا إلى علاقات أكثر قوة ومتانة مع العرب والعالم الإسلامي، وأسس عام 1997 مجموعة الدول الثماني الإسلامية النامية، التي ضمت إلى جانب تركيا كلًّا من: مصر، وإيران، وباكستان، وبنغلاديش، ونيجيريا، وماليزيا، وإندونيسيا، لكن سياساته الاقتصادية لم تكن موفقة، ولم يتمكن من تحقيق أي نجاح يذكر، وغلبت عليه الشعارات أكثر من الأفعال، ولمّا لم يجد لديه أي شيء حقيقي يقدمه للمواطن التركي توجه نحو استخدام الدين على نحو فج في الدعاية السياسية، وأصبحت سياساته أكثر اضطرابًا وتضاربًا، فعقد اتفاقية تعاون أمني وعسكري مع إسرائيل ليُطمئن الغرب والجيش، ثم بعد دخوله السجن وحظر ممارسته العمل السياسي، دفع الحزب إلى مواجهات إعلامية أضرت بصورة الحزب والتيار الإسلامي، مثل إصراره على دخول النائبة مروة قاوقجي بالحجاب للبرلمان، وهو ما يخالف النظام القانوني التركي آنذاك، وهيّج الرأي العام ضد الحزب، إلى جانب إدارته للحزب على نحو استبدادي من داخل محبسه، وفرضه شخصية محمد رجائي قوطان على شباب الحزب ليكون رئيسًا له، في حين كان المرشح المنافس الشاب عبد الله غول، وكان لمجمل هذه السياسات الأثر في وحدة الحزب من الداخل بجانب صدور قرار من المحكمة الدستورية التركية بحل الحزب عام 2001، فاتجه شبابه إلى الانشقاق وتأسيس حزب العدالة والتنمية في العام نفسه، مقابل إعادة أربكان حزبه -كالعادة- باسم جديد، وهو حزب السعادة.

في عام 2010، اتهم أربكان حزب العدالة والتنمية بقيادة أردوغان بإغراق البلد في الديون، وزيادة نسبة الفقر والبطالة، وأن ما يدعون أنها تنمية ما هي إلا خدعة كبرى، ووصل به الأمر أن اتهم أردوغان بالخداع، وتلقيه دعمًا صهيونيًّا.

خصائص الإسلام السياسي التركي مقابل العربي

الإسلام السياسي التركي نشأ وترعرع، وخاض تجربته من داخل تركيا، وعبر واقعها وظروفها، وإرثها التاريخي والقومي، ومفكريها السياسيين، وطبيعة التدين والفهم التركي للإسلام، وتأثيرات الخارج فيه محدودة وطفيفة جدًّا، ولا تعدو كونها تأثيرات عامة فيما لا خلاف عليه عند الحديث عن وحدة الأمة الإسلامية، وخلق تعاون مشترك معها، وهي أمور لا يشاطر الإسلاميون فقط فيها بعضهم بعضًا؛ بل كثير من التيارات السياسية من جميع الأيديولوجيات الفكرية، وهو أمر مختلف تمامًا عن الإسلام السياسي العربي، غير المهتم بقضايا الداخل، وغير المدرك لها في كثير من الأحيان، والمعتمد في خلق تصوراته على نظريات أكثر من انغماسه بالواقع لاستخلاص النظريات، وأنا شخصيًّا -كما أسلفت- أعتقد أن تأسيس الإخوان المسلمين كان نتاج مجموعة من أفكار الإسلاميين غير العرب، مثل جمال الدين الأفغاني، وأبي الأعلى المودودي، وبعض النخب التركية العثمانية التي فرّت من تركيا إلى القاهرة، بعد سقوط السلطنة العثمانية، وما حسن البنا إلا واجهة شابة نشطة، كانت معبرة عن أفكارهم.

الإسلام السياسي التركي لم يتورط -ولو لمرة واحدة- في أي عمليات اغتيال، أو استخدام للعنف والإرهاب، أو مهاجمة الدولة وكياناتها على الرغم من حالة العداء والصراع الشديد معها، وهو ما يختلف تمامًا عن تجربة الإسلام السياسي العربي، الذي مارس -باعتراف الإخوان- الاغتيالات السياسية، وبرر في أحيان كثيرة العنف ضد الدولة، وتعد جماعة الإخوان الأب الروحي لكل حركات الإسلام الجهادي وصولًا إلى تنظيم "داعش"، الذي تربى خليفته المزعوم أبو بكر البغدادي في كنفها بشهادة الدكتور يوسف القرضاوي نفسه، فلو لم يتورط الإخوان في العنف مباشرة، فإن أفكارهم كانت تشكل التربة الخصبة للثائرين داخلها بانتهاج العنف، ومنظّرهم وقائدهم الفكري، ومن يرونه رجلًا عظيمًا ذا مكانة كبرى، مثل سيد قطب، القائد الأعلى لكل عمل إرهابي مسلح، ولم يحدث أن تبرأت الجماعة من أطروحاته عن المجتمع الجاهلي، باستثناء المرشد الثاني المستشار حسن الهضيبي في كتابه "دعاة لا قضاة"، الذي لا يعد مرجعية يعتد بها داخل الجماعة، التي ترى أنه لم يكن إخوانيًّا بالمعنى الحقيقي، ومثلت فترة قيادته للجماعة مرحلة مضطربة كانت بحاجة إلى قيادة، بغض النظر عن مدى تمثيلها لأفكارها، وصراعه مع أقطاب الجماعة معروف للجميع.

الإسلام السياسي التركي قومي تركي قبل أن يكون إسلاميًّا، والإسلام هو جزء من قوميته، وأحد روافد القومية التركية، وشكل العصبية الفكرية أو الأيديولوجية بالمفهوم الحديث لنهضة الترك، وقيادتهم للعالم الإسلامي زمن السلاجقة، وزعامتهم العالمية في الحقبة العثمانية؛ ولذلك فإن الإسلام يخدم تركيا وقوميتها، وليس العكس، فالإسلام السياسي التركي أكثر اتساقًا مع هويته وذاته التركية، في حين أن الإسلام السياسي العربي يحتقر فكرة القومية العربية، ولا يؤمن بها إطارًا جامعًا ثقافيًّا، وجغرافيًّا، وفكريًّا لشعوب المنطقة، ويراها دعوة جاهلية لا بد من التبرؤ منها، وقد حاول بعض دعاته ممن كانت لهم

خلفيات قومية أو اشتراكية، ولم يكونوا منذ نشأتهم الأولى جزءًا من الإسلام السياسي، عقد مصالحة بين العروبة والإسلام، وتبيان ألا وجه للتعارض بينهما، مثل فهمي هويدي، والمستشار طارق البشري، ومحمد عمارة، ومحمد سليم العوا، أو من خلال كتاب قوميين بالأساس، أو ذوي توجه قومي يرون الإسلام جزءًا من القومية، ولا يمكن اختزاله في حزب أو جماعة دينية، مثل المستشار عبد الرزاق السنهوري، وعصمت سيف الدولة، وجمال حمدان، ومؤسس حزب البعث المسيحي ميشيل عفلق، لكن هذه المحاولات باءت بالفشل، ورفضها التيار الإسلامي عامةً، والإخوان المسلمون خاصةً، فالقومية في اعتقادهم دعوة جاهلية، والوطن حفنة من تراب لا قيمة له، وهو ما يختلف جذريًّا عن مفهوم الإسلام السياسي التركي للقومية التركية، التي عززها الإسلاميون أكثر من العلمانيين، إذ أسس أردوغان عام 2009 مجلس التعاون للدول الناطقة بالتركية (CCTS)، وعزز دور المنظمة الدولية للثقافة التركية (TÜRKSOY)، أي "الأصل التركي"، التي أسسها أوزال عام 1992، إذ ضم إليها أردوغان في عام 2013 ست جمهوريات فيدرالية روسية من ذوي أصول تركية (ألطاي، وتتارستان، وتوفا، وياقوتيا، وخقاسيا، وباشكورستان)، وجمهورية قبرص الشمالية، ومنطقة الحكم الذاتي غاغاوزيا في جمهورية مولدوفا. الجدير بالذكر أن هذه الشعوب الأعضاء بالمنطقة (مسلمون، وأرثوذكس، وبوذيون، وشامانيون)؛ بمعنى أن القومية هي الإطار الأعلى، وليس الدين؛ لأن التركية هي الجامع المشترك فيما بينهم، ويرأس كلتا المنظمتين مسؤول تركي؛ فالهوية القومية لدى الإسلام السياسي التركي واضحة ولا لبس فيها، في حين نجدها مضطربة على أحسن تقدير، وغير موجودة في غالب الأحيان لدى الإسلام السياسي العربي.

الإسلام السياسي التركي حريص كل الحرص على كيان الدولة التركية، وقوتها، وامتلاكها جيشًا قويًّا، ولم يسعَ -ولو لمرة واحدة- إلى هدم الدولة وبنائها من جديد لتصبح مناسبة لمعاييره، أو إلى مهاجمة الجيش والدعوة إلى إسقاطه؛ فقوة الدولة ومؤسساتها جزء لا يتجزأ من عقيدته، ورغم وجود صراع معها فإنه يراعي أن هذا الصراع سياسي، وليس وجوديًّا، وأن الدولة ومؤسساتها وجيشها كيانات مقدسة واجبة الاحترام والتقدير، في حين أن أول ما يبدأ به الإسلام السياسي العربي هو تدمير كل الإرث القومي، والتاريخي، والسعي إلى تحطيم مؤسسات الدولة، وهذا ما جعل الغالبية تخشاه، وتحوّل إلى قوة معطلة لأي عملية تحول ديمقراطي في العالم العربي.

الإسلام السياسي التركي عملي، وبعد تطوره أصبح يدرك أن العلمانية بمفهومها السليم في صالحه وليست ضده، وأن العلمانية تعني أن الدولة تعتز بقيمها، وهويتها، ودينها، ولكن دون إقصاء لأي طرف، ودون تبني الدولة أفكارًا غيبية. وكما سبق أن أسلفنا، تحالف مع امرأة وجعلها نائبة لرئيس مجلس الوزراء، وأيد تانسو تشيلر لقيادة الدولة التركية؛ فلدى التيار الإسلامي التركي مرونة، وقدرة على التعامل مع الواقع، ويمكننا فهم هذا الأمر من تتبعنا سيرته، وظروف نشأته، وتطوره، والأزمات التي أدت إلى تجديد نفسه، وانتهاجه

سياسة أكثر انفتاحًا وواقعية، في حين أن الأزمات تؤدي إلى مزيد من التطرف لدى الإسلام السياسي العربي؛ فالأزمة تدفع الإخوان -على سبيل المثال- إلى منهج سيد قطب بدلًا من حسن البنا، أو حسن البنا بدلًا من عمر التلمساني، أو ابن تيمية وفتاواه بدلًا من أفكار ابن رشد، أما إذا وصل إلى السلطة فطبيعة عمله السرية، وعدم قدرته على العمل تحت الأضواء تجعله مربكًا مرتبكًا غير قادر على الإدارة، ويثير شكوك الآخرين وريبتهم؛ ولذلك فهو تيار يشبه كل النظم السياسة المغلقة، غير قابل أو قادر على تطوير نفسه؛ بل إن تطويره يعني -بكل بساطة- انهياره وتفككه؛ ولذلك فإن سبيله الوحيد في مواجهة الأزمات هو مزيد من التطرف والانغلاق، ورفع شعار المظلومية.

الإسلام السياسي التركي ركز على الفرص التي تبدو صغيرة، وغير مهمة للسلطة العسكرية، فكان ينشط داخل النقابات، والبلديات، والاتحادات الطلابية، ويستغل هذه الفرص لتأهيل كوادره، وتعلم كيفية إدارة الدولة، والقدرة على التفرقة بين النظريات والواقع، وتعديل سياساته وتصويبها، والعمل بهدوء بعيدًا عن الدعاية في تقديم خدمات، وإصلاح حقيقي يمنح الآخرين الثقة بقدرته على إدارة الدولة، وقد ظهر ذلك جليًا في قدرة أردوغان على إدارة بلدية إسطنبول بكفاءة، وعندما وصل حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، قدّم في الشهر الأول بعد انتخابه (350) مشروعًا، وشرع في تنفيذها فورًا، في حين أن الإخوان -على سبيل المثال- يستغلون هذه الفرص لتقديم برنامج دعائي تعبوي لأنفسهم، مبني على الشعارات، أو تقديم الرشى الانتخابية، واستغلال فقر المجتمع بتحولهم إلى جمعية خيرية، ولكن فعليًا ليس لديهم برنامج، أو مشروع عملي يقدرون على القيام به، ولا حتى تقديمه نظريًّا ويكون قابلًا للنقاش بعقلانية، وعندما وجدوا أن هناك حاجة إلى برنامج كهذا -لاستنزاف الدعاية الدينية أغراضها- قدموا ما يسمى "مشروع النهضة"، وهو عبارة عن "مشروع" -إن جاز تسميته بذلك- مكون من عبارات فارغة من أي مضمون، ولا يخرج عن نطاق الدعاية، ولم يصمد في النقاش العام أمام أقل المختصين كفاءة، حتى اضطر نائب المرشد العام خيرت الشاطر إلى القول إن المشروع مجرد "أفكار عامة"، وليس "مشروعًا للتنفيذ".

الإسلام السياسي التركي استعان بكل المختصين، وفي المجالات كافة، ومن كل التيارات السياسية، وبغض النظر عن أيديولوجياتهم الفكرية، وقدموا أنفسهم على أنهم حزب سياسي، وليسوا جماعة دينية، وأن تنافسهم مع الآخرين قائم على مشروع اقتصادي، وسياسي داخل نطاق الدولة التركية، وأنهم جزء من الجمهورية، ويحترمون رموزها، وعلى رأسهم أتاتورك، حتى إن أردوغان نفسه قال "نحن أحفاد أتاتورك"، كما أن الإسلاميين الأتراك لم يدخل في لعبة صراع الهوية، وتحالفوا في المرحلة الانتقالية مع جميع الأحزاب، وتعاونوا معها، وضم حزبهم في صفوفه يمينيين، وقوميين، وليبراليين، في حين أن أول ما يسعى إليه الإسلام السياسي العربي هو الانتقام من خصوم الماضي، وإدخال المجتمع في حالة صراع على شخصيات تاريخية، وتفجير صراع الهوية ليغلب على أي حوار اقتصادي

وسياسي؛ وذلك لعدم قدرتهم على مجاراة خصومهم في هذه المجالات؛ ومن ثم فإن الحل الوحيد لديهم هو التسويق لأنفسهم على قاعدة نحن نمثل الإسلام مقابل من يرفضونه، وقد أدى هذا الاستخدام المفرط للخطاب الديني إلى كراهية كثير من الشباب للدين نفسه.

يمكن، وبكل سهولة، لتيار الإسلام السياسي العربي، وللإخوان المسلمين على وجه الخصوص، التآمر على دولهم، وضرب وحدتها الداخلية، والعمل مع أنظمة إقليمية ودولية لهدم تجربة الحكم القائمة فيها؛ نتيجة خلافهم السياسي معها، في حين يستحيل أن يفعل هذا الأمر التيار الإسلامي التركي، وطيلة فترة اضطهاده من الجيش التركي، ومؤسسات الدولة والقضاء، لم يخرج الإسلاميون الأتراك من تركيا، أو يحرّضوا من المهجر على بلدهم، أو يسعوا إلى الانتقام من الجيش، مع أن القمع الذي تعرضوا له لا يقارن -بأي شكل من الأشكال- بما حدث في أشد النظم العربية قمعًا ودموية.

العثمانية الجديدة

ظهر مصطلح "العثمانية الجديدة" عام 1974 عندما قررت حكومة الائتلاف الوطني بين حزب الشعب الجمهوري العلماني الأتاتوركي برئاسة بولنت أجاويد، وحزب السلامة الوطنية بزعامة نجم الدين أربكان، نائب رئيس مجلس الوزراء آنذاك، بالتعاون مع جنرالات الجيش التركي، غزو شمال قبرص، وإعلان استقلالها عن الجمهورية القبرصية، وزيادة التدخلات التركية في شؤون بعض البلدان التي كانت تحت الحكم العثماني، وبها أقليات مسلمة من أصول تركية، أو ممن اعتنقوا الإسلام في أثناء هذه الحقبة، مثل بلغاريا ورومانيا، وقد استخدمت اليونان، وقبرص، وهذه البلدان الأوروبية الشرقية، هذا المصطلح للدلالة على أن الجمهورية التركية التي أعلنت حيادها، وتبرؤها من الإرث العثماني، تعود من جديد إلى السياسة العثمانية الاستعمارية، بتوافق بين العلمانيين، والإسلاميين، والجيش.

طبيعة العلاقة بين الإخوان وأردوغان

تبدو العلاقة بين الإسلام السياسي التركي ممثلًا في رجب طيب أردوغان، والإسلام السياسي العربي ممثلًا في جماعة الإخوان المسلمين ملتبسة، ليس لدى خصوم هذا التيار فحسب؛ بل لدى كثير من شباب الإخوان والمتعاطفين معهم، وإن شئنا أن نسمي هذه العلاقة عمليًّا، ومن خلال السرد التاريخي لكلتا الحركتين، فيمكن أن نصفها بأنها "علاقة تخادم" بين الطرفين، فليس هناك رابط فكري، أو تجربة، أو سياق تاريخي واحد يجمع بينهما سوى التعاطف الطبيعي، وحرارة المشاعر التي توجد بين التيارات الأيديولوجية في العالم، كما هي حال الليبراليين، والاشتراكيين، والقوميين، ولا يعني هذا وجود تنظيم سياسي واحد، أو جماعة تربط بينهم، وهذه العواطف توجه غالبًا إلى الجمهور، ولا تعبر بالضرورة عن مصالح مشتركة، أو تبعية طرف للآخر على مستوى القيادات.

استخدم الإخوان المسلمون حزب العدالة والتنمية وشخصية أردوغان في ممارسة الدعاية السياسية من خلال ادعاء وجود رابط أيديولوجي وتنظيمي مع التجربة التركية، والاستفادة من نجاحها في إسقاطها على أنفسهم، وأن ما تحقق في تركيا هو ما ينتظر البلدان العربية إذا قررت الشعوب انتخابهم، أما المجتمع الدولي فأرادت القول له إن وصول حزب ذي توجه إسلامي إلى السلطة في بلد من أعتى البلدان العلمانية، يؤكد نظريتنا بأن ضمان استقرار هذه البلدان، وحصولكم على مصالحكم، لا يمكن أن يتحقق إلا من خلالنا نحن، وليس من خلال النظم التقليدية، وأننا لسنا ضد إسرائيل، ولا الغرب، ولا السوق الحرة، وقد وصل "رفاقنا" الإسلاميون إلى السلطة في تركيا بدون انقلاب عسكري، مثل تجربة الإخوان في السودان، وبدون حرب أهلية، مثل طالبان في أفغانستان، ولا ثورة سيطروا فيها على السلطة بمفردهم، كما سبق أن حدث في إيران، ولكن من خلال عملية سياسية ديمقراطية سلمية، وهو ما نسعى إليه إذا قدمتم لنا الدعم والمساندة.

عندما تولى أردوغان السلطة في تركيا، كانت البلاد تعاني آثار الأزمة الاقتصادية لعام 2001، وبحاجة إلى استثمارات أجنبية، وزيادة دخل الدولة من العملات الأجنبية، ورفع معدلات التصدير إلى الخارج، لكن معضلة المنتج الصناعي التركي تكمن في كونه "أغلى من الصيني، وأقل جودة من الغربي"؛ وعليه، فهو بحاجة إلى أسواق جديدة تحكمها العاطفة تجاه تركيا لتشتريه، وهذه السوق الضخمة العدد، التي تمتلك فائضًا كبيرًا من الأموال نتيجة ارتفاع أسعار النفط بعد حربي أفغانستان والعراق، ويمكن بالعاطفة اجتذابها إلى تركيا ومنتجاتها، والاستثمار والسياحة فيها، العالم العربي الضعيف، والمستهلك لكل شيء، ولتحقيق هذه الأهداف تحتاج تركيا إلى خطوات عمل كثيرة، وهنا برز دور أردوغان الكاريزمي القيادي، وخطاباته الحماسية، وأحمد داود أوغلو بأفكاره وأطروحاته الأكاديمية، وعبد الله غول بوجهه المريح، ولغته العربية، وخبرته بالعمل عدة سنوات في المملكة العربية السعودية، وشكّل هذا الثلاثي إستراتيجية جديدة لتحركات تركيا الخارجية، وتوجهها نحو الشرق، كرسها أوغلو في كتابه الشهير "العمق الإستراتيجي"، الذي تحدث فيه عن عمق تركيا الإستراتيجي الحقيقي تجاه العالمين العربي والإسلامي، بجانب سياسة "صفر مشكلات" مع الجيران، وتوقيع اتفاقيات تجارة حرة مشتركة مع كثير من البلدان العربية، وحرية التنقل بلا تأشيرة دخول، وتزامن ذلك مع غزو درامي تركي من خلال الدراما التاريخية، التي تداعب نوستالجيا زمن "العظمة الإسلامية" المتصورة، ممثلة في الدولة العثمانية، ودراما رومانسية تمثل طبقات تركيا العليا لتعطي انطباعًا ساحرًا للمشاهد العربي عنها، وتدفعه إلى السفر إليها للسياحة والاستثمار، وشراء عقار، وربما الإقامة فيها. باختصار، أجادت تركيا استخدام القوى الناعمة في التسويق لنفسها، في حين فشل العرب في ذلك.

كانت السياسة التركية تجاه العرب في الفترة من عام 2002 إلى عام 2011 قائمة على الاحترام المتبادل، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، ومنح التجارة والاستثمار الأولوية،

والحديث عن فلسطين وقضيتها ودعمها، وهو ما لم يكن العرب معتادين سماعه من الساسة الأتراك، والمحافظة في الوقت نفسه على علاقات وثيقة مع الغرب وإسرائيل، وكان الإخوان مفيدين جدًّا لتركيا في ذلك الوقت، حيث الأموال الضخمة في الخليج يمتلكها كثير من أتباعهم والمتعاطفين معهم، وروّجوا بنشاط للسياحة في تركيا، وتنمية التجارة معها؛ ومن ثم نشأت العلاقة التي استفاد منها كلا الطرفين، دون وجود رابط أيديولوجي، أو تنظيم سياسي واحد بينهما.

اعتمدت السياسة التركية على إحياء التاريخ التركي- العثماني كوسيلة لخلق روابط فيما بينها وبين محيطها العربي، والترويج لنفسها داخل العالم الإسلامي، وإنهاء حالة العزلة التي فُرِضَت عليها منذ تأسيس الجمهورية التركية، وحصولها على أسواق جديدة لا تجعلها مرتهنة بالسوق والاستثمار الغربي غير القادرين على المنافسة فيه، وتحقيق طفرة اقتصادية دون التعويل على الاتحاد الأوروبي، الذي أصبح من الواضح أن تركيا لن تكون عضوا فيه، وهذا هو مجمل سياسات وإستراتيجيات مَن سمّوا "العثمانيين الجدد"، حتى دب الضعف في العالم العربي، ودخل كثير من بلدانه في حالة صراع واحتراب أهلي، وهو ما جرّأ السياسة التركية، وأثار شهوتها وطموحها للحصول على ما هو أكثر من التجارة والاستثمارات، والتطلع إلى خلق نفوذ لها من خلال وصول جماعة الإخوان المسلمين إلى السلطة.

في الوقت الحالي، الإخوان في حالة ضعف، وبلا نصير أو مأوى، ولم يجدوا سوى تركيا لتقديم المأوى والحماية، ومن على أراضيها تنطلق منصاتهم الإعلامية، وتستفيد تركيا من إيداعاتهم المالية في بنوكها، واستثماراتهم العقارية والتجارية في اقتصادها.

بين أتاتورك وأردوغان

أسس رجب طيب أردوغان جمهورية تركية ثانية، وهذه الجمهورية تختلف في المظهر وتتفق في الجوهر مع الجمهورية التركية الأولى، التي أسسها مصطفى كمال أتاتورك، ولا وجود -كما أعتقد- لخلاف بين الرجلين؛ فكلاهما قومي تركي، وأي شيء أو أيديولوجية بعد ذلك -علمانية أو إسلامية- تأتي في المقام الثاني، وكلاهما يريد نهضة تركيا وعظمتها، وكلاهما أسس جمهورية من رحم أزمة عانتها تركيا، وكلاهما يسعى إلى إيجاد حل لهذه المعضلة التاريخية التي وضعت فيها الجغرافيا تركيا بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية، حيث وجد أتاتورك أن حل الجمهورية يكمن في الاندماج في الغرب، والحصول منه على المعونات الاقتصادية، والتقنيات الحديثة التكنولوجية، والحماية العسكرية من التمدد السوفيتي. وبعد سقوط الاتحاد السوفيتي، وتراجع قيمة تركيا ودورها للغرب، وتوقف المعونات والدعم الاقتصادي الغربي، سعى أردوغان ورفاقه نحو الشرق والعالم الإسلامي، ووجد فراغًا عربيًّا، وضعفًا سياسيًّا، وخرابًا اقتصاديًّا، وتداعيًا ثقافيًّا، وغيابًا واضحًا للهوية القومية العربية، وقد استغل كل هذه العوامل للتجارة والاستثمارات، وتحويل العالم

العربي إلى ما يمكن تسميته "هايبر ماركت" للمنتجات التركية، ومع حالة الضعف التي دخل العرب فيها بعد عام 2011، زادت طموحاته لما هو أكبر من ذلك، فنحن بضعفنا كنا أشبه بالشيطان الذي أغوى تركيا لما لم تكن تحلم بالوصول إليه.

الهدف التركي حاليًا أن تتفاوض مع أوروبا لا باسم تركيا؛ فتركيا وحدها تراجعت قيمتها، ولا يمكنها الحصول من الغرب على شيء ذي قيمة تذكر، ولكنه يتفاوض مع الغرب على ملفات أمنه واستقراره، وتشكيلها حاجزًا جغرافيًّا وأمنيًّا يحميه من الفوضى، ومن اللاجئين القادمين من العالم العربي، ويفاوض إسرائيل على ورقة حماس وغزة، وروسيا على ضمان أمن سوريا واستقرارها، وخطوط الغاز القادمة منها نحو أوروبا، والولايات المتحدة على خلق توازن مع الدور الروسي المتنامي في ليبيا، والنفوذ الإيراني في العراق، وغيرها من الملفات الأخرى. سيكون لتركيا ثقل كبير، ولا يعني ذلك أنها تنسلخ من سياسات أتاتورك، أو تبتعد عن الغرب والولايات المتحدة؛ بل على العكس تمامًا، فهي تعزّز مكانتها، ومكاسبها، وأوراق القوة لديها وهي تفاوض الغرب، وإسرائيل، وإيران، وروسيا، والعرب، والولايات المتحدة، وتحصل منهم على مكاسب أكبر، وهكذا كل الملفات متشابكة، ولا يمكن فصلها بعضها عن بعض، ولا تناقض بين أتاتورك وأردوغان في حقيقة الأمر، وهذه هي السياسة الدولية للدول التي تدرك قيمتها ودورها. في العلاقات الدولية، الدول ليست جمعية خيرية، ولا قيم أو مثل أخلاقية تحكمها؛ بل مصالحها فقط.

الخاتمة

- تركيا بحكم العامل الجغرافي، والتاريخي، والمصالح والصراعات المتداخلة معها، بلد مهم جدًّا للعرب، ولا يمكن تجاوزها، أو حصر العلاقة معها في حالة الصراع الدائم، والعالم العربي لا يتحمل حصارًا من تركيا في الشمال، وإيران في الشرق، وعلاقة غير مستقرة مع باكستان، وصراعًا على الماء والحياة جنوبًا مع إثيوبيا، وإسرائيل في القلب، ولا حل لدينا سوى التوافق معها، وهذا التوافق متاح وليس مستحيلًا، والمشكلة الرئيسة تكمن في ضعف سياساتنا، وغياب التنسيق العربي، ولو في حده الأدنى. نحن بحاجة إلى مشروع عربي، وهذا المشروع يتقدم بمبادرة من مركز قوة لخلق رابطة شرقية تجمع هذه المنطقة تحت مظلتها، وهو ما يضمن مصالح الجميع وتشبيكها، دون الحاجة إلى الدخول في صراع حولها.
- الإسلام السياسي في تركيا هو إسلام حضاري، يتحدث عن هوية، وتعاون بين الدول الإسلامية، وليس أيديولوجية قائمة على تحكيم الشريعة الإسلامية، أو قيام ما تسمى "الخلافة الإسلامية"، وكل هذه الحوارات التي ضيع الإسلام السياسي العربي وقت الشعوب والدول العربية وجهدها في الجدل والصراع بشأنها، وما يُروَّج من شعارات ما هي إلا أدوات للتعبئة، واجتذاب العامة والدهماء، وليست واردة -بأي شكل من الأشكال- في حسابات صناع القرار الأتراك، الذين يعرفون حزبهم على أنه حزب تركي محافظ قومي.

- التعويل على سقوط أردوغان، أو خروجه من السلطة بأي شكل، ومجيء نظام مختلف، تعويل قد يكون في غير محله؛ فالبديل سيكون من الطيف السياسي نفسه، بتكتيكات مختلفة، ولو كان حزبًا آخر -حتى لو كان حزب الشعب الجمهوري الأتاتوركي- فقد تغيرت المعادلة في تركيا، وأصبحت ملفات مثل ليبيا، والعراق، وسوريا، وغاز شرق المتوسط، جزءًا من منظومة الأمن القومي التركي، ولا يمكن لأي حزب سياسي تجاوزها، وبعد شيوع سياسات حزب العدالة والتنمية في الشارع التركي، لا يمكن لأي حزب معارض يتسلم السلطة غدًا أن يفرط فيها، وينسحب هكذا من سوريا، أو العراق، أو يقرر إغلاق القاعدة العسكرية في قطر، أو التخلي عن مصالح تركيا في قبرص وغاز المتوسط؛ ومن ثم فعلى العرب أن يوطنوا أنفسهم على أنهم أمام تركيا جديدة، بغض النظر عن الحاكم فيها، وإيجاد صيغة للتفاهم والتعامل معها من مركز قوة.

نحن بحاجة ماسة عربيًّا إلى التفرقة بين تطلعات وطموحات كثير من الشباب، وقطاع عريض لا يمكن إنكاره من الجمهور في وجود أحزاب ذات هوية إسلامية، وبين تنظيم مغلق يشكل خطرًا على الدولة، ولديه الاستعداد والمبررات للتآمر عليها تحت دعاوى مواجهة "الظلم"، أو السلطة "الكافرة"، أو التعاون مع "بلد إسلامي شقيق"، مثل الإخوان المسلمين، وعلينا فتح حوار مع هؤلاء بشأن شكل الدولة، وانعكاسات التصورات الإسلامية لديهم عليها، وعلى المجتمع، وخلق توافق معهم على قواعد عامة تتيح لهم العمل السياسي في النور، وبحرية.

---

[1] القرآن الكريم، سورة الحجرات، الآية رقم (13).

[2] حديث "الخلفاء من بعدي كلهم من بني هاشم" رواه البخاري (رقم: 7222)، ومسلم واللفظ له (رقم: 1821).

[3] ابن بردي تغري: "النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة"، الجزء الثاني، صفحة 233.

CAES

مركز الدراسات
العربية الأوراسية